الأمم المتحدة S/2017/672

مجلس الأمن

Distr.: General
10 August 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء الممدّدة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦) بإحالة التقرير النهائي عن عملهم، وذلك وفقاً للفقرة ٥ من قرار المجلس ٢٣٦٠ (٢٠١٧).

وكان التقرير قد قُدّم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، ونظرت اللجنة فيه في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

وسيغدو الفريق ممتناً إذا عُرضت هذه الرسالة والتقرير على أعضاء مجلس الأمن وصدرا كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) زوبيل **بيهالال**
المنسق بالنيابة
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية
الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن
٢٢٩٣ (٢٠١٦)

(توقيع) روبرتو **سولادزو**
خبير

(توقيع) كريستوف **فوغل**
خبير

(توقيع) ديفيد **زونمينو**
خبير

110817 100817 17-11025 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

كان أهم حدث لفريق الخبراء خلال الولاية الحالية هو اغتيال اثنين من أعضائه، مايكل شارب، المنسق والخبير في شؤون الجماعات المسلحة، وزيدا كاتالان، الخبيرة في الشؤون الإنسانية. ويشكل هذا الحدث غير المسبوق هجوما متعمدا على مجلس الأمن وقد أضر بقدرة الفريق على تنفيذ برنامج أعماله الميدانية المتعلقة بهذا التقرير تنفيذاً كاملاً. وبشكل أعم، يبرز هذا الحدث أيضا الحالة الأمنية السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شهدت منطقة كاساي تصعيدا حادا في أعمال العنف بينما ظلت مناطق أخرى تعاني من مستويات مزمنة من انعدام الأمن.

وما زالت الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية وتحالف القوى الديمقراطية وحركة القوات الجمهورية لبوروندي، تشكل أخطارا تهدد السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن دينامية النزاع والتعبئة المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد تغيرا، وهو ما يتجلى في التحول المبلغ عنه سابقا نحو مزيد من تجزؤ الجماعات المسلحة التي أضحت تعمل بطريقة أكثر لامركزية ولكن في ظل تشابك كبير.

وفي هذا السياق، يتزايد ترابط الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية، مما يؤثر أيضا على أنماط العنف. ويمكن تفسير هذه الصلات جزئيا بكون الجماعات المسلحة الأجنبية قد تطورت مع مرور الزمن وبدأ الرعايا الكونغوليون يظهرون في صفوفها، بل وفي مناصب قيادية أحيانا. ووثَّق الفريق أيضا حالات تعاونت فيها عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الجماعات المسلحة.

أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فقد أدى تنفيذ نظام تتبع المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تخفيض كبير في حالات جني الجماعات المسلحة فوائد مباشرة من استغلال القصدير والتنتالوم والتنغستن والمتاجرة بها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تناقصت فرص جني منافع غير مباشرة من هذه المعادن. بيد أن الفريق قد وقف على أوجه قصور في التنفيذ تشوب نظام التتبع في إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي وضعها المعهد الدولي لبحوث القصدير، وإن كان هذا النظام معدّا بحسن نية وبتصميم محكم. وتمكن أوجه القصور هذه شتى الجهات الفاعلة من تسهيل التهريب، عن عمد أو بغير قصد. ووثَّق الفريق أيضا عدة انتهاكات لتسلسل العهدة في تجارة المعادن في مقاطعة كيفو الشمالية، فضلا عن استمرار بيع بطاقات الوسم في السوق السوداء بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وما زال قطاع الذهب يعاني من عدم وجود نظام للتتبع. ونتيجة لذلك، ما زال بالإمكان تصدير الذهب المستخرج بوسائل حرفية من المناطق المتضررة من النزاع إلى الأسواق الدولية عن طريق التهريب، وهو ما ينطوي على تدفقات مالية غير مشروعة. ووجد الفريق أيضا أن أحد كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يشارك في استغلال الذهب. وعلاوة على ذلك، تُستخدم شهادات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بطريقة احتيالية لتصدير الذهب إلى دبي، الجهة الرئيسية المتلقية للذهب المستخرج بوسائل حرفية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظل كمبالا مركز العبور الرئيسي للذهب المهرَّب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستنتج الفريق أنه يمكن تحسين القواعد والإجراءات لتمكين شركات الطيران وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بلدان المرور العابر والبلدان المتلقية من التصدي بمزيد من الفعالية لتهريب الذهب بنقله فردياً عن طريق المسافرين.

ولاحظ الفريق وجود انتهاكات لحظر توريد الأسلحة، سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في سياق الحركة العابرة للحدود. فقد ضلعت شبكة من المواطنين الكونغوليين والبوروندیين، من بينهم عناصر من قوات الدفاع الوطني البوروندية، في الاتجار بالأسلحة في أوفيرا بمقاطعة كيفو الجنوبية. ووثَّق الفريق أيضا انتهاكات لحظر توريد الأسلحة ضلعت فيها قوات الدفاع الوطني والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	مقدمة	٥
ثانيا –	الجماعات المسلحة	٦
	ألف – القوات الديمقراطية لتحرير رواندا	٧
	باء – المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية	١١
	جيم – جماعات نياتورا	١٣
	دال – القوات الجمهورية لبوروندي	١٥
	هاء – التعبئة المسلحة في منطقة الشمال الكبير	١٦
	واو – حركة ٢٣ مارس السابقة	١٩
	زاي – حالات عودة المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى جماعات ماي ماي	٢١
ثالثا –	الموارد الطبيعية	٢٢
	ألف – القصدير والتنتالوم والتنغستن	٢٢
	باء – الذهب	٢٧
	جيم – الفحم	٣٣
رابعا –	الأسلحة	٣٥
	ألف – انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة	٣٥
	باء – جهود التتبع	٣٨
خامسا –	انتهاكات القانون الدولي الإنساني	٣٩
	ألف – جريمة قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء	٣٩
	باء – اغتصاب الأطفال في منطقة كافومو	٤١
	جيم – الهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوتمبو	٤١
سادسا –	توصيات	٤٢
	المرفقات*	

* لا تعمم المرفقات إلا باللغة التي قُدمت بها وبدون أي تحرير رسمي لها.

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦). وقد وجهت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد إجراء مشاورات عقب جريمة القتل المأساوي لعضوين من فريق الخبراء، رسالة إلى مجلس الأمن تشير فيها إلى ضرورة تمديد الموعد النهائي المنصوص عليه في القرار ٢٢٩٣ (٢٠١٦) لتقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن لفترة شهرين. ومن ثم فقد مدد مجلس الأمن، في القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، الموعد النهائي لتقديم التقرير حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٢ – وعملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، المعاد تأكيدها في الفقرة ٨ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، واصل الفريق تبادل المعلومات مع أفرقة الخبراء المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان.

المنهجية

٣ – استخدم الفريق معايير الإثبات التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). واستند الفريق في استنتاجاته إلى الوثائق، وحيثما أمكن، إلى الملاحظات الميدانية المباشرة للخبراء أنفسهم. وفي حال تعذّر ذلك، تحقق الفريق من صحة المعلومات باستخدام ما لا يقل عن ثلاثة مصادر مستقلة وموثوق بها.

٤ – وبالنظر إلى طبيعة النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الوثائق التي تقدم دليلا قاطعا على عمليات نقل الأسلحة، والتجنيد، ومسؤولية القادة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية تتسم بالقلة. ولذلك اعتمد الفريق على إفادات شهود عيان من أبناء المجتمعات المحلية ومن مقاتلين سابقين وأعضاء حاليين في الجماعات المسلحة. وأخذ الفريق أيضا في الاعتبار شهادات الخبرة التي أدلى بها مسؤولون حكوميون وضباط عسكريون من منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن مصادر الأمم المتحدة.

التعاون

٥ – ينوه الفريق بالدعم الذي تلقاه من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرحب بالجهود التي بذلتها البعثة للبحث عن عضوي فريق الخبراء ومحاولة إنقاذهما.

٦ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، اجتمع الفريق مع مسؤولين حكوميين ومع جهات فاعلة في القطاع الخاص ومنظمات في سبعة بلدان (انظر المرفق ١). وأرسل الفريق ٧٧ طلبا للحصول على معلومات إلى حكومات وشركات، وتلقى مستويات متباينة من الاستجابة لطلباته (انظر المرفق ٢). ويغطي هذا التقرير ما أجري من تحقيقات حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد أدى عدم تعاون بعض الدول الأعضاء إلى إبطاء جهود الفريق الرامية إلى تتبع الأسلحة والذخائر وأعاق تحقيقاته بشأن تنفيذ الجزاءات الفردية.

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق لمنتصف المدة

٧ - قدم الفريق في تقريره لمنتصف المدة توصيات تتعلق بما توصل إليه من نتائج بشأن الأسلحة والموارد الطبيعية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة (S/2016/1102، الفقرات ١١٩-١٢١). ويساور الفريق قلق من عدم تنفيذ أي من تلك التوصيات حتى الآن.

الصعوبات التي تعترض تنفيذ تجميد الأصول

٨ - قدم الفريق المساعدة التقنية إلى المؤسسات المصرفية ومؤسسات الائتمان البالغ الصغر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ ما تفرضه الأمم المتحدة من تدابير جزائية. وفي هذا الصدد، لاحظ الفريق أنه، عموما، ثمة نقص في التواصل وإعمال الإجراءات على نحو سليم، فيما يتعلق بجزاءات الأمم المتحدة، ولا سيما من المصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المؤسسات المحلية. وقد أسفر ذلك عن اتخاذ إجراءات غير صحيحة وارتكاب انتهاكات تقنية لنظام الجزاءات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد إطار قانوني وطني يمكِّن المصارف والمؤسسات المالية من تجميد الأصول التي يحوزها الأفراد والكيانات الخاضعون للجزاءات دون أن تكون عرضة لدعاوى تُرفع عليها.

الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ ومدة الولاية

٩ - يعتبر الفريق عمليات التحديث الشهري قناة مفيدة للاتصال المنتظم مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، ومن ثم ينبغي للفريق أن يحتفظ بوجود ميداني منتظم لهذا الغرض.

١٠ - وعلاوة على ذلك، يخضع الفريق منذ آذار/مارس ٢٠١٧ لنظام أمني خاص يتسم بالصرامة أكثر من ذي قبل. ولئن كان الفريق يقدر ما يولى من اهتمام بأمن أعضائه، فإنه يود أيضا تسليط الضوء على كون الإجراءات المترتبة تؤثر على إجراء تحقيقاته الميدانية. ولهذا السبب، يرى الفريق أن من المناسب أن ينص القرار المقبل على ولاية أطول مدة (انظر الفقرة ١٨٢ (ب) ’٣‘).

ثانيا - الجماعات المسلحة

١١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ركز الفريق تحقيقاته على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا[(١)] والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، وعلى حلفائهما المحليين من فصائل نياتورا. وحقق الفريق أيضا في وجود الجماعات المسلحة البوروندية، ولا سيما القوات الجمهورية البوروندية، وفي الحالة في منطقة الشمال الكبير، بما يشمل تحالف القوى الديمقراطية وجماعات الماي - ماي. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا الفرع تقارير تتعلق بمسألة عودة بعض عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة والصعوبات المرتبطة بإعادة إدماج من سُرح مؤخرا من المقاتلين السابقين.

١٢ - ففي مقاطعة كيفو الشمالية، استمر في عام ٢٠١٧ انعدام الأمن والاقتتال المتكرر الذي شاركت فيه عدة جماعات مسلحة مترابطة موجودة على امتداد إقليميْ روتشورو وماسيسي. وأكثر

(١) ما لم ينص على خلاف ذلك، يقصد بتسمية ”القوات الديمقراطية لتحرير رواندا“ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أباكونغوزي المقاتلة، وليس الجماعات المنشقة الأخرى من قبيل التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أوروناناو أو المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية.

المناطق التي لوحظ فيها ذلك منطقة باشالي – موكوتو (إقليم ماسيسي) ومشيخة بويتو (إقليم روتشورو) (انظر المرفق ٣). وعلى نحو ما ذكره الفريق في تقارير سابقة (انظر S/2016/466، الفقرات ٦-١٨ و S/2016/1102، الفقرات ٨-٣٠)، فقد ظل وجود جماعتين مسلحتين جاءتا من رواندا، هما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، عاملا رئيسيا يساعد على استمرار انعدام الأمن. وأظهرت تحقيقات الفريق أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ظلت هي أقوى الجماعتين، وأنها تفوقت من حيث إبرام التحالفات مع الجماعات المسلحة المحلية، ولا سيما فصائل نياتورا. غير أن المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية استفاد من التعاون بين الحين والآخر مع عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن التركيز الحالي لتلك القوات على مقاتلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠).

١٣ - ولاحظ الفريق وجود اتجاه مماثل في منطقة الشمال الكبير التي ظهرت بها شتى جماعات الماي – ماي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولئن كانت تلك الجماعات تتخذ لأنفسها أسماء جديدة، فهي تعتمد على ديناميات طويلة الأجل للتعبئة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطتها مترابطة وتأتي ردا على أعمال العنف الأخيرة، بما في ذلك تلك التي يقوم بها تحالف القوى الديمقراطية وشبكات الميليشيات المحلية. أما في مقاطعة كيفو الجنوبية فإن الشبكات الرئيسية تنتشر في محيط الجماعات المسلحة البوروندية، ومنها مثلا القوات الجمهورية البوروندية، وضد تلك الجماعات. وفي مواجهة بيئات النزاع المتسمة بالتشابك المطرد هذه، صنف الفريق في الأقسام الفرعية التالية ما توصل إليه من نتائج بشأن الجماعات المسلحة وفقا لاختلاف منطق الترابط الذي يحكم كل واحدة منها.

ألف – القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٤ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا جماعة مسلحة أجنبية انبثقت عن القوات المسلحة الرواندية السابقة وتقوم بعمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٠. وفي حين أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد أُضعفت من جراء عمليات سوكولا الثانية التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2016/466، الفقرات ١٠-١٥) ومن جراء انشقاق المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية (انظر S/2016/1102، الفقرات ١٠-١٣)، فقد أظهرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قدرة على الصمود. ويرجع ذلك أساسا إلى استمرار هذه الجماعة في التجنيد وإبرامها تحالفات مع الجماعات المسلحة المحلية وقدرتها على توليد الإيرادات وإعادتها بناء هيكلها الداخلي، بما في ذلك حل قطاع أبولو وقطاع كوميت الفرعي (الذي انشق معظمه لينضم إلى المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، انظر المرفق ٤)، مما جعل قطاعيْ سيناء وكنعان القطاعين المتبقيين تحت سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر المرفق ٥).

١٥ - ومنذ آخر تقرير للفريق، لم تشهد القيادة العليا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تغييرات كثيرة (انظر S/2016/1102، المرفق ٥). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قررت قيادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقسيم مقر قيادتها في موقعين مختلفين (انظر المرفق ٦). وبحلول منتصف عام ٢٠١٧، لم تحتفظ تلك الجماعة بأي مواقع مهمة خارج إقليم روتشورو. وفقدت الجماعة أيضا قائدين آخرين من كبار قادتها: ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ”العقيد“ جوزيف هابياريمانا (المعروف أيضاً باسم سوفوني موسيبو)، رئيس المخابرات

العسكرية في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ألقى حلفاء محليون للمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية القبض على ماثياس غاتابازي (المعروف أيضاً باسم إينوك دوسابي)، المفوض السياسي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وسلموه إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

التحالفات والتجنيد

١٦ - أبلغ الفريقَ مقاتلون سابقون من فصائل نياتورا وكذلك أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومن المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمكنت من استعادة حلفائها الذين فقدتهم في السابق ممن كانوا قد انضموا إلى المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية. وفي حين انقسمت مجموعات نياتورا المحلية (انظر S/2016/1102، الفقرات ٤٤-٥٢) بسبب التحيز إما إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو إلى المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، لاحظ الفريق تحولا واضحا في عام ٢٠١٧ تمثل في العودة مجددا إلى صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واحتوت الوثائق الداخلية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي اطلع عليها الفريق على تعليمات إلى وحدات تابعة لتلك الجماعة، وكان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بإقامة علاقات مع السلطات المحلية وتكثيف التعاون مع الحلفاء المحليين. واستنادا إلى شهادات متقاربة أدلى بها مقاتلون سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يعتقد الفريق أن هؤلاء ''الحلفاء المحليين'' هم مجموعات نياتورا (انظر المرفق ٧). وناقش قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضا إمكانية إحياء تحالف مع التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية - أورونانا (انظر S/2011/738، الفقرات ١٢٨-١٣٤). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اتُّخذ قرار ''بالترحيب بعودة المنشقين عن المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية'' (انظر المرفق ٨).

١٧ - وأخبر الفريقَ مقاتلون ومصادر عسكرية وسكان محليون بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تواصل إقامة علاقات ودية مع تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، وهي جماعة من جماعات الماي - ماي يقودها ''اللواء'' جانفييه كارايري بوينغو (انظر S/2011/738، الفقرات ٢١٩-٢٣٧). وتمكنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضا من تعزيز التحالفات المستجدة مثل تلك المبرمة مع تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وتجمع الحركات المساندة للتغيير (انظر المرفق ٩). وأبلغ الفريقَ مصادر مقربة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بأن هذا الأمر يماثل المحاولات السابقة التي قامت بها تلك الجماعة للامتزاج مع جماعات مسلحة محلية (انظر S/2016/466، الفقرات ٩٢-٩٩)[٢]. وشاركت فصائل نياتورا التي تنضوي تحت هذه الائتلافات في هجمات شُنَّت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٧. ويلاحظ الفريق أنه يمكن الاطلاع على بيانات كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتجمع الحركات المساندة للتغيير على الموقع الشبكي التالي: ''intabaza.com'' (انظر الفقرات ٢٤-٢٦).

(٢) نشر تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة شريط فيديو يعرض فيه مقاتلي تجمع الحركات المساندة للتغيير في صفحته على موقع تويتر، على الرابط التالي: https://twitter.com/aprdcongo/status/834982505837117442 (اطُّلع عليها آخر مرة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

١٨ - وجمع الفريق أدلة تثبت أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا استمرت في تجنيد المقاتلين، بمن فيهم اللاجؤون الروانديون، ولكن أيضا من بين السكان الكونغوليين الهوتو، وفي بعض الحالات من مخيمات اللاجئين الروانديين الموجودة خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق ١٠). وفي الوقت نفسه، ظل الانشقاق يشكل تحديا خطيرا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

القتال ضد المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٩ - تسلط وثائق داخلية الضوء على السبل التي تتوخى بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مجابهة المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، ومنها خيار إنشاء قيادة موازية في مقاطعة كيفو الجنوبية، وإلقاء القبض على مقاتلين من المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، والدعاية (انظر المرفق ١١) بوسائل منها البيان الذي وقعه رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالنيابة (انظر المرفق ١٢). وأبلغ الفريقَ مقاتلون سابقون بأنه، بعد هدوء مؤقت، استؤنفت الاشتباكات بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بمشاركة كبيرة من بعض فصائل نياتورا. وبعد معارك ضارية، أخلى المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية مواقعه في المناطق المحيطة بمحليتيْ كاتسيرو ومويسو في إطار ما يكاد يكون تراجعا كاملا نحو الشمال الغربي إلى إقليم واليكالي، وهو ما أكده للفريق السلطات المحلية ومصادر أخرى.

٢٠ - وعلى الجانب الآخر من منتزه فيرونغا الوطني، بدأت عمليات سوكولا الثانية تستهدف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مرة أخرى منذ منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأكدت مصادر الأمم المتحدة ومصادر عسكرية أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أحرزت تقدما صوب الشمال الذي تسيطر عليه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منطقة بركانيْ نيراغونغو ونياموﻻجيرا، في محاولة منها لاستهداف القيادة العليا ومقر قيادة كوماندو البحث والعمليات في العمق التابع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في هذه المنطقة[٣]. وبينما كانت القيادة العليا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تتركز في منطقة صغيرة بحلول منتصف عام ٢٠١٧، فإنها لا تزال تحتفظ بقواعد في مواقع شتى يصعب أحيانا الوصول إليها، مما يزيد من تعقيد المهمة المتمثلة في تفكيك تلك الجماعة.

الإمداد والدعم المحليان

٢١ - يكتسي الإمداد والدعم المحليان أهمية حيوية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولا سيما منذ بدء عمليات سوكولا الثانية (انظر S/2016/466، الفقرات ١٠-١٥ و S/2016/1102، الفقرات ١٤-١٧). وكما ذكر في تقارير سابقة، لا يوجد نقص في الأسلحة في معظم وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلا أنه ما زال يصعب كثيرا الحصول على الذخيرة. وأبلغ الفريقَ مقاتلون سابقون في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بأن طلقات بندقية كلاشينكوف آلية من طراز ٤٧ تكلف عادة حوالي ٢٠٠ فرنك كونغولي، وأن بزة عسكرية تكلف ما بين ١٠ و ٢٠ دولار أمريكي عند شرائها من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يطابق الأنماط المبلغ عنها سابقا

(٣) يتعلق الأمر بالرئيس بالنيابة ''اللواء'' غاستون إيامورامبيه (المعروف أيضاً باسم Victor Byiringiro أو Rumuli، CDi.003) وقائد فوكا ''الفريق'' سلفستر موداكومورا (المعروف أيضاً باسم Mupenzi Bernard أو Pharaoh، CDi.012)، ونائبه ''العميد'' باسيفيك نتاوونغوكا (المعروف أيضاً باسم Omega Israel، CDi.024). ويقود ''العقيد'' بروتوجين روفوغاييميكوري (المعروف أيضاً باسم Gaby Ruhinda) وحدات كوماندو البحث والعمليات في العمق.

(انظر S/2015/19، الفقرة ١٥٩، و S/2014/428، الفقرة ٥٤)[٤]. ويمكن أن يتخذ الأمر أيضا شكل المقايضة، مثلا عندما تقايض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الماريجوانا أو السلع الزراعية بالذخيرة.

٢٢ - ولاحظ الفريق أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حافظت على نظامها المتعلق بـ ''العمليات اللوجستية غير التقليدية''، حيث كلفت وحدات معينة أو أجزاء منها بتوليد إيرادات نقدية وعينية من الزراعة ومن صيد الأسماك والفحم والأخشاب والتجارة والضرائب (انظر S/2016/466، المرفق ٤). وأبلغ الفريقَ مقاتلون سابقون بوجود وحدة تسمى ''الحياة'' تتمثل مهمتها في التفاوض على ضرائب غير مشروعة يُطلب من السكان المحليين دفعها (انظر الفقرات ١٣٣-١٤٢).

٢٣ - وهذه الوحدة تخضع لقيادة شخص يُعرف باسم ''كانيوني'' وتتألف من حوالي ٣٠ مقاتلا. وتقوم وحدة ''الحياة'' بعمليات بالقرب من مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاغاندو وبامبو. وبالإضافة إلى فرض الضرائب، تستأجر وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أيضا الأراضي الصالحة للزراعة أو تحتلها للقيام بأعمال الزراعة الخاصة بها. وأبلغ الفريقَ مقاتلون سابقون بأن الوحدات العادية تقوم بـ ''العمليات اللوجستية غير التقليدية''، في حين تُغذى القوات الخاصة التابعة لكوماندو البحث والعمليات في العمق من قبل الوحدات العادية ويقتصر تركيزها على العمليات.

شبكات الدعم الخارجي

٢٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظ الفريق أن المواقع الشبكية ''intabaza.com'' و ''umucunguzi.com'' (''إذاعة أوموكونغوزي'') و ''urugaga.org'' و ''rwacu.org'' (''الرابطة الثقافية الرواندية'') تروج لأيديولوجية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأنشطتها، وربما تجمع الأموال باسمها، من خلال تبرعات لحساب في خدمة PayPal خاص بتلك الرابطة، وإليه تشير جميع المواقع المذكورة أعلاه (انظر المرفق ١٣). وقد أرسل الفريق طلبا للحصول على معلومات إلى شركة PayPal Holdings, Inc.، وما زال في انتظار الرد.

٢٥ - وجميع المواقع موطَّنة في هولندا تحت عنوان البروتوكول على الإنترنت188.121.43.37 ويديرها إينياس نتيروشوامابوكو (المعروف أيضاً باسم داريوس ''سونراي'' موريننزي)، المقيم بكندا. وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، عيَّن إياموريميي (وهو أيضا الرئيس بالنيابة للجبهة المشتركة لتحرير رواندا - أوبوموي) نتروشوامابوكو ممثلا لتلك الجماعة في أمريكا الشمالية[٥]. ووجد الفريق أن نتيروشوامابوكو قد قام بنشر صفحة الجبهة المشتركة لتحرير رواندا على الفيسبوك حتى آذار/مارس ٢٠١٦، وكذلك بنشر إعلانات للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على صفحته الخاصة على الفيسبوك حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٢٦ - ودعمُ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الكيان المدرج في القائمة من قبل لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، جريمةٌ يعاقَب عليها بموجب الفقرة ٧ (ز) من قرار مجلس الأمن

(٤) في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان سعر الصرف الرسمي للفرنك الكونغولي مقابل الدولار الأمريكي هو ١ دولار أمريكي مقابل ١ ٤٠٠ فرنك كونغولي.

(٥) انظر http://www.therwandan.com/ki/2014/02/28/ibyemezo-byinama-yihuriro-fclr-ubumwe-yateranye-kuwa-25-gashyantare-2014 (اطُّلع عليه آخر مرة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

٢٢٩٣ (٢٠١٦). وقد أرسل الفريق طلبات إلى الأطراف المعنية للحصول على مزيد من المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المرتبطة بالمواقع الشبكية المذكورة آنفا للتأكد مما إذا كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تجني فوائد، إما مباشرة أو غير مباشرة، من تلك التدفقات، وما زال الفريق في انتظار الردود.

باء – المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية

٢٧ – المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية جماعة مسلحة أجنبية نشأت بعد حدوث انشقاق في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر S/2016/1102، الفقرة ٢٣). ومنذ آخر تقرير للفريق، أُضعف المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية من جراء الاعتقالات والانشقاقات وفقدان معظم حلفائه في مقاطعة كيفو الشمالية، باستثناء تعاون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معه في بعض الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، جمع الفريق أدلة جديدة بشأن الانقسام وتداعياته على اللاجئين الروانديين.

القيادة والمواقع

٢٨ – في حين أن ''العقيد'' لوران نداغيجيمانا (المعروف أيضاً باسم ويلسون إيراتيجيكا أو لومباغو) لا يزال هو زعيم المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، فقد فقدت هذه الجماعة ثلاثة من كبار ضباطها: حيث اعتقلت مصالح الأمن الكونغولية كلا من الفرد المدرج في قائمة الجزاءات وقائد العمليات ''العقيد'' فيليسيان نسانزوبوكيريه (المعروف أيضاً باسم فريد إيراكيزا، CDi.023)، وقائد قطاع كيفو الجنوبية ''العقيد'' أناستاز مونيانيزا (المعروف أيضاً باسم يوب مونيانيزا). واعتُقل نسانزوبوكيريه وهو في طريقه إلى وكالة للتحويلات النقدية حاملا بطاقة انتخاب كونغولية مزورة باسم ''جاستان ماكيلا'' (انظر المرفق ١٤). وسلم ''العقيد'' ويلار نسنغيومفا (المعروف أيضاً باسم كومي) نفسه إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعيد إلى رواندا.

٢٩ – ويظل ''العقيد'' هاريمانا هامادا (المعروف أيضاً باسم مولاميا جينيور) هو القائد العسكري العام (انظر المرفق ١٥). وفي وقت كتابة هذا التقرير، قدَّر الفريق أن مناطق نفوذ المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية قد تقلصت شمال طريق مويسو – بينغا، حيث يوجد نداغيجيمانا إلى جانب ''العقيد'' أنطوان هاكيزيمانا (المعروف أيضاً باسم جيفا) و ''المقدم'' مارك نزيمانا (المعروف أيضاً باسم ماسامباكا). وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، يقع مقر المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية بالقرب من بلدة هيوا بورا، حيث تنتشر هذه الجماعة أساسا داخل إقليم فيزي.

التعاون بين المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية وعناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٠ – أبلغت ثلاثة مصادر محلية في مشيخة بويتو الفريق أنهم يرون بانتظام أفراداً من المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية يجتمعون مع ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ ضباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق أن هذا يرجع إلى المعلومات الاستخباراتية الجيدة التي تمكنوا من جمعها من ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للمساعدة في القبض على موداكومورا. كما تواجد أفراد المجلس الوطني مع عناصر القوات المسلحة في نقاط التفتيش المدرة للدخل، على سبيل المثال بالقرب من بلدات كاتسيرو وبويرو وكاشوغا.

٣١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ساند المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى القبض على كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالقرب من كاموندوكا وكاييي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شهد الفريق عملية التسليم الودية من المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاتسيرو. وأبلغ ثلاثة من عناصر القوات المسلحة الفريق أنهم ”متواجدون حالياً مع المجلس الوطني“. وأكد مدنيون أن المجلس الوطني بدأ في التحضير لتراجع منظم بهدف استلام المواقع المحيطة بمجرد أن تصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كاتسيرو.

٣٢ - ولم يتمكن الفريق من تحديد ما إذا كان هذا التعاون، وإلى أي مدى، خاضعاً للجزاءات ومعروفاً لدى قيادات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرسل الفريق رسالة رسمية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ولكنه لم يتلق أي رد حتى الآن.

معلومات مستكملة عن الانشقاق بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية ووضع اللاجئين

٣٣ - أجرى الفريق في تقريره السابق تحليلاً لانشقاق المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر S/2016/1102 الفقرات ١٠-١٣). وخلال الأشهر الماضية، جمع الفريق المزيد من الأدلة والشهادات حول أسباب هذا الانشقاق. وأبلغ كبار أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الفريق أن الخلافات حول الجوانب التقنية للتعداد البيومتري للاجئين لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير، وأن الانفصال كان متوقعاً قبل عام أو عامين على أقل تقدير من إنشاء المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر المرفق ١٦).

٣٤ - وأبلغ ضابطان سابقان بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الفريق أنه بغية تحفيز المقاتلين على الانضمام إلى المجلس الوطني، دفع نداغيجيمانا في البداية مرتبات إلى المقاتلين وعرض مكافآت مقابل الأسلحة التي جلبوها واستخدم حججاً مشحونة بالعبارات السياسية، بما في ذلك احتمال ”العودة الكريمة“ إلى رواندا. وقد عززت الديناميات التشغيلية بعد الانشقاق هذا الخطاب حيث تحملت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضغطاً كبيراً على مدار عدة أشهر من خلال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك هجمات شنتها جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - رينوفي وبعض فصائل ماي - ماي مازيمبي.

٣٥ - وتعكس التغيرات في التنظيم السياسي للاجئين الروانديين في مقاطعة كيفو الشمالية أيضاً الانفصال بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية. وقبيل ذلك، قامت عناصر مجتمع اللاجئين الموحدة داخل الجمعية المدنية للاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإنشاء الجمعية المدنية الدولية للاجئين الروانديين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بقيادة أناستاس مونيانيزا الذي يشغل أيضاً منصب المفوض الإنساني لدى المجلس الوطني (انظر S/2016/1102، المرفق ١٦). وخلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظ الفريق أن الجمعية المدنية للاجئين الروانديين حافظت على موقف تقليدي مؤيد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين أن الجمعية المدنية الدولية للاجئين الروانديين تؤيد المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية (انظر المرفق ١٧).

٣٦ - وأبلغ عدة مقاتلين سابقين الفريق أن معظم اللاجئين قرروا دعم إما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية على أساس الروابط الأسرية أو الأصول الجغرافية. وأبلغت مصادر قريبة من مجتمع اللاجئين الفريق أن أغلبية بسيطة من اللاجئين ظلت منظمة في الجمعية المدنية للاجئين الروانديين. وفي أوائل ٢٠١٧، أفادت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصل إلى ٠٠٠ ٢٤٥. ولم يتمكن الفريق من التحقق بصورة مستقلة من هذا الرقم.

جيم - جماعات نياتورا

٣٧ - كما ذكر سابقاً، هناك على الأقل عشر مجموعات مسلحة محلية أصغر حجماً تمارس نشاطها أيضاً في باشالي وبويتو (انظر المرفق ١٨). تستخدم الجماعات المسلحة المذكورة اسم نياتورا، وهو مصطلح عام يشير لأغلب مليشيات الهوتو الكونغولية (انظر S/2016/1102، الفقرات ٤٤-٤٧). وفي حين أن الفريق حدد نحو عشرة فصائل، فقد ركز في تحقيقاته على أقوى ثلاثة فصائل بقيادة ''العقيد'' كاسونغو كالامو، و ''العقيد'' نداروهوتسي كامانزي المعروف أيضاً باسم دومي، و ''المقدم'' موهاوينيمانا بونومبي المعروف أيضاً باسم جون لوف.

٣٨ - ويرى الفريق أن بعض فصائل نياتورا قد ارتكبت خلال الفترة قيد الاستعراض أعمالاً تقع تحت طائلة الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦). فعلى سبيل المثال، واصل كاسونغو تجنيد المدنيين في جماعته، وواصل جون لوف شراء ذخيرة من موظفي أمن الدولة الأفراد. وفي حين أن الفريق أفاد سابقاً أن فصائل نياتورا منقسمة بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية بعد الانشقاق في أيار/مايو ٢٠١٦ (انظر S/2016/1102، الفقرة ٤٤)، فقد أبلغ خمسة مقاتلين سابقين الفريق أن أغلبهم تحالف مرة أخرى مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فيما يمثل مخالفة تستوجب الجزاء.

٣٩ - وفي شمال بويتو، حيث تواصلت أعمال القتال بين الطوائف (انظر S/2016/1102، الفقرات ١٠٣-١٠٧) وكذلك حول الخطوط الأمامية للمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بين بشالي وجنوب بويتو، كان لجماعات نياتورا دور على الخطوط الأمامية، الأمر الذي أدى إلى زيادة القوة النارية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية الذين يوفران التدريب واللوازم والأيديولوجية.

نياتورا كاسونغو/ مجموعة الأمن

٤٠ - مجموعة الأمن أو قوات الدفاع عن حقوق الإنسان هي إحدى مجموعات نياتورا ويقودها كاسونغو. وأبلغت السلطات المحلية في إقليم باشالي - موكوتو الفريق أن كاسونغو واصل نشاطه في مشيختهم في ٢٠١٧، حيث اتخذ معاقل حول مويسو ووكاشوغا. وأبلغ مقاتلون سابقون في جماعة نياتورا الفريق أن قادة نياتورا الآخرين، بما في ذلك نغويتي باهاني و ''نوهيري''، يمارسون نشاطهم تحت نفوذه. وأشار ثلاثة من المقاتلين السابقين في جماعة نياتورا إلى أن كاسونغو واصل تجنيد الأفراد من سكان الهوتو المحليين رغم التزامه بحفل التسريح الذي نُظم في باشالي في ٢٠١٦ (انظر S/2016/1102، الفقرتان ٥١ و ٥٢). وتذكر المجموعة أن عرقلة عملية التسريح تمثل مخالفة تستوجب الجزاء.

٤١ - وتتألف جماعة كاسونغو من نحو ١٠٠ إلى ٢٠٠ مقاتل، لا يحمل جميعهم أسلحة فردية. وقد أبلغ مسؤولون حكوميون محليون وأطراف فاعلة في المجتمع المدني الفريق أن كاسونغو قادر على احتجاز الأشخاص وتنظيم المحاكمات بالتعاون مع ضباط من الشرطة الوطنية الكونغولية ومؤسسات الدولة الأخرى في مويسو ووكاشوغا. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، أنهى كاسونغو تحالفاً قصير الأجل مع المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية إثر خلاف حول الضرائب، واعتقاد كاسونغو أن المجلس لم يف بالتزامه بالعودة إلى رواندا، بل عمل على الاتصال بالعائدين من حركة ٢٣ مارس السابقة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، طردت جماعة كاسونغو المجلس الوطني على طول الطريق بين مويسو وكاشوغا إلى الشمال.

نياتورا دومي وجون لوف

٤٢ - وكما أفادت تقارير سابقة (S/2016/1102، الفقرات ٤٨-٥٠)، لا يزال دومي وجون لوف حليفين مقربين إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مشيخة بويتو. أما دومي فهو عضو سابق في ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وأنشأ جماعة مسلحة خاصة به في تجمع بوكومبو (انظر S/2008/773، الفقرات ١١٤-١٢٠). وتستجيب له فصائل نياتورا بقيادة نزاى كانيانج و ''جان - ماري''. وتشير وثائق القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أن دومي ولوف لديهما هيكل تنسيق منذ عام ٢٠١٤ يضم ''اللواء'' بنجامين نديكويز الذي أفاد الفريق أنه رئيس تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (انظر المرفق ١٩ والفقرة ١٧).

٤٣ - وأبلغت السلطات المحلية ومصادر مقربة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الفريق أن جماعة نياتورا دومي - مدعومة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - هاجمت موقعاً تابعاً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شرق كيتشانغا في ٨ أيار/مايو ٢٠١٧. واستهدفت العملية تحرير المقاتلين المحتجزين ومصادرة الذخيرة. وقتلوا أربعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحرروا ١٢ سجيناً من بينهم ضابط بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مستخدمين قوة نيران كبيرة في الهجوم، وذلك وفقاً لشهود تحدثوا مع الفريق. وأكد مقاتلون سابقون أن نياتورا جون لوف واصلت العمل عن كثب مع اللواء ايفاريست ندايشيمي (الملقب بالحاكم كيزيتو). كما أبلغ مقاتلان سابقان بإحدى وحدات نياتورا جون لوف بقيادة ''النقيب كاسيغوا'' الفريق أنهما واصلا التعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لأغراض التدريب، ومع أفراد الشرطة لشراء ذخيرة مقابل ٢٠٠ فرنك كونغولي للطلقة الواحدة.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت جماعة نياتورا دومي على معاقل في المنطقة الواقعة بين بوكومبو كاتسيرو، في حين يقع المقر الرئيسي لجماعة نياتورا دون لوف في موريكي، حيث تبسط الجماعتان نفوذهما على الغرب والشمال حتى نيانزالي وكيبيريزي على التوالي. وأبلغت السلطات العرفية في بويتو ومصادر مقربة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الفريق أن جماعة نياتورا دومي فرضت ضرائب على نحو ٣ ٠٠٠ أسرة، بما في ذلك نازحون داخلياً من المخيمات القريبة من كيتشانغا: بواقع ١ ٠٠٠ فرنك كونغولي شهرياً عن ضريبة ''النوم في سلام'' وضريبة ربع سنوية على الحصاد بواقع ٥ دولارات أمريكية لكل أسرة. ويقدر الفريق أن هذه الضرائب، إذا جمعت دون انقطاع، يمكن أن تحقق حداً أقصى سنوياً يصل إلى ٤٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لجماعة نياتورا دومي وحلفائها. وأكد ممثلو النازحين هذا النمط.

دال – القوات الجمهورية لبوروندي

٤٥ – أفاد الفريق في وقت سابق عن الجماعات المسلحة البوروندية، وركز على قوات التحرير الوطنية – نزابامبيما (انظر S/2016/466، الفقرات ٤٢–٤٥) والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي – تابارا (المعروفة أيضاً بالجبهة الوطنية البوروندية – تابارا؛ (انظر S/2016/466، الفقرات ٣٣–٤٤؛ انظر المرفق ٢٠ فيما يتعلق بالجماعتين). وخلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظ الفريق زيادة تعبئة الجماعات المسلحة البوروندية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك تدخل قوات الدفاع الوطني (انظر الفقرات ١٤٨–١٥٠). وبحلول منتصف ٢٠١٧، برزت الجبهة الوطنية البوروندية، التي ليس لها أيديولوجية معينة بخلاف معارضة الحكومة البوروندية، بوصفها أهم الجماعات المسلحة البوروندية النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

القيادة والمواقع

٤٦ – منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت الجبهة الوطنية البوروندية، تحت قيادة العقيد إدوارد نشيميريمانا، وهو منشق عن قوات الدفاع الوطني ويليه في القيادة ”العقيد“ عبده روغوي. وتنشط الجبهة أساساً في إقليمي أوفيرا وفيزي. وكان مقر الجبهة يقع فوق التلال المشرفة على مخيم لوزيندا للاجئين، فيما كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت أكثر من ٢٦ ٠٠٠ شخص بوروندي بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧. وخلال أيار/مايو وحزيران/يونيه، أبلغت المصادر الفريق أن عناصر مهمة من الجبهة انتقلت إلى كيرياما فوق التلال المشرفة على رونغو (انظر المرفق ٢١). وأبلغ مقاتلون سابقون الفريق أن الجبهة تتألف من منشقين عن قوات الدفاع الوطني ومدنيين مجندين حديثاً، بما في ذلك أشخاص من مخيم لوزيندا. وأبلغ العديد من المقاتلين السابقين الفريق أنهم سبق لهم المشاركة مع المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي – تابارا بصفتهم مدربين (انظر S/2016/466، الفقرات ٣٣–٤١)، إلا أنهم تركوا تلك الجماعة بعد أن اختلفوا معها حول أيديولوجيتها.

٤٧ – وفي حين أن العقيد نشيميريمانا يقود الجبهة الوطنية البوروندية على الأرض، أخبر خمسة أعضاء سابقين بالحركة والكثير من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق أن الزعيم السياسي للجبهة هو حسين رادجابو، وهو زعيم سابق منشق عن حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم في بوروندي. وكان العديد من أعضاء الجبهة تربطهم صلات بالاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية – زيغامبيبانغا، وهو حزب سياسي أنشأه السيد رادجابو بعد أن ترك حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. وقد أقر السيد رادجابو، في حديث هاتفي مع الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بوجود الجبهة الوطنية البوروندية، إلا أنه أنكر كونه قائدها، وأفاد أنه ليس على دراية بأي أنشطة للجبهة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الإمداد والتحالفات

٤٨ – جمع الفريق شهادات متقاربة حول لوجستيات التجنيد وكذلك الإمداد بالأسلحة والذخيرة. وفي حين أن نشيميريمانا كان قد وصل في البداية وبصحبته نحو ٣٠ شخصاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يمكن تقدير عدد أعضاء الجبهة الوطنية البوروندية بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مقاتل في أيار/مايو ٢٠١٧. وأبلغ مقاتلون سابقون وضباط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق أن عدة مجموعات من المجندين كانت تصل طوال ٢٠١٦ من بوروندي، بشكل أساسي عن

طريق القوارب من رومنغي إلى سويما وأوفيرا. ووجد الفريق أيضاً أن الاستخبارات الكونغولية اعتقلت أربعة مواطنين أوغنديين في شباط/فبراير ٢٠١٧ لمحاولتهم الانضمام إلى الجبهة الوطنية البوروندية (انظر المرفق ٢٢). ويرتدي العديد من مقاتلي الجبهة أزياء رسمية عسكرية ويحملون بنادق من طراز AK-47 وكذلك أسلحة أثقل، بما في ذلك الرشاشات الخفيفة.

٤٩ - وأبلغ السكان المدنيون في إقليم فيزي الفريق أن أعضاء الجبهة الوطنية البوروندية، في أغلب الحالات، يشترون حصاد محاصيل كاملة من الحقول المجاورة أو يتوجهون إلى الأسواق المحلية بدلاً من فرض ضرائب على الإمدادات من السكان المحليين. ويشير أسلوب العمل المذكور إلى أن الجبهة قد تتمتع بأشكال معينة من الدعم الخارجي. وأبلغ المقيمون في لوزيندا وأعضاء المجتمع المدني الفريق أن كثيراً من المقاتلين حصلوا على وحدات تسمح لهم بالمشاركة في فعاليات توزيع الأغذية في مخيم لوزيندا. وأبلغ مقاتلون سابقون في الجبهة الفريق أن إمدادات إضافية جُلبت عن طريق بحيرة تنجانيقا بواسطة القوارب، من بينها قارب يحمل اسم ”وحدتنا“.

٥٠ - وفي أواخر ٢٠١٦، تعايشت الجبهة الوطنية البوروندية مع ماي ماي ريونيون في إقليم فيزي الشمالي حسبما أفاد مقاتلون سابقون بالجماعة المسلحة. وأكدت الاستخبارات الكونغولية هذه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت الجبهة الوطنية البوروندية أيضاً إقامة روابط مع جماعات ماي ماي الكونغولية الأخرى. وفي الوقت نفسه، نفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هجمات عسكرية ضد الجبهة الوطنية البوروندية وغيرها من الجماعات المسلحة البوروندية. وأدى ذلك إلى احتجاز العشرات من المقاتلين البوروندييين المشتبه فيهم الذين أكدوا للفريق أن الجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك جماعة نغومينو، ساعدت على تيسير ذلك في بعض الحالات.

هاء - التعبئة المسلحة في منطقة الشمال الكبير

٥١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، انخفضت حدة العنف في إقليم بيني مقارنة بالماضي القريب (انظر S/2016/466، الفقرات ١٨٥-٢١٣). وفي غضون ذلك، شهدت وتيرة التعبئة المسلحة حول بوتمبو ارتفاعاً كبيراً منذ آخر تقرير للفريق (انظر S/2016/1102، الفقرة ١٠٣). وبجانب تحالف القوى الديمقراطية، ركز الفريق تحقيقاته على ثلاث جماعات مسلحة: ماي ماي كيلالو وماي ماي مازيمبي وجسد المسيح للماي ماي. وفي حين أنها لا تمتلك هيكلاً متكاملاً للقيادة، فهي تشترك في خطاب ”حماية السكان المدنيين“ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمذابح المنسوبة إلى تحالف القوى الديمقراطية. ومع ذلك، لم يصل إلى علم الفريق أي أعمال قتال بين هذه الجماعات المسلحة وتحالف القوى الديمقراطية. بل إن بعض جماعات ماي ماي ارتكبت أعمالاً تستوجب الجزاء، بما في ذلك هجمات ضد حفظة السلام (انظر الفقرة ٥٦) والنازحين داخلياً (انظر الفقرة ٥٨).

تحالف القوى الديمقراطية

٥٢ - وفي ٢٠١٧، أبلغ كبار ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق أن عمليات سوكولا الأولى ضد تحالف القوى الديمقراطية تراجعت، وأن المدة منذ وقوع مجزرة روانغوما في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ لم تشهد أي هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين (انظر S/2016/1102، المرفق ٣٤). وتحيط المجموعة علماً بالمحاكمة العسكرية الأخيرة التي عُقدت في بيني في الفترة من

شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ لتحديد المسؤولية عن المجازر. بيد أنه من السابق لأوانه تقييم الأثر الطويل الأمد للمحاكمة على الحالة الأمنية. ويقصر الفريق استنتاجاته على بعض الجوانب المحددة، مع التركيز على عمليات الاختطاف المؤدية إلى التجنيد القسري على نطاق واسع، والتي تمثل انتهاكاً جسيماً لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦). وكررت حكومة أوغندا أن الفريق لا يمكنه مقابلة جميل موكولو الخاضع للجزاءات (CDi.015)، والذي اعتقل في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في تنزانيا حتى انتهاء محاكمته في أوغندا.

٥٣ - وأبلغ مقاتلون سابقون وضباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومختطفون سابقون الفريق أن مجموعة أساسية تابعة لتحالف القوى الديمقراطية ظلت على حالها، تمارس نشاطها خارج المدينة ٢ (بيت المال وويسبر وبانغو وهيدكوتا/المقر) وبالقرب من مواليكا (كامب يا ميبا، انظر S/2016/1102، الفقرات ٣١-٤٣، لكلتا المنطقتين). وأكدت عدة مصادر أن سيكا بالوكو (المدينة ٢) وبنيامين كيسوكِريانو (مواليكا) وشخصاً يعرف باسم فيزا (''جماعة متنقلة'') ظلوا القادة الرئيسيين لتحالف القوى الديمقراطية. ولاحظ الفريق أن الميليشيات المحلية لا تزال تمارس نشاطها في جميع أنحاء منطقة نفوذ التحالف، وبعضها لديه روابط أسرية مع قادة التحالف. وأبلغت أربعة مصادر الفريق أن فيزا حافظ على علاقات مع ميليشيا مقرها تجمع بامبوبا - كيسيكي.

٥٤ - ووثق الفريق عدة حالات اختطاف أدت إلى تجنيد قسري. ففي إحدى الحالات، أُختطف سبعة أشخاص بالقرب من إرونغو، جنوب طريق بيني - كاسيندي في آذار/مارس ٢٠١٦. ونُقلوا شمالاً حتى وصلوا إلى معسكر ويسبر وبانغو والمقر (انظر المرفق ٢٣). وكان معظم الأشخاص في المخيم يتحدثون اللوغندية أو السواحيلية. وأبلغ ثلاثة أفراد الفريق أن القائد هو بالوكو وتعرفوا عليه في الصور. وقدروا عدد سكان المخيم بنحو ٣٠٠-٥٠٠ شخص، معظمهم من المقاتلين المسلحين ببنادق طراز AK-47 ويرتدون مزيجاً يجمع بين الملابس المدنية وملابس القوات المسلحة المموهة وملابس عسكرية خضراء قديمة. ويلاحظ الفريق أن الزي الأخير أعيد استخدامه لتجنب الالتباس بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة. وأبلغ مصدران الفريق أنهما أجبرا على العمل في الزراعة واضطرا إلى التقيد بمجموعة صارمة من القواعد مثل عدم الطهي ليلاً لتجنب اكتشافهم. وهو ما كان فريق الخبراء قد لاحظه في استنتاجاته السابقة (انظر S/2016/1102، الفقرات ٤٠-٤٣). وفي المدة الفاصلة بين اختطافهم وهروبهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قدم جميع الشهود الذين قابلهم الفريق شهادات متسقة عن هجوم على المخيم انطلق من مواقع قريبة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - ومنذ أواخر ٢٠١٦، لاحظ الفريق عدة حالات انتهت فيها عمليات الاختطاف بإفراج عاجل. ففي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أُختطفت مجموعة مكونة من سبعة مزارعين وطفلين في حقولهم بالقرب من مايانغوز ومن ثم أفرج عنهم في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، وهم يحملون رسالتين، الأولى موجهة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية: ''[...] أخبروا الحكومة أنها لن تتمكن أبداً من ملاحقتنا في هذه الغابة. وإن شن الحرب لن يؤدي إلى أي شيء، ولن يتغير أي شيء إذا لم تكن هناك محادثات''. وكانت الرسالة الثانية موجهة إلى المزارعين أنفسهم: ''سنقتلكم إذا تحدثتم كثيراً وأخبرتم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأماكن وجودنا''. وتعرف عدة مزارعين على فيزا بصفته

قائد المختطِفين. وأفادوا أيضاً أن قواته ترتدي مزيجاً يجمع بين الملابس الموهة والملابس الرسمية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جماعة ماي ماي كيلالو/اتحاد الوطنيين لتحرير الكونغو

٥٦ - تُعرف جماعة ماي ماي كيلالو أيضاً باسم اتحاد الوطنيين لتحرير الكونغو. وقائد الاتحاد، كاتيمبو كيلالو، معروف محلياً بإنتاج داوا، وهي الجرعة التي يزعم أنها تستخدم لجعل المقاتلين لا يُغلبون (انظر المرفق ٢٤). وأفاد مقاتلون سابقون أن كيلالو سبق له العمل في جماعتي كاكوله سيكولي ''لافونتين'' (انظر S/2011/738، الفقرات ٢٦٦-٢٦٩) وبول سادالا ''مورغان'' (انظر S/2013/433، الفقرات ٧٢-٧٨)، وهما من جماعات الماي ماي. ونائباه هما ''العقيد'' بينوا مومبريه ماليساوا و ''العقيد'' كاكوله كيتلمير (الملقب بسابريتا أو مامباري بيني بيليه)، وهو عضو سابق بماي ماي والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ مقاتلون سابقون الفريق أن هذه الجماعة المسلحة كانت متمركزة حول فوروندو، شمال غرب بوتمبو (انظر المرفق ٢٥) وهي مسؤولة عن الهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوتمبو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر الفقرات ١٧٧-١٧٩).

٥٧ - وأبلغ مقاتلون سابقون وضباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق أن ماي ماي كيلالو تضم ٢٠٠-٣٠٠ مقاتل، وإن لم يكن جميعهم يحملون بنادق فردية. وجمع الفريق شهادات من مقاتلين سابقين أجبروا على الانضمام إلى ماي ماي كيلالو عقب عمليات الاختطاف أو استدرجوا في البداية بوعود زائفة بالتشغيل من جانب المجنِدين، فعلى سبيل المثال كانت جماعة ماي ماي كيلالو، أثناء وجودها خارج نادي كرة قدم اسمه إف.سي. مهامبا بي، تعيل نفسها من خلال فرض الضرائب (انظر المرفق ٢٦)، بما في ذلك في المزارع (٥ دولارات أمريكية للمزرعة في الأسبوع أو عنزة واحدة في الشهر) وعند نقاط التفتيش (١ ٥٠٠ فرنك كونغولي لكل دراجة نارية و ٥٠٠ فرنك كونغولي لكل فرد من المشاة).

جماعة ماي ماي مازيمبي/اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء

٥٨ - تعتبر جماعة ماي ماي مازيمبي شبكةً من الجماعات المسلحة المشرذمة، التي يستخدم بعضها اسم اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء، وقد ظهرت في ٢٠١٥ في إقليم لوبيرو (انظر S/2016/466، الفقرتان ٧٨-٧٩). وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، هاجم مقاتلو ماي ماي مازيمبي مخيم النازحين داخلياً في لوهانغا، حيث اشتبهوا في أن عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تختبئ فيه. وقتل ٣٠ نازحاً داخلياً على الأقل خلال هذا الهجوم، الذي أعقب سلسلة من الاعتداءات أخرى (انظر المرفق ٢٧، و S/2016/1102، الفقرات ١٠٣-١٠٧). وتمشياً مع الاستنتاجات السابقة، لاحظ الفريق انتشار الأوراق التي تدعو إلى كراهية الأجانب والتي تضمنت تأييد جماعة ماي ماي مازيمبي باعتبارها جماعة ''تدافع عن ناندي ضد الهوتو'' (انظر المرفق ٢٨، و S/2016/466، المرفق ٥٩).

٥٩ - وتمارس فصائل مازيمبي نشاطها بشكل مستقل نسبياً عن بعضها البعض وبلوجستيات محدودة. ولا يمكن بالتالي تحديد فاعليتها بدقة. وأبلغ ثلاثة مقاتلين سابقين الفريق أن هناك ''لواءً'' واحداً به

١٠٠ عنصر ولكن لديهم فقط ١٥ سلاحاً نارياً. وأبلغ المقاتلون السابقون الفريق أن قادة مازيمبي الرئيسيين هم ''كابيدو'' و ''العقيد'' أوغستين كامبال و ''اللواء'' موهيندو كيتيت بوشو و ''العقيد'' ألبرت كاشيك.

جماعة جسد المسيح للماي ماي

٦٠ - في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دخل ائتلاف من جماعات ماي ماي إلى بني بهدف قتال تحالف القوى الديمقراطية (انظر المرفق ٢٩). وفي حين أن معظمهم كانوا يحملون التعاويذ والرماح، فقد حمل بعضهم أسلحة نارية أيضاً. وتمكن الفريق من تحديد منشأ هذا الائتلاف حيث يرجع إلى جماعة مسلحة تدعى جسد المسيح، متمركزة خارج جبل الكرمل بالقرب من بوتيمبو. وأبلغ ضباط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلون سابقون الفريق أن جماعة جسد المسيح اشتبكت مراراً مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كذلك بالقرب من طريق بوتيمبو - بني في جبل الكرمل، التي استعادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان باراكا لولواكو مومبريه هو قائد الجماعة المسلحة إلى أن استسلم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو معروف بأنه يرتدي عادة الزي الرسمي للشرطة الوطنية الكونغولية.

٦١ - وبعد استسلام باراكا، تولى ديفيد ماراناثا زمام القيادة. ولكن في بث إذاعي بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ باللغة السواحيلية، أعلن كاكوليلي بوامبالي(CDi.002)، الخاضع للجزاءات، نفسه قائداً لجماعة جسد المسيح. وأبلغ أفراد مرتبطون بجسد المسيح ومصادر استخباراتية الفريق أن ماراناثا وكاكوليلي التقيا في منتصف كانون الثاني/يناير في نيروبي لمناقشة كيفية إعادة تنظيم الحركة. وفي ٧ شباط/فبراير، اعتقلت المخابرات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ماراناثا، إلا أنه تمكن من الهرب في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أثناء الهجوم على سجن بيني كانغباي، الأمر الذي نتج عنه تحرير نحو ٩٣٠ من أصل ٩٦٠ نزيلاً. وتحافظ جماعة جسد المسيح على علاقات مع كاكوله سيكولي (انظر S/2011/738، الفقرات ٢٦٦-٢٦٩) وتشارلز بوكانديه (انظر S/2016/466، الفقرات ٨١-٩١).

واو - حركة ٢٣ مارس السابقة

٦٢ - ابتداءً من منتصف كانون الثاني/يناير، عاد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يقدر بـ ٢٠٠ عضو من حركة ٢٣ مارس السابقة بقيادة العميد سلطاني ماكنغا، الخاضع للجزاءات (CDi008) والقائد العسكري السابق في الحركة. وفي حين أن الفريق يلاحظ أن عمليات التوغل للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل تهديدات للسلام والاستقرار، إلّا أن النتائج تشير إلى أن هذا الحدث كان محاولة قصيرة الأجل وفاشلة لإحياء الحركة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يجد الفريق أي دليل لوجود دعم خارجي لهذا التوغل. ولهذا يرى الفريق أن أي حل مستدام لمسألة حركة ٢٣ مارس يتطلب نهجاً سياسياً وليس عسكرياً، وذلك بدءاً بالتنفيذ الكامل لإعلان نيروبي المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الفرار من بيهانغا وإعادة التنظيم في منتزه فيرونغا الوطني

٦٣ - أجرى الفريق مقابلات في رواندا مع مقاتلَين من حركة ٢٣ مارس السابقة، هما غوما وروتشورو، وقد أكدا أنهما فرّا من معسكر بيهانغا في أوغندا. ووفقا لحكومة أوغندا، فإنه من أصل ال ٣٧٥ ١ مقاتلاً سابقاً وصلوا هناك في عام ٢٠١٣، تبقى فقط ٢٧٠ في شباط/فبراير ٢٠١٧ وأبلغ الفريقَ العديدٌ من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة أنه لم يكن هناك مراكز لمراقبة الدخول أو الخروج في بيهانغا، مما أتاح لهم الفرار في مجموعات صغيرة. وفي حين تشير مصادر متوافقة إلى أن حوالي ٢٠٠ مقاتل سابق من حركة ٢٣ مارس تمكنوا من العبور إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما اعترضت قوات الأمن الأوغندية ١٠١ هارب في مبارارا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (انظر المرفق ٣٠).

٦٤ - وقد اتجه معظم أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقة بحافلات من بيهانغا نحو مبارارا، قبل وصولهم إلى منطقة كيسورو. وشدّد ضباط وحراس القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منتزه فيرونغا الوطني على الصعوبات التي يواجهونها في مراقبة الحدود بفعالية ودقة، وذلك بسبب عدم وجود لافتات واضحة. وأكد المستسلمون من حركة ٢٣ مارس السابقة في خلال مقابلاتهم مع الفريق، أنهم عبروا الحدود ليلاً باستخدام دروب الغابات للوصول إلى نقطة التقاء قرب جبل سابيينو. واجتمع هناك حوالي ١٥٠ عنصراً بما فيهم ماكينغا، و ''العقيد'' يوسف مبونيزا، و ''المقدم'' ليون كانيامبيوا، و ''العقيد'' إريك باهاتي (S/2011/738، الفقرة ٣١٠؛ S/2012/348، الفقرة ٦٨، والمربع ١، والمرفق ١٨ من التقرير نفسه؛ S/2012/348 Add.1، الفقرة ٣٨). وأبلغ المقاتلون السابقون الفريقَ أن بعض القادة تولوا قيادة عملية الهروب المتتالي بمساعدة الوسطاء والتحويلات المالية عبر الهاتف الجوال. ولكن لم يتمكن الفريق من تتبع تلك التحويلات.

٦٥ - وتحركت مجموعة رئيسية من هذا الفريق المسلح من جبل سابيينيو جنوبا وأنشأ مخيمات داخل منتزه فيرونغا الوطني جنوب جبل ميكنو، وبالرغم من أنها كانت سيئة التجهيز، ليس لديها سوى حوالي اثنتي عشرة بندقية (معظمها مجمعة قرب كيانزو ورونيوني)، إلا أنه تم إعطاء معظم المقاتلين زوج جديد من الأحذية. وكان لدى معظم الضباط أجهزة لاسلكي ذات تردد عال جدا (VHF) وهواتف محمولة. وأفاد المقاتلون المستسلمون أن الإمدادات الغذائية كانت سيئة وأن عدداً قليلاً من الضباط كانوا يرتدون أزياء رسمية، بما في ذلك أزياء رسمية كونغولية وأوغندية ورواندية.

اشتباكات بين حركة ٢٣ مارس السابقة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٦ - في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تحطمت طائرتا هليكوبتر من طراز Mi-24 تابعتان للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في السفح الجنوبي لجبل ميكينو خلال عملية بحث في المنطقة عن عناصر يُشتبه انضمامهم لحركة ٢٣ مارس السابقة. ويعتقد الفريق أن الطائرة الهليكوبتر الأولى اصطدمت بشجرة خلال التفاف على علو منخفض بينما سقطت الثانية بسبب عيب تقني (انظر المرفق ٣١). وبالرغم من هذه الخسائر، تمكنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من طرد حركة ٢٣ مارس السابقة وقتل أربعة والإمساك بثلاثة من أعضائها. وهرب الباقي، من بينهم ٣٠ شخصاً عبروا غير مسلحين إلى رواندا في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (انظر المرفق ٣٢). وقد تم منحهم صفة لاجئين مؤقتين من قبل حكومة رواندا، وزارهم الفريق في أيار/مايو ٢٠١٧. أما باقي مقاتلي الحركة فقد

اتجهوا شمالا عائدين مرة أخرى إلى منطقة سابيينيو حيث اندمجوا مع حوالي ٧٠ عنصراً وصلوا من أوغندا في النصف الأول من شهر شباط/فبراير. ووصل إجمالي جمعهم إلى أكثر من ١٥٠ شخص فأعادوا تنظيم أنفسهم وانقسموا إلى ثلاث سرايا بقت واحدة قرب سابيينيو والأخرى قرب بوناغانا والثالثة حاولت الاتجاه نحو مقاطعة ماسيسي.

٦٧ - وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، هاجمت القواتُ المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حركة ٢٣ مارس السابقة قرب بلديتي سونغا وكارامبي. وواجهت القوات قليلاً من المقاومة، واتجه أكثر من ٥٠ عنصراً من الحركة إلى كيتاغوما في ٢٢ شباط/فبراير قبل فرارهم إلى أوغندا حيث ألقت قوة الدفاع الشعبية الأوغندية القبض على ٤٢ منهم على الأقل، من بينهم ''العقيد'' إزكيال ميكنكو و ''المقدم'' إريك نغابو (انظر المرفق ٣٣). وقتلت القواتُ المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إثني عشر من مقاتلي الحركة، وصادرت أربعة أسلحة وسجلت أن سبعة عناصر أُدخلوا إلى مستشفى روتشورو.

زاي - حالات عودة المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى جماعات ماي ماي

٦٨ - يساور الفريقُ القلق إزاء أنماط إعادة تعبئة المقاتلين السابقين الذين خضعوا للبرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامينا وكيتونا، وفي حين أن الفريق لم يُجر تحقيقاً كاملاً في جميع أنحاء البلاد، إلا أن النبذة التالية تبين أن التحديات المرتبطة بمرحلة إعادة إدماج المقاتلين السابقين تظل أصعب جزء من برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

٦٩ - ويشمل أحد جماعات ماي ماي السابقة بقيادة ماتيكي ويلوندجا ''مايلي'' و ''دييغو مارادونا'' اللذين أكدا أن بعض مقاتليهم السابقين انضموا من جديد إلى جماعات مسلحة أخرى بعد أن عادوا من برنامج نزع السلاح. وجمع الفريق معلومات عن ١٢ مقاتل من جماعة ماي ماي كاشيلجوزي كانوا قد عادوا من كامينا في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وانضموا إلى جماعة ماي ماي ماسابو (ماي ماي باليكي سابقا، انظر S/2012/843 الفقرة ١١٣). وأبلغ خمسٌ من العائدين ومصادرُ أخرى الفريقَ أن المقاتلين السابقين العائدين إلى ماسيسي وروتشورو من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج انضموا من جديد إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك مجموعات نياتورا وماي ماي. ولكن الفريق لم يتمكن خلال فترة كتابة التقرير أن يحدد بصورة منهجية مجموع عدد المشاركين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذين أعيدت تعبئتهم في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٠ - وفي إطار البرنامج الوطني الثالث لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تم تسريح ٤ ٦٥٦ من المقاتلين السابقين الكونغوليين (١ ٥٦١ في كيتونا و ٢ ٢١٦ في كامينا)، ومن بينهم ٣ ٧٧٧ عادوا إلى منازلهم فعلاً. وعلم الفريق أيضا أن ٨٧٩ مقاتلاً سابقاً ظلوا في مراكز البرنامج حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر المرفق ٣٤). ولاحظ المقاتلون السابقون أيضاً أن أنشطة إعادة الإدماج كانت تتم بشكل جزئي فقط وأن التدريب العملي كان يفتقر إلى المواد اللازمة. وهذا يعكس استمرار التحديات التي أشار إليها الفريق سابقاً (انظر S/2015/19، المرفق ٢٣). وتفيد الإحصاءات الرسمية التي حصل عليها الفريق بأن ٨٠ في المائة من مجموعات المواد وُزِعت في جميع أنحاء البلاد. ولكن العائدون الذين قابلهم الفريق أفادوا بأنهم تلقوا مجموعات مواد ناقصة أو خاطئة، بمعنى أنها كانت تفتقر إلى الأدوات

اللازمة لمسارهم العملي الذي اختاروه. ويعتقد الفريق أن هذه الحالة أتاحت الفرصة للقادة لاجتذاب المسَرَّحين السابقين إلى العودة إلى الجماعات المسَلحة.

ثالثا – الموارد الطبيعية

٧١ – خلال الفترة قيد الاستعراض، وَثَق الفريق عدة انتهاكات لتسلسل عهدة المواد المعدنية بالنسبة للقصدير والتنتالوم والتنغستن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الفريق تحقيقاته في تجارة وتهريب الذهب المستخرج حِرفياً. وحقق الفريق أيضا في إنتاج الفحم والضرائب المفروضة من قِبَل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إقليم روتشورو.

٧٢ – وتستند نتائج الفريق إلى عدة زيارات أُجريت في مقاطعات شمال كيفو وجنوب كيفو، وتشوبو، كاتانغا العليا وإيتوري. كما أجرى الفريق زيارات إلى كمبالا وهي مركز هام لتهريب الذهب الكونغولي إلى دبي التي تُعتبر السوق الأساسي والمقصد الرئيسي لتجارة الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

٧٣ – ويلاحظ الفريق أن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها لا يزال يُشَكل مصادر إيرادات لتأجيج استمرار حالة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فقد واصلت الشبكات الإجرامية، بما فيها تلك العاملة داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الاستفادة من التدفقات المالية غير المشروعة وغسيل الأموال المرتبطين بتهريب المعادن.

ألف – القصدير والتنتالوم والتنغستن

٧٤ – يُعرب الفريق عن تقديره لأن إمكانية تتبع المعادن والتدابير الخاصة بالعناية الواجبة المشار إليها في الفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، قد سمحا للمعادن المستخرجة بصفة قانونية من المناطق الخالية من التدخل من جانب الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تصل إلى الأسواق الدولية.

٧٥ – وبغض النظر عن الاتجاهات الإيجابية المذكورة أعلاه، فقد وجد الفريق أن تنفيذ نظام التتبع الخاص بمبادرة سلسلة توريد القصدير المستخدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشوبه العديد من أوجه القصور التي يمكن أن تؤدي إلى تهريب المعادن من خارج تسلسل العهدة وتجارتها القانونية. فأولا وقبل كل شيء، يمكن للأخطاء أو الأفعال المتعمدة التي يرتكبها الموظفون المسؤولون عن التوسيم، مثل وضع بطاقات الوسم على شحنات المعادن المستخرجة من مواقع غير مرخصة، أن تُخل بنزاهة تسلسل العهدة كلها.

٧٦ – ثانيا، وجد الفريق أن موظفي دائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها (SAESSCAM)، لم يقوموا بتنفيذ القواعد والتعليمات الصادرة عن المعهد الدولي لبحوث القصدير بشكلٍ صحيح، فيما يتعلق بمناولة ومتابعة عمليات التوسيم (انظر المرفق ٣٥)[٦]. وأخيرا، إن إجراءات مبادرة سلسلة توريد القصدير الخاصة بحفظ وتخزين بطاقات الوسم وسجلات متابعة الأداء جعلها عُرضة لإساءة الاستخدام من جانب الموظفين الفاسدين.

(٦) في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أرسل المعهد الدولي لبحوث القصدير رسالةً إلى الفريق ردا على الأسئلة المثارة في تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2016/1102) وفي هذا التقرير النهائي.

بيع بطاقات الوسم بصورة غير قانونية

٧٧ - أبلغ التجارُ الفريقَ أنه يجري بيع بطاقات الوسم في السوق السوداء في المركز التجاري في ندجينغالا، وكذلك في موبي وبلدة واليكالي، مما أتاح للمعادن المستخرجة من موقع بيزي الغير مُرخَص (انظر S/2014/42، الفقرة ٢٠٦، المرفقات ٧٩ و ٨٣) ومبافو/نياكوبا أن تدخل في تسلسل العهدة القانونية. وأبلغت هذه المصادرُ الفريقَ أنه يمكن شراء بطاقات الوسم بمبلغ ٣ دولارات لكل كيس يزن ٥٠ كلغ من المعادن أو ٥٠٠ دولار لكل ١٠ أطنان (ما يعادل ٢,٥ دولار لكل كيس عليه بطاقة وسم) وهذا يتفق مع استنتاجات الفريق السابقة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبرواندا (S/2015/19، الفقرات ١٧٣-١٨٠ و ١٨٩، S/2015/797، الفقرات ٥٩-٦٧)

بيزي

٧٨ - أذِن المعهد الدولي لبحوث القصدير بوضع بطاقات وسم على حجر القصدير، وهو ركاز خام القصدير، المستخرج حِرَفيا من موقع بيزي الغير مرخص في الفترة ما بين شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٧٩ - وأبلغ الفريقَ عددٌ كبير من التجار المتمركزين في ندجينغالا وموبي ووواليكالي وغوما، أن الإنتاج الحرفي في بيزي استمر بعد تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وكشفوا عن أن عمليات توسيم حجر القصدير في المركز التجاري في ندجينغالا تمت بصفة غير قانونية ليبدو وكأنه استُخرِج من مواقع مرخصة في المنطقة، مثل بيزاجوا وكالاي بوينغ وغيرها (انظر المرفق ٣٦).

٨٠ - ولاحظ الفريق أن الإحصاءات الواردة في سجل متابعة الأداء لمبادرة سلسلة توريد القصدير، أظهرت أن إنتاج المواقع المرخصة الآنفة الذكر حول بيزي بلغ ذرواته القصوى خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧. وعندما بدأت التحقيقات في آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن المخالفات في وضع بطاقات الوسم في إقليم واليكالي، انخفض الإنتاج في سجل متابعة الأداء لمبادرة سلسلة توريد القصدير، في بيساغوا وبوينغ، إلى الصفر.

٨١ - ويرى الفريق أن هذه الذروات والانخفاضات في الإنتاج كانت بارزة جداً بحيث لا يمكن أن تكون حصيلة لدورة الإنتاج الطبيعية، وهي بالتالي تعزز نتائج الفريق بأن المعادن التي وضع عليها بطاقات وسم بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ من المواقع الآنفة الذكر، لم تنشأ من تلك المواقع، ولكن على الأغلب قد جُلِبت من بيزي.

مبافو/نياكوبا

٨٢ - وتعزيزاً للملاحظات أعلاه، وثَق الفريق أيضا أنه تم استخراج معادن منذ عام ٢٠١٥ من المواقع الغير مرخصة في مبافو/نياكوبا في محلية وانيانغا في قطاع بافونا بإقليم واليكالي. وقد تم وضع بطاقات الوسم على هذه المعادن في بلدة واليكالي وفي موبي لتبدو وكأنها صادرة من مواقع مرخصة.

٨٣ - ويتم استغلال موقع مبافو/نياكوبا من قِبَل كنيسة عيد العنصره لتبشير العالم (Eglise de la Pentecôte pour l'Evangelisation du Monde)، التي تدعي الملكية القانونية لمبنى للتعدين يُسمى

''Nyakoba Canaan EPEM Walikale'' وشاهد الفريق معادن منتجة مخزنة في مستودع بمبنى الكنيسة في قرية نيامياندا والتي تبعد ٥ كيلومترات جنوب بلدة واليكالي (انظر المرفق ٣٧).

٨٤ - ووفقا لأحد قادة الكنيسة والتجار الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، فإن شحنات المعادن التابعة للكنيسة قد تم وضع بطاقات الوسم عليها في بلدة موبي وواليكالي لتبدو كأنها صادرة من مواقع مرخصة بسعر ٣ دولارات لكل كيس عليه بطاقة وسم. وكشفت هذه المصادر أنه قد تيسر الغش لأن بعض ضباط شرطة التعدين وأحد أعضاء شعبة مناجم المقاطعات (الجهاز التقني لوزارة المناجم) وموظفي دائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها في بلدة واليكالي وموبي ونجينغالا هم كلهم أعضاء في الكنيسة.

نقل المعادن

٨٥ - وثق الفريق ثلاث حالات غش على طريق واليكالي - غوما - ماسيسي. وفي هذه الحالات، تم نقل كمية معادن أكثر من الكمية المحددة في أذون النقل المعنية التي صدرت عن موظفي مراكز التوسيم في دائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها (انظر المرفق ٣٨).

٨٦ - وأكد الناقلون على طول المحاور آنفة الذكر، وكذلك في حلقات العمل في بلدة واليكالي وفي موبي، أنهم دعّموا هياكل ونظم تعليق المركبات للتمكن من نقل حمولات وزنها أكبر من الوزن المحدد في الوثائق رسمية. وكشفت هذه المصادر أن حمولة معظم الشاحنات التي يستخدمها ناقلو المعادن تتراوح بين ٥-٧ طن ولكن يتم رفع قدرتها لتصل حمولتها إلى ما بين ١٠ و ١٢ طن، بينما يتم تدعيم قدرة حمولة عربات النقل الصغيرة لتحمل ما بين ٣ و ٤ طن بدلا من ٢ طن. وأبلغ الناقلون الفريقَ بأنه مع أن الشاحنات لديها قدرة أكبر على التحميل إلا أن المهربين يفضلون استخدام عربات النقل الصغيرة لأنها توفر أماكن أكثر لتخبئة المعادن (مثل الحيز المخصص لتخزين الإطار الاحتياطي والمساحات الشاغرة بين الهيكل والدعامة). وأبلغت هذه المصادر وغيرها من شعبة المناجم في إقليمي واليكالي وماسيسي الفريقَ أن الناقلين يقدمون الرشاوى بانتظام لموظفي دائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها حتى لا يبلغوا في تقاريرهم عن الكمية الحقيقية للمعادن المنقولة فعليا ليتمكنوا من التهرب جزئيا من الضرائب على المعادن ومن الرسوم الأخرى.

٨٧ - والفريق على علم بالمشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز القدرة التقنية للكشف عن الغش في نقل البضائع، بما في ذلك المعادن (مثل إنشاء ستة جسور قبّان على محور كيسانغاني - واليكالي - ماسيسي - غوما) ويرى الفريق أن هذه الوسائل التقنية يمكن أن تشكل دعماً مفيداً ولكن ينبغي ألا تكون بديلا عن اعتماد تدابير هيكلية لمعالجة مشكلة فساد المسؤولين عن توسيم المعادن.

مشاكل التحقق من مواقع ماهانغا

٨٨ - أعرب الفريق في تقريره السابق (انظر S/2016/1102، الفقرات ٨٠-٨٤) عن قلقه إزاء وجود الجماعة المسلحة المسماة قوات جبهة الدفاع عن الكونغو - المرشدون في مواقع التعدين في روبونغا، وكيباندا وموشوا ومابوا الواقعة في محلية ماهانغا. وتقوم على استغلال هذه المواقع تعاونيتان تقعان في غوما، وهما تعاونية التعدين لتنمية المجتمعات الكنغولية وتعاونية كارامو لمشغلي التعدين.

٨٩ - وزار الفريق موقع ماهانغا ووجد أن المنشقين عن جبهة الدفاع عن الكونغو بقيادة ''العقيد'' توموسيفو قد استفادوا مباشرة من التعدين في موقع روبونغا. كما تحدث الفريق إلى أعضاء في حركة من أجل التغيير (Mouvement aquis au changement) وهي فصيل منشق عن جماعة قوات جبهة الدفاع عن الكونغو التي يقودها ''اللواء'' مبورا في بوهيمبا، وإلى أعضاء في تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة المتمركز في ماهانغا. وتطلّ القريتان على مواقع التعدين.

٩٠ - وحسب أقوال المكاتب التجارية، والمعهد الدولي لبحوث القصدير ودائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها في روبايا وموظفي شعبة المناجم في نيابيوندو وماسيسي وروبايا وغوما، الذين قابلهم الفريق، فإن وجود الجماعات المسلحة في منطقة ماهانغا وما حولها معروف ولكنها تعتبر بعيدة بما يكفي من مواقع التعدين المذكورة أعلاه بما لا يدع فرصة للتدخل في عمليات التوسيم؛ وفي وقت لاحق أذِن المعهد الدولي لبحوث القصدير في آب/أغسطس ٢٠١٦ بأن تتم عمليات وضع بطاقات الوسم من هذه المواقع.

٩١ - وعلى هذا فقد لاحظ الفريق أن هناك، وقت كتابة هذا التقرير، ثلاث جماعات مسلحة مختلفة على الأقل (قوات جبهة الدفاع عن الكونغو - المرشدون، وحركة من أجل التغيير، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة) وهي تحتل مناطق حول مواقع التعدين المرخصة. وقد عمدت عناصر تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة بقيادة ''العقيد'' سافاري هيبو و ''العقيد'' الراحل توموسيفو، إلى تنظيم قوات شرطة خاصة بهم كما وضعوا أنظمتهم الضريبية، في ماهانغا. وفي نفس الوقت، سيطرت قوات جبهة الدفاع عن الكونغو على موهايما في حين أن حركة من أجل التغيير احتلت بلدة بوهيمبا التي تقع مباشرة إلى جانب موقع التعدين الغربي في روبونغا.

٩٢ - وأبلغ الفريقَ عناصرٌ من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وعمال المناجم المحليون والقرويون في ماهانغا بالإضافة إلى ضباط شرطة التعدين في نيابيوندو، أن واحداً من أصل قطع الأرض العشر في موقع روبونغا للتعدين على ضفاف نهر بيتسومبيتو كان يُستغل لصالح ''العقيد'' توموسيفو حتى وقت قتله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ فيما استغل عمالُ مناجم تعاونية التعدين لتنمية المجتمعات الكنغولية وتعاونية كارامو لمشغلي التعدين قطعَ الأرض التسع المتبقية. ويعتقد الفريق أن جزءا من المعادن المستخرجة من روبونغا حاليا وأثناء الفترة التي كان مسموحا فيها وضع بطاقات الوسم رسمياً، كان يُستغل لصالح توموسيفو. وهذا يشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، كما يشكل انتهاكاً جسيماً لإجراءات العناية الواجبة لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التوسيم من مواقع بعد وقفها عن العمل

٩٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، وجد الفريق أن وضع بطاقات وسم المعادن استمر في مواقع التعدين في روبونغا (إقليم ماسيسي) وكالاي بوينغ (إقليم واليكالي). وكان هذا هو الوضع بعد أن أوقف المعهدُ الدولي لبحوث القصدير العملَ في تلك المواقع بسبب الوجود المؤكد للجماعات المسلحة هناك.

روبونغا

٩٤ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبناءً على تقارير تشير إلى وجود قوات جبهة الدفاع عن الكونغو، قرر المعهد الدولي لبحوث القصدير وقف العمل في جميع المواقع في ماهانغا وطلب من دائرة دعم

مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها تسليم بطاقات الوسم وسجلات متابعة الأداء. غير أن الدائرة سلمت الموادَ للمعهد في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٣٩) بعد أن قامت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بوضع بطاقات الوسم على تسعة أكياس تزن ٤٢١ كلغ معبأة بحجر القصدير المستخرج من موقع روبونغا والذي أنتجته تعاونية التعدين لتنمية المجتمعات الكنغولية (انظر المرفق ٤٠). وأبلغ المعهد الفريقَ أن بطاقات الوسم المذكورة أعلاه لم يُعثر عليها إلا في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أي بعد ستة أشهر من استخدامها غير المسموح به، في مقر إحدى الوكالات في غوما.

٩٥ - وزار الفريق ماهانغا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وأجرى استطلاعاً جوياً في شباط/فبراير، ولاحظ أن الإنتاج استمر في روبونغا بالرغم من وقف العمل (مع أن مواقع كيباندا وموشوا/ماباوا أظهرت انخفاضاً شديدا في حجم النشاط) ويلاحظ الفريق أن تعاونية التعدين لتنمية المجتمعات الكنغولية وتعاونية كارامو لمشغلي التعدين المذكورتين آنفا، لا تزالان تمارسان أنشطتهما في المواقع التي أوقف العمل بها. فقد وظفت تعاونية التعدين لتنمية المجتمعات الكنغولية ٥١ عاملاً في موقع روبونغا وجمّعت مخزونات تزن ٧٠٠ ١ كلغ من حجر القصدير في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق ٤٠) وحوالي ٢ طن بحلول شباط/فبراير ٢٠١٧ في مبانيها في نيابيوندو. وأبلغت تعاونية كارامو لمشغلي التعدين الفريقَ أنه كان لديها ٢ طن مخزنة في أواخر شباط/فبراير ٢٠١٧. وجمع الفريق أيضا معلومات متسقة، بما في ذلك من مصادر قريبة من ''اللواء'' مبورا، تشيرُ إلى أن أربعة تجار من غوما يعملون تحت حمايته، قاموا بشراء وتخزين ٥٠٠ ١ كلغ من حجر القصدير في بوهيمبا في أيار/مايو ٢٠١٧.

كالاي بوينغ

٩٦ - يلاحظ الفريق أن فصيل سيمبا، من جماعات ماي ماي، وهو فصيل يقوده ''اللواء'' ماندو مازيرو، قام بعمليات توغل متكررة في موقع كالاي بوينغ للتعدين منذ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأكد ''اللواء'' ماندو خلال محادثة تليفونية مع الفريق أن عناصر الفصيل متواجدة بالفعل، فضلا عن عزمه على مواصلة الدوريات المنتظمة في كالاي بوينغ وحولها، وذلك رداً على استمرار تدخل العناصر التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتمركزة في بروورى، في عمليات التعدين.

٩٧ - وأبلغ المعهد الدولي لبحوث القصدير الفريقَ، أن عمليات الوسم قد أوقِفت في كالاي بوينغ في أعقاب عمليات التوغل تلك. ولاحظ الفريق أنه رغم إدعاء توقف العمل فإن سجلات متابعة الأداء الخاصة بمبادرة سلسلة توريد القصدير، أفادت بأنه تم توسيم ٢٤٧ ٣٨ كلغ من حجر القصدير في كالاي بوينغ في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٥١٣ ٩ كلغ في ٤ شباط/فبراير. وأبلغ المعهد الدولي لبحوث القصدير الفريقَ أنه تم العثور على ٦٨ بطاقة وسم من أصل ٧٣ بطاقة استخدمت بدون داع ولكن لم يتم العثور على البطاقات الخمس الباقية.

٩٨ - وأبلغ المعهد الدولي لبحوث القصدير الفريقَ أيضاً أن أنشطة التوسيم استُؤنِفت في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وهي مستمرة حتى الآن. وعقب ادعاء ''اللواء'' ماندو استمرار عناصره في التوغل في الموقع بعد ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، سعى الفريق للحصول على توضيحات إضافية من المعهد الدولي لبحوث القصدير. وخلال محادثة هاتفية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغ المعهد الفريقَ أنه على علم باستمرار وجود ماندو كالاي بوينغ ولكنه أكد أنه لا يوجد دليل على أن قواته استفادت بأي شكل من الأشكال من عمليات التعدين.

باء – الذهب

٩٩ – يلاحظ الفريق أنه لم يتحقق ما يذكر من التقدم في تنظيم الذهب المستخرج حِرفياً منذ آخر تقرير له (انظر S/2016/1102، الفقرتان ٥٦-٧٦) وتمشياً مع التوصية الواردة في تقرير الفريق النهائي الأخير، فإن حكومات الإمارات العربية المتحدة وأوغندا قدمتا معلومات عن جهودهما الرامية إلى وقف بيع الذهب المهرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أراضيهما (انظر المرفق ٤١). ولم تقدم حكومة بوروندي أي رد بعد (انظر S/2016/466، الفقرة٢٤١).

١٠٠ – وقد أطلق علناً في ٢ حزيران/يونيه مخطط تتبع الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مبادرة تتبع الذهب الحرفي)، وهو المخطط الذي طال انتظاره. ومع ذلك، فإن موعد البدء بمرحلة التنفيذ لا يزال غير واضح. ويرى الفريق أن المخطط ينبغي أن يخضع لمزيد من الرصد لتحديد ما إذا كان قادراً على حل المشاكل المتعلقة بالافتقار إلى التتبع.

١٠١ – والفريق لديه علم بحالات تشمل عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من العناصر الفاعلة المسلحة الأخرى تقوم باستغلال الذهب والاتجار به عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يتفق مع نتائج الفريق السابقة (انظر على سبيل المثال S/2012/843، الفقرتان ١٣٢ و ١٣٣ والفقرة ١٣٥؛ S/2014/42، الفقرات ١٦١-١٦٩؛ S/2015/19، الفقرتان ١٩٥ و ١٩٦). وفي القسم الفرعي التالي سيقدم الفريق استنتاجاته بشأن اشتراك كبار ضباط القوات المسلحة في استغلال الذهب بشكل غير قانوني.

اللواء غابرييل أميسي كومبا

١٠٢ – وثّق الفريق تورط اللواء غابرييل أميسي كومبا المعروف أيضا باسم تانغو فور (انظر S/2012/843، الفقرات ١٢١-١٢٣؛ و ١٣٨)، وهو قائد في القوات المسلحة الكونغولية لمنطقة الدفاع الأولى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في قطاع الذهب. ويلاحظ الفريق أن المادة ٢٧ من قانون التعدين الصادر عام ٢٠٠٢ في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمنع ضباط القوات المسلحة الكونغولية من أي تورط في استغلال الموارد الطبيعية وتجارتها.

١٠٣ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أبلغ أحد وكلاء المناجم في مدينة بافواسيندي، بمقاطعة تشوبو، الفريقَ أنه عندما كان في بوميلي لجمع الضرائب من شركات الذهب، رفضت شركتان للجرافات دفع أي ضريبة للدولة، بحجة أن اللواء أميسي يملك جرافاتهما. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفي أثناء زيارة إلى بوميلي، أبلغ أربعة من مالكي الجرافات وعاملا مناجم يعملان في نهر أويمي، الفريقَ بأن اللواء أميسي يملك أربع جرافات عن طريق شركة محلية تُسمى لاكونكيت. وأبلغ وكيلان حكوميان من وكلاء التعدين في كيسانغاني وبافواسيندي، وأحد العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، الفريقَ بأن اللواء أميسي يملك جرافات على نهر أويمي في مدينة بوميلي، إقليم بافواسيندي[(٧)].

١٠٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل الفريق على شهادة تفيد بأن إدارة لاكونكيت استفادت من حماية القوات المسلحة الكونغولية، على سبيل المثال في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو

(٧) كان قد سبق للفريق أن أبلغ عن أنشطة الجرافات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2015/19، الفقرات ١٩٢-١٩٤ و ٢٢٥ (أ)؛ و S/2015/797، الفقرات ٦٨-٧٣، و S/2016/1102، الفقرة ٦٩).

ما أكدته مصادر في بوميلي. وأبلغت عدة مصادر الفريق بأن الذهب المستخرج بجرافات اللواء أميسي أُرسل على وجه الخصوص إلى كيسانغاني.

١٠٥ - وأبلغ أربعة من مالكي الجرافات الفريق بأن معدل إنتاج الذهب كان منخفضا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على نهر أويمي مقارنة بالأشهر السابقة، ولكنه بلغ في المتوسط رغم ذلك ٥٠ غ يوميا لكل جرافة. وقبل شهرين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بلغ الإنتاج حوالي ١٠٠ غ يوميا لكل جرافة[٨]. وأبلغت المصادر نفسها الفريق بأنها شهدت فترات كان الإنتاج فيها مرتفعا حيث بلغ معدله ٥٠٠ غ يوميا لكل جرافة تعمل في نهر أويمي. وسعى الفريق إلى إيجاد توضيح لهذه النتائج مع اللواء أميسي لكنه لم يتمكن من الوصول إليه أثناء كتابة هذا التقرير.

أنماط تهريب الذهب

١٠٦ - كما ذُكر سابقا (انظر S/2014/42، الفقرة ١٧١)، أكد الفريق أن كل الذهب تقريبا الذي يستخرج بوسائل حَرفية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يصدر على نحو غير قانوني دون تقدير قيمته وحجمه الفعليين (انظر على سبيل المثال S/2016/466، الفقرة ١٢٣). وأفادت اللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق وتوحيد الإحصاءات بأن البلد صدّر رسميا في عام ٢٠١٦، ٢٤٤,٤٢ كلغ من الذهب. ويعتقد الفريق أن هذه الإحصاءات تقلل من الحجم الفعلي للصادرات.

١٠٧ - ولا تعكس الصادرات التي صرحت بها المكاتب التجارية واقع السوق. فعلى سبيل المثال في بوتيمبو، أعلن المكتب التجاري الوحيد غلوري مينرالز، غلوريم، (انظر S/2016/466، الفقرة ١٤٠-١٤٤) عن أقل من ٧ كلغ من الذهب المصدَّر في عام ٢٠١٦. وهذا يتناقض مع المعلومات التي حصل عليها الفريق خلال تحقيقاته. فعلى سبيل المثال، أخبر التجار العاملون في مواقع تعدين الذهب في كيفو الشمالية ومقاطعات تشوبو الفريقَ بأن معظم إنتاجهم بيع في بوتيمبو. ومن بين أمور أخرى، واصل شركاء غلوريم التصدير غير القانوني للجزء الأكبر من الذهب الذي اشتروه. وأخبر عدة أشخاص متورطين في الاتجار بالذهب في بوكافو وبونيا، وهما محوران أساسيان لتجارة الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الفريقَ بأن عمليات مماثلة تسود هناك.

١٠٨ - وأجرى الفريق تحقيقا عن مواطنة كونغولية، السيدة إليزيه كانيني شيبالونزا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وجد موظفو الجمارك في دبي ١٥٠ كلغ من الذهب غير المعلن في أمتعتها (انظر المرفق ٤٢). وكانت السيدة شيبالونزا قادمة من لوبومباشي على متن الخطوط الجوية الإثيوبية[٩]. وحصل الفريق على سجلات أسفار شيبالونزا بين لوبومباشي ودبي من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تؤكد سفرها على الأقل مرة في الشهر على هذه الطريق (انظر المرفق ٤٣). وزار الفريق لوبومباشي في شباط/فبراير ٢٠١٧ بغية التحقيق في ما إذا كانت السيدة شيبالونزا منتسبة إلى أي مكتب تجاري، لأن هذه المكاتب هي الكيانات الوحيدة التي يُسمح لها بالحصول على تراخيص لتصدير الذهب. وأبلغت السلطات المعنية بالتعدين الفريقَ أن شركة رومينيرال كونغو (ش.م.م) كانت خلال

(٨) يُتداول الذهب في بوميلي بسعر ٤٠ دولار/غ وفي كيسانغاني بسعر ٤٢-٤٥ دولار/غ وفي بوتيمبو بسعر ٤٥-٥٠ دولار/غ.

(٩) يزن الذهب الذي يبلغ حجمه لترا نحو أقل من ٢٠ كغ. وتشير التدابير المعيارية المتعلقة بالحجم التي تتخذها معظم الخطوط الجوية التجارية إلى أن حجم قطعة الأمتعة المحمولة يبلغ عادة حوالي ١٥ لترا. وبالتالي، يمكن أن يحمل الراكب معه نظريا في سفره ٣٠٠ كيلوغرام من الذهب على الأكثر في الحقيبة المحمولة الواحدة.

عام ٢٠١٦ المكتب التجاري المسجل الوحيد الذي صدّر رسميا الذهب من لوبومباشي إلى دبي، ثلاث مرات في المجموع. وفي أيار/مايو ٢٠١٧ خلال محادثة هاتفية مع الفريق، نفى مدير رومينيرال وجود أية علاقة بالسيدة شيبالونزا.

١٠٩ - ويعتقد الفريق أن السيدة شيبالونزا مهربة. ولا يتضح مصدر حصولها على الذهب الذي صدرته من لوبومباشي. بيد أن تحقيق الفريق لا يمكنه أن يستبعد أن بعض الذهب المتاجر به في لوبومباشي قادم من مناطق شديدة الخطورة أو متضررة من النزاع في مقاطعات مثل كيفو الجنوبية أو كاساي أو تنغانيقا. وفي غياب معلومات من حكومة الإمارات العربية المتحدة، لا يستطيع الفريق تقدير الحجم الإجمالي للذهب الذي قد تكون السيدة شيبالونزا نقلته معها إلى دبي. ولتوضيح حجم القضية، إذا حملت السيدة شيبالونزا ١٥٠ كيلوغراما من الذهب في كل رحلة من رحلاتها، يُحتمل أن تكون قد هربت وحدها ما يصل إلى ٣,٦ طن طوال العامين الماضيين. وهذه ليست حالة منعزلة وتبرز أوجه الضعف في مراقبة الخطوط الجوية للأمتعة المحمولة (انظر الفقرات ١١٠-١١٢) وأيضا في المراقبة التي تجريها البلدان المتلقية وبلدان المرور العابر (انظر الفقرات ١١٨-١٢٥).

الخطوط الجوية التجارية

١١٠ - تضطلع الخطوط الجوية بدور مهم في السماح بنقل الذهب الخام من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دبي. فعلى سبيل المثال، أبلغ أربعة أشخاص مشاركين في قطاع الذهب الفريقَ بأن من ممارسات المهربين الشائعة شراء مقاعد فارغة إضافية لزيادة حجم الذهب المهرب في الرحلة الواحدة.

١١١ - وطلب الفريق معلومات من اتحاد النقل الجوي الدولي والخطوط الجوية الإثيوبية والخطوط الجوية الكينية، وهما شركتان للخطوط الجوية تربطان لوبومباشي بدبي، لمعرفة ما إذا اعتمدتا تدابير خاصة لحل المشكلة المرتبطة بالذهب المحمول يدويا. واستجابة لطلب الفريق المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أوضح اتحاد النقل الجوي الدولي أنه لم يعط تعليمات أو يقرر مواصفات معيارية لأعضائه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أجابت الخطوط الجوية الإثيوبية قائلة إنه في الوقت الذي تتخذ فيه تدبيرا لتأمين وحماية الأصناف الثمينة من السرقة، فإنها لا تتخذ تدابير للتحقق من الذهب المنقول وتوثيق هوية شركات النقل في نقطة المغادرة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أبلغت الخطوط الجوية الكينية الفريق أن الشركة لا تسمح بنقل الذهب لا كأمتعة مسلّمة ولا كأمتعة محمولة يدوياً على الطائرة.

١١٢ - وبناء على أجوبة اتحاد النقل الجوي الدولي والخطوط الجوية الإثيوبية، يدرك الفريق أن الجمارك في مطار المغادرة تتحمل مسؤولية فحص الأمتعة والتأكد من أن الركاب يحملون الوثائق الضرورية لتصدير الذهب قبل ركوب الطائرة. ومع ذلك، تشير تحقيقات الفريق إلى أن الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة التي يركب منها المهربون أو يعبرون منها إلى دبي، لا تقوم بدورها. وأبلغت عدة مصادر، بما فيها موظفو الجمارك والأشخاص العاملون في قطاع الذهب، الفريقَ أن المهربين يقدمون رشوة إلى الموظفين الحكوميين في مطارات عنتيبي ونيروبي ولوبومباشي لعبور نقاط التفتيش دون عوائق.

شهادات المنشأ الكونغولية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

١١٣ - في حزيران/يونيه ٢٠١٦، اختفت ٥٠ شهادة منشأ تابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لضمان تتبع المعادن، من مركز التقييم والخبرة والتصديق، وهو الوكالة الرسمية التي تصدر هذه

الشهادات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تثبت الفريق من الاستخدام غير المشروع لشهادتين على الأقل من هذه الشهادات.

١١٤ - وحقق مركز التقييم والخبرة والتصديق في اختفاء الشهادات الخمسين (انظر المرفق ٤٤). وأُجري هذا التحقيق في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بعد أن رفضت السلطات البلجيكية تقديم توضيح بشأن تصدير/استيراد طرد ذهب مقترن بشهادة المنشأ التابعة للمؤتمر تحمل رقم CD00007976. وقد طلب الفريق مزيدا من المعلومات من حكومة بلجيكا وما زال ينتظر جوابا.

١١٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أخبر ثلاثة من وكلاء التعدين الكونغوليين الفريقَ بأن شهادة مفقودة ثانية تحمل رقم CD00001892 استُخدمت في لوبومباشي لتصدير ٩٩,٥ كلغ من الذهب إلى دبي عن طريق نيروبي على متن طيران الخطوط الجوية الكينية. وبعد تلقي هذه المعلومات، طلب الفريق معلومات إضافية من حكومة كينيا ولم يتلق بعد أي رد. وأرسل أيضا الفريق هذه المعلومات إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة لإجراء المزيد من التحقيقات.

١١٦ - والفريق ليس على علم حول ما إذا كان التحقيق الداخلي الذي يجريه مركز التقييم والخبرة والتصديق قد حدد المسؤولين عن اختفاء الشهادات نظرا إلى أن أحدا لم يُحاسب حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم ترد حتى الآن على طلب الفريق للحصول على المزيد من المعلومات عن جهودها الرامية إلى معالجة هذه المسألة مع الأمانة العامة للمؤتمر، وأيضا مع بلدان المقصد.

١١٧ - ويلاحظ الفريق بقلق كبير أنه بغض النظر عن هاتين الحالتين، يمكن استخدام شهادات أخرى لتهريب الذهب أو غيره من المعادن، بما في ذلك تلك المعادن المستخرجة من مواقع التعدين الخاضعة لسيطرة الجهات المسلحة. فبينما تنتهك هذه الأخيرة الفقرة ٧ (ز) من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، يؤكد الفريق أن إساءة استخدام الشهادات تسهل أيضا التدفقات المالية غير المشروعة وتسمح بغسيل الأموال.

دور البلدان الأجنبية

١١٨ - بعيدا عن تحقيقات الفريق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه يلاحظ أيضا أن الأحداث في بلدان العبور والمقصد على السواء بخصوص الذهب الكونغولي تبقى أمرا بالغ الأهمية في دينامية الاستغلال والاتجار غير المشروعين. ويركز الفريق ملاحظته أدناه على مثالين اثنين.

أوغندا

١١٩ - كان الفريق قد أفاد من قبل بأن تجار الذهب في كمبالا يشترون الذهب المهرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2014/42، الفقرات. ١٨٢-١٨٨؛ S/2015/19، الفقرات ١٩٩-٢٠١). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق شهادة من عدة مصادر متمركزة في بونيا، وبوتيمبو، وكمبالا، تشارك جميعها في الاتجار بالذهب. وأكدوا على أنماط للتهريب تم الإبلاغ عنها من قبل. وفي سياق تحقيقاته، تلقى الفريق أسماء الأفراد والشركات الذين يشترون بصورة غير قانونية الذهب المصدر من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا إلى عدم إمكانية تأكيد جميع هذه الحالات بعد وفقا لمعايير الإثبات، يرى الفريق ضرورة مواصلة التحقيق في هذا الأمر.

١٢٠ - وأجرى الفريق مقابلات مع ثمانية أشخاص في قطاع الذهب في بونيا، وكان ثلاثة منهم أيضا نشطين في بوتيمبو. وأبلغوا الفريق بأنهم ما زالت تربطهم علاقات عمل مع مديري الكيانين الخاضعين للجزاءات يونايتد كومرشل إمبيكس (UCI; CDe.009) وشركة ماشانغا (CDe.007). وفي كامبالا، قابل الفريق أيضا اثنين من الفاعلين في المجتمع المدني وثلاثة مواطنين كونغوليين عملوا بصفتهم وسطاء بين تجار الذهب في كامبالا وغيرهم في بوتيمبو وبونيا. وأكد الوسطاء الثلاثة أن مدير شركة ماشانغا (ش.م.م) ما زال مشتريا منتظما للذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت المصادر نفسها أيضا إلى سمير بهيمجي (انظر S/2015/19، الفقرة ٢٠٧)، وتنافسه على نفس مورّدي الذهب الكنغوليين مع شركة ماشانغا. والفريق على علم بأن هيئة الإيرادات الأوغندية صادرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ذهبا غير موثق في منزل بهيمجي.

١٢١ - وفي حين أن الفريق لم يتمكن من مقابلة مدير شركة ماشانغا في كامبالا، إلا أنه التقى ثلاث مرات بمديري يونايتد كومرشل إمبيكس (UCI). وذكروا أنهم توقفوا عن المشاركة في قطاع الذهب عقب إدراج أسمائهم. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن رغبتهم في إزالة أسمائهم من القائمة بغية استئناف العمليات والامتثال للمعايير الدولية.

١٢٢ - وتجلى التطور الرئيسي في سوق الذهب في كامبالا في ظهور صادرات قانونية من أوغندا. وقد سجل الفريق من قبل انخفاض صادرات الذهب الرسمية من أوغندا بعد عام ٢٠٠٧، عندما فُرضت الجزاءات على شركتي ماشانغا ويونايتد كومرشل إمبيكس (UCI) (انظر S/2014/42، الفقرات ١٨٢-١٨٨ والمرفق ٧١). وحسب الإحصاءات التي يوفرها مصرف أوغندا على الإنترنت، فقد ارتفعت صادرات أوغندا الرسمية من الذهب من ١١ كلغ في عام ٢٠١٤ إلى ١ ١١٨ كلغ في عام ٢٠١٥، وإلى ٨ ٧٥١ كلغ، وهو المعدل المسجل الأكثر ارتفاعا، في عام ٢٠١٦. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، صدرت أوغندا رسميا ٢ ٩٣٨ كلغ، مما يجعلها في طريقها نحو تجاوز الرقم المسجل في عام ٢٠١٦. وأكدت بيانات إضافية لعام ٢٠١٦، نشرها مكتب الإحصاءات الأوغندي، نتائج سابقة تتعلق بإنتاج الذهب المحدود الخاص بالبلد، وهو أمر أكدته أيضا رسالة حكومة أوغندا إلى الفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر المرفق ٤٥). ووفقا لحكومة أوغندا، فإن التباين بين قيم التصدير والإنتاج ينشأ عن إنتاج الذهب المحلي غير الموثق. بيد أن الفريق يعتقد أن أوغندا لا تزال مركز عبور الذهب المنتج في بلدان أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢٣ - ويتزامن إحياء صادرات الذهب الرسمية لأوغندا مع افتتاح عام ٢٠١٦ أول مصفاة لتكرير الذهب في البلد، وهي شركة مصفاة تكرير الذهب الأفريقية التي يملكها ألان غوتز (انظر S/2009/603، الفقرة ١٣٠ و ١٥٤-١٥٧). وأبلغت الإدارة العليا للمصفاة الفريقَ أنها تتوقع تصدير أكثر من ١٠ أطنان من الذهب في عام ٢٠١٧. ويشير هذا الأمر إلى أن صادرات الذهب من أوغندا كان يبلغ عنها دائما بأقل من حجمها الفعلي عموماً. فعندما قدمت حكومة أوغندا إحصاءات إلى الفريق في عام ٢٠١٤، كانت الصادرات الرسمية أقل من ١٥ كلغ (انظر S/2015/19، الفقرة ١٩٩)، تمشيا مع بيانات مكتب الإحصاءات المذكورة. وفي نفس العام، نشرت قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية) صادرات طن واحد. ولذلك يعتقد الفريق أن مصفاة تكرير الذهب الأفريقية يمكنها أن تسهم في إرساء تجارة أنظف للذهب في أوغندا.

١٢٤ - وخلال اجتماع عُقد في أيار/مايو وفي رسالة بعده مؤرخة حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغت مصفاة تكرير الذهب الأفريقية الفريقَ أن الشركة حتى الآن ”لا تملك القدرة على رصد التدفق الملموس الفعلي لكل غرام من الذهب“. وأبلغت الإدارة العليا لمصفاة تكرير الذهب الأفريقية الفريقَ أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية متفق عليها دوليا من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات. ورغم ذلك، بينما لا يعلم الفريق بأي نشاط غير مشروع لمصفاة تكرير الذهب الأفريقية حتى الآن، فإنه يعتقد أن من المحتمل جدا أن يخترق أحيانا الذهب المهرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة إمداد الشركة.

١٢٥ - وطلب الفريق قائمة بموردي مصفاة تكرير الذهب الأفريقية لكنه لم يتوصل بها بعد ويحيط علما باستعداد شركة المصفاة لطلب ”موافقة صحيحة“ أولا من مورديها. وستساعد هذه المعلومات على التأكد مما إذا كان بعض الموردين متورطين في الاتجار غير المشروع مع مهربين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعاين الفريق نسخة من الاتفاق الموقع بين مصفاة تكرير الذهب الأفريقية ومركز التقييم والخبرة والتصديق، وفيه أقر الطرفان بأن الذهب هُرّب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا. وعلاوة على ذلك، يشمل الاتفاق التزاما بالعمل على نحو وثيق في مكافحة التهريب وفقا للأنظمة الدولية وأنظمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

١٢٦ - وبعد تقديم عدة طلبات، التقى الفريق بمسؤولين من حكومة أوغندا في آذار/مارس ٢٠١٧. وخلال الاجتماع في كامبالا، لم ينكر المسؤولون تهريب الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا وإنما عزوا ذلك أساسا إلى اختراق الحدود. والتزم المسؤولون الأوغنديون بإمداد الفريق بنتائج تحقيقهم في قضية تجار الذهب في كامبالا الذي بدأ في عام ٢٠١٤ (انظر S/2015/19، الفقرة ٢٠٣).

الإمارات العربية المتحدة

١٢٧ - تُعد دبي أبرز متلقي الذهب الخام المستخرج بوسائل حِرفية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمكن الفريق من التأكيد على أن الذهب الكونغولي القادم إلى هناك مُصدرٌ بطرق احتيالية؛ وهو ما يتمشى مع نتائج الفريق السابقة (انظر S/2005/30، الفقرة ١١٩؛ S/2007/423، الفقرات ١٢٤-١٢٦؛ S/2008/773، الفقرة ٩٣؛ S/2015/19، الفقرة ٢١٠؛ S/2016/466، الفقرة ١٦٦).

١٢٨ - وأبلغ عدة مصدرين ووسطاء متورطين في تجارة الذهب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، الفريقَ أنهم سافروا بانتظام مع مهربين معروفين إلى دبي من أجل بيع الذهب. وعندما اجتمع الفريق مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعربت الحكومة عن استعدادها لدعم التحقيقات التي أجراها الفريق بشأن المهربين السالف ذكرهم في دبي. وفي أعقاب ذلك، زود الفريق حكومة الإمارات العربية المتحدة بأسماء المهربين التي حصل عليها، مثل اسم السيدة شيبالونزا (انظر الفقرات ١٠٨-١٠٩)، ويرى ضرورة إجراء المزيد من التحقيق بشأنهم.

١٢٩ - وفي حالة أخرى، سبق للفريق أن قدم اسم نيليش سوباش لودیا لحكومة الإمارات العربية المتحدة (انظر S/2009/603، الفقرة ١٣٦)[(١٠)]. فالسيد لوديا، صاحب شركة رفيكي جينرال تريدينغ والموظف الوحيد فيها، هو أيضا موظف سابق في شركة يونايتد كومرشل إمبيكس الخاضعة للجزاءات.

(١٠) لا يرتبط نيليش س.لوديا بأية علاقة أسرية مع جامنداس ف. لوديا، المعروف أيضا باسم تشوني، وهو أحد مديري يوغندا كومرشل إمبيكس (UCI).

ووثق الفريق أن شركة رفيكي جينرال تريدينغ كانت المشتري الوحيد للذهب من المكتب التجاري غلوريم الذي يوجد مقره في بوتيمبو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسعى الفريق إلى لقاء السيد لوديا للاستفسار عن الصلة بين تجارته في الذهب وأنشطة رفيكي دجينرال تريدينغ المذكورة (انظر المرفق ٤٦). وعندما طلب الفريق التحدث إلى السيد لوديا، أبلغت حكومة الإمارات العربية المتحدة الفريق أنها قد أغلقت شركة رفيكي.

١٣٠ - ويرحب الفريق بالمبادرات التي اتخذتها حكومة الإمارات العربية المتحدة من أجل الاستجابة للتوصية الواردة في تقريره النهائي الأخير (انظر S/2016/466، الفقرة ٢٤١؛ والمرفق ٤٧ من هذا التقرير). ومع ذلك، يرى الفريق أن الحصول على نتائج دائمة رهين بتنفيذ تلك التوصية بالكامل.

١٣١ - ومع ذلك، فإن سهولة وصول مهربي الذهب إلى سوق دبي ناتجة عن وجود ثغرات في نظام مراقبة الإمارات العربية المتحدة وتشريعاتها بشأن الذهب المحمول يدويا كما هو موثق مسبقا (انظر S/2015/19، الفقرة ٢١٠؛ S/2016/466، الفقرة ١٦٦). ويستنتج الفريق أن قانون الإمارات العربية المتحدة لا يعتبر نشاط التهريب جريمة. وبالتالي، فإن السلطات الجمركية، في أغلب الأحيان، لا تطبق إلا غرامات الاتجار. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، زار الفريقُ سوقَ الذهب في مقاطعة الديرة بدبي ووجد أن الأنماط المبينة في التقارير السابقة ما زالت قائمة.

١٣٢ - واستنادا إلى المقابلات التي أجراها الفريق مع كبار المسؤولين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وفي الإمارات العربية المتحدة وأوغندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنه يدرك إمكانية تطوير الجهود التي تبذلها هذه الجهات المعنية بغية تعزيز مكافحة تهريب الذهب. وكما ذكر سابقا (انظر S/2016/466، المرفق ٥٣)، يمكن أن يقلص التعاون المنتظم بين الأطراف المذكورة إلى حد كبير هذا التهريب. ويعتقد الفريق أن زيادة وعي الإمارات العربية المتحدة بأنظمة الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي فيما يتعلق بتصدير الذهب ستكون تطورا إيجابيا. ويمكن أن تيسر، في جملة أمور، نظام التحقق من الوثائق المطلوبة لتصدير الذهب من هذه البلدان عند الوصول إلى دبي.

جيم - الفحم

١٣٣ - أظهرت التحقيقات التي أجراها الفريق أن أحد أكثر مصادر إدرار الدخل استقرارا للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما زال هو فرض الضرائب غير القانونية على الفحم الذي ينتجه ويبيعه السكان المحليون، بالإضافة إلى ما تقوم به هذه القوات من بيع إنتاجها الخاص (انظر S/2015/19، الفقرات ٧٤-٧٨؛ و S/2015/797، الفقرات ٣٣-٣٤؛ S/2016/466، الفقرات ٢٦-٢٧). وجمع الفريق معلومات متسقة تفيد بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية استفادت أيضا من الفحم المنتج في المناطق المذكورة داخل منتزه فيرونغا الوطني، عن طريق فرض ضرائب بقيمة ١ ٧٠٠ فرنك كونغولي على كل حقيبة مبيعة في كيتشانغا و ١ ٠٠٠ فرنك كونغولي على كل حقيبة محملة في كاباليكاشا.

١٣٤ - ولاحظ الفريق أن إحدى سلسلتي التوريد اللتين تم التحقيق فيهما، وهي تلك المتمركزة حول مناطق بيشوشا وكيتشانغا على الهامش الجنوب غربي لمنتزه فيرونغا الوطني، تشهد استمرارا غير منقطع نسبيا لإنتاج الفحم. وفي المقابل، تعطّلت بشدة سلسلة التوريد الأخرى، المتمركزة حول مناطق تونغو

ومولیمبي، بسبب مجموعة من عمليات المراقبة التي قام بها المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة والمناورات العسكرية للقوات المسلحة الكونغولية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٣٥ - ويجدر التذكير بأن الفحم ما زال يشكل مصدر رزق مهم للسكان المحليين. بيد أن تحقيقات الفريق أكدت عدم وجود سوق دولية للفحم المنتج في منتزه فيرونغا الوطني.

إنتاج الفحم وفرض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الضرائب في إقليم روتشورو

١٣٦ - حقق الفريق في تجمع لثلاثة مخيمات في جنوب غربي منتزه فيرونغا الوطني (١٠ كلم جنوب بيشوشا) حيث تقوم بإنتاج الفحم ٠٠٠ ١ أسرة لا تنتمي إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأنتجت كل أسرة في المتوسط أتونا في الأسبوع (٠٠٠ ١ أتون عن المواقع الثلاثة)، ينبغي أن تدفع عليها ضرائب بقيمة ٠٠٥ ٦ فرنك كونغولي للأتون إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (انظر المرفق ٤٨)[(١١)]. وبالإضافة إلى هذه الضرائب، أبلغت المصادر المذكورة الفريقَ أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أنتجت أيضا حوالي ٤٥٠ كيس فحم في الأسبوع للبيع المباشر.

١٣٧ - وفي قضية ثانية، بين بيشوشا وبويزا، بلغ حجم الفحم الذي تنتجه ٥٠٠ أسرة لا تنتمي إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ٥٠٠ أتون في الأسبوع: ينبغي أن يدفع المنتجون المحليون إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضريبة بقيمة ٠٠٠ ٤ فرنك كونغولي لكل أتون من الفحم المنتج وضريبة عينية مقابل يوم من العمل. وعَبَر الفحم المنتج في هذه المناطق قرية كاهي حيث يشتريه تجار كثُر من كيتشانغا. وحسب البعض منهم وسكان كاهي، فإن ٨٠٠-٠٠٠ ١ كيس من الفحم كانت تعبر كاهي كل يوم.

١٣٨ - وهكذا يلاحظ الفريق أنه في الوقت الذي تفرض فيه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الضريبة على مستوى الإنتاج، تولد عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إيرادات عن طريق فرض ضرائب على الفحم المباع في كيتشانغا وكاباليكاشا.

١٣٩ - وفي حال بقاء الأمور على حالها، يمكن أن تجني القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مبلغا يصل إلى ٨,٥ مليون فرنك كونغولي (٠٠٠ ٦ دولار) كل أسبوع من الضرائب غير القانونية على الإنتاج و ١٢-١٥ مليون فرنك كونغولي (٥٠٠ ٨-٧٠٠ ١٠ دولار) من الضرائب على مبيعات الفحم المنتج في جميع المناطق المذكورة سابقا.

١٤٠ - وبناء على نفس الافتراضات، يمكن في المقابل أن تفرض القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضريبة بقيمة ١٨,٦-٢٣ مليون فرنك كونغولي (٢٠٠ ١٣-٤٠٠ ١٦ دولار) من الضريبة على الفحم المبيع في كيتشانغا و ١٣-١٦ مليون فرنك كونغولي (٣٠٠ ٩-٤٠٠ ١١ دولار) في كاباليكاشا.

(١١) كل أتون من الفحم، الذي يُطلق عليه محليا اسم four، يحرق في المتوسط خمسة أقدام مكعبة من الخشب (ما يعادل ثلاث أشجار بالغة)، وينتج في المتوسط ١,١ متر مكعب من الفحم (ما يعادل ٨-١٠ أكياس) بعد أسبوع من الانحلال الحراري.

انخفاض إنتاج الفحم والضرائب في منطقة تونغو

١٤١ - بالقرب من تونغو ومونليمبي، رصد الفريق انهياراً في إنتاج الفحم في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من حوالي ٠٠٠ ١ أتون إلى انعدامها تقريباً بحلول أوائل عام ٢٠١٧. ويرى كل من السلطات العرفية في تونغو ومونليمبي وتجار الفحم الذين أجريت معهم مقابلات في مونليمبي أن هذا الانخفاض الحاد يعزى إلى الأثر الإجمالي للمناورات العسكرية التي تجريها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإلى قيام المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة بوضع نقاط تفتيش ثابتة في تونغو وكالينغيرا لوقف نقل الفحم من منتزه فيرونغا الوطني.

١٤٢ - وأفادت المصادر المذكورة أعلاه أن ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المسؤولين عن إنتاج الفحم وضرائبه ومبيعاته في المنطقة قد بدأوا بحلول نهاية عام ٢٠١٦ يشعرون بالقلق من احتمال أن يعمل الأهالي مخبرين للقوات المسلحة وحدّوا من الوصول إلى منتزه فيرونغا الوطني، بما في ذلك لأغراض صناعة الفحم. ونتيجة لهذا الأمر، لجأت معظم الأسر إلى الإنتاج القانوني للفحم من أشجار يوكاليبتوس الموجودة خارج منتزه فيرونغا الوطني وغير الواقعة تحت سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا[(١٢)]. وفي المقابل، بدأت هذه القوات الموجودة في محيط تونغو بتعويض الخسارة في إيرادات الفحم عبر فرض ضرائب عينية على السلع الأخرى بالإضافة إلى إتاوات للحماية.

رابعا - الأسلحة

١٤٣ - حقق الفريق في ثلاث حالات انتهاك محتملة للحظر المفروض على الأسلحة، بما فيها حالة استرداد سلاح ثقيل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ وتوغل لقوات الدفاع الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ بالإضافة إلى شبكة تجار الأسلحة العاملة عبر نهر روزيزي الفاصل بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير الفريق إلى أن عمليات نقل الأسلحة التي تعد انتهاكاً للحظر تحدث على الصعيد المحلي وعبر الحدود معاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق يقدم التقارير عن الجهود المبذولة لتتبع الأسلحة والذخائر المستردة من الجماعات المسلحة وعما يتصل بذلك من عدم تعاون من جانب بلدان المنشأ المحتملة والمستخدمين النهائيين.

ألف - انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة

١٤٤ - تمشيا مع ولايته، حقق الفريق في قذيفة مستردة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وحقق أيضاً في عملية توغل الجيش البوروندي في الأراضي الكونغولية وفي شبكة لتجارة الأسلحة غير المشروعة موجودة في إقليم أوفيرا، بمقاطعة كيفو الجنوبية.

(١٢) تقل كثيراً كفاءة الفحم المنتج من اليوكاليبتوس عن ذلك الذي ينتج من أنواع الأشجار التي توجد داخل المنتزه، ولهذا يباع بسعر أقل من غيره (٠٠٠ ٥-٠٠٠ ٦ فرنك كونغولي للكيس في مراكز تجارة الجملة، في حين يباع الفحم المستخرج من المنتزه بمبلغ ٠٠٠ ١٣ فرنك كونغولي للكيس الواحد). ولهذا السبب يعرف فحم اليوكاليبتوس محلياً بماكالا بيورور (فحم ''الحمقى'').

استرداد صاروخ من طراز سام-١٦ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

١٤٥ - في آب/أغسطس ٢٠١٦، استردت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منظومة قذائف تعرف بمنظومة الدفاع الجوي المحمولة، من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد عثر على هذا الطراز من الأسلحة، وهو صاروخ SAM-16 Gimlet أو 9K310 Igla-1، في مقر سابق للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا يقع بالقرب من ميبيروبيرو التي تقع على بعد ١٠ كيلومترات غرب بلدة نيانزالي في مقاطعة كيفو الشمالية (انظر المرفق ٤٩).

١٤٦ - وبعض مكونات منظومة القذائف، بما فيها البطارية والمقبض وكذلك نظام الإمداد بالطاقة، كانت مفقودة. وقد أنتجت هذه المنظومة في عام ١٩٨٧. ورأى الفريق أن لهذا العتاد خصائص مماثلة للقذائف المنتجة في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية السابق. ويعتقد أن حيازة الجماعة المسلحة لهذا العتاد تمثل تهديداً كبيرا للسكان، وإذا عُدل بطريقة مناسبة، فإنه سيمثل كذلك خطراً على الطائرات.

١٤٧ - وأفاد الفريق في وقت سابق بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لديها مثل هذه الأعتدة وأن جيش تحرير رواندا، الخلف بحكم الواقع للقوات، قد استولى عليها في عام ١٩٩٨ من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما خلال اشتباك بينهما وقع في جبل غوما (انظر الفقرة ٩٤ من S/2010/596). وقد أكد ذلك للفريق وعلى نحو مستقل ثلاثة مصادر تابعة للقوات المسلحة وقادة كبار سابقون. وبدأ الفريق بتتبع العتاد من أجل تحديد البلدان المنتجة وتأكيدها، وكذلك تحديد المستخدمين النهائيين الأصليين للأسلحة المذكورة.

الهجوم على منطقة كيليبا أوند

١٤٨ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دخلت قوات الدفاع الوطني الأراضي الكونغولية الواقعة بالقرب من كيليبا أوند، وهي قرية واقعة شمال الطريق الذي يربط بين أوفيرا وبوجومبورا. والفريق على علم بأن قوات الدفاع الوطني تعبر الحدود بانتظام للقيام بدوريات مشتركة مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي هذه الحالة، لم يطّلع الفريق على أي إخطار تلقته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) من حكومة بوروندي فيما يتعلق بدخول عناصر قوات الدفاع الوطني إلى الأراضي الكونغولية مدججين بالسلاح وباستطاعة الفريق أن يؤكد أن هذا الحادث قد أدى إلى القتال بين القوات المسلحة وقوات الدفاع الوطني حول منطقة كيليبا أوند.

١٤٩ - وأخبر خمسة شهود عيان الفريق بأنهم شاهدوا جنود قوة الدفاع الوطني يدخلون أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية من منطقة قريبة من مركز فوغيزو الحدودي في وقت يناهز السابعة صباحاً. وأن قوات الدفاع الوطني قد أطلقت النار بُعيد التقدم صوب قطاع كيليبا ٦. وفي حين ذكر بعض الشهود أن قوات الدفاع الوطني ربما كانت تنوي مهاجمة مقاتلي قوات التحرير الوطني/نزابامبيما، فإن الكتيبة القريبة التابعة لقوات المسلحة لم تقم بالرد إلا عندما تعرضت لنيران قوات الدفاع الوطني. وطرأ اشتباك مباشر بين الطرفين المتحاربين بالقرب من مصنع السكر الكائن في منطقة كيليبا أوند. وأكد ضباط من القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية وموظفون من الإدارة العامة للهجرة للفريق حدوث ذلك. وواصل الشهود سماعهم لتبادل إطلاق النار حتى الساعة ١٥:٠٠ (انظر المرفق ٥٠).

١٥٠ - وخلال الاشتباك، أصيب مزارع واحد وأحد جنود القوات المسلحة. ومع أن الروايات بشأن عددٍ الضحايا متباينة، فإن ما يقرب من عشرة شهود يوافقون على أن ثلاثة جنود من قوات الدفاع الوطني على الأقل قد قتلوا، ثم أحضرت جثثهم إلى مشرحة المستشفى العام في أوفيرا.

الاتجار بالأسلحة عبر نهر روزيزي

١٥١ - ما زال كل من سهل روزيزي وبحيرة تنجانيقا بؤرتين للتعبئة المسلحة وتجارة الأسلحة. ووجد الفريق أن ما لا يقل عن ثلاثة من الجماعات المسلحة البوروندية الناشطة في هذه المناطق (القوات الجمهورية البوروندية، حركة المقاومة - تابارا، وقوات التحرير الوطني/نزابامبيما، انظر الفقرات من ٤٥ إلى ٥٠)، لديها علاقات معقدة مع جماعات مسلحة محلية مثل جماعات الماي - ماي وجماعات الدفاع المحلية.

١٥٢ - وحقق الفريق في إحدى شبكات المتاجرين بالأسلحة التي يتورط فيها أفراد من الجيش البوروندي، ومع مختلف الوسطاء والجماعات المسلحة الكونغولية (انظر المرفق ٥١). وأحد العناصر الفاعلة الرئيسية لهذه الشبكة كان البوروندي ماناسيه هاكيمانا الذي قتل في آذار/مارس ٢٠١٧. وأخبر شهود عيان الفريق بأن ماناسيه هاكيمانا يذهب شهريا إلى نهر روزيزي الفاصل بين البلدين كي يتسلم شحنات الأسلحة والذخائر. وعلى الجانب البوروندي، تصل في الليل عناصر من قوة الدفاع الوطني لتسليم الأسلحة. وقد طلب الفريق المزيد من المعلومات من حكومة بوروندي وما زال ينتظر الجواب.

١٥٣ - وأخبرت المصادر الفريق بأن شخصاً يعرف باسم ''جادوت''، وهو عنصر سابق في جماعة ماي ماي كايامبا، يرافق عناصر قوة الدفاع الوطني. وأفاد مصدران ضالعان في نقل العتاد وكذلك مصادر عديدة من المجتمع المدني، بأنه متى أصبحت شحنة الأسلحة جاهزة في الشواطئ، يتولى صيادون محليون نقلها عبر النهر. وتحتوي الشحنة عادةً كميات صغيرة للتحايل على المراقبة، مثلما حدث في ثلاث حالات عرضت على الفريق. ومع أن الفريق لم يكن بوسعه توثيق العمليات في الموقع، فقد أفاد الشهود بنقل ١٠ قطع من الأسلحة النارية وستة صناديق من الذخيرة في كاتوغوتا، ونقل ١٥ بندقية من طراز AK-47 وكيس من الذخيرة في لوبيريزي وتنفيذ عملية نقل واحدة لرشاشين من الرشاشات الخفيفة، ونقل قاذفتي قنابل يدوية، ومسدسين، وخمس بنادق من طراز AK-47 وعدة صناديق ذخيرة في سانغِه.

١٥٤ - ولدى وصول الشحنات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتسلمها سائقو دراجات نارية محددون للقيام بإيصالها. ويتقرر ذلك حسب المواعيد والأماكن التي سبق الاتفاق عليها بين المتورطين من الضباط والوسطاء والصيادين والناقلين والجماعات المسلحة. وفي الكثير من الحالات، كان طريق الإيصال يمر بالقرب من كاتوغوتا، بالقرب من جسر موبوتو. وكانت جماعات ماي ماي بيغايا وماي ماي نيريري وماي ماي كاراكارا من بين الجهات التي تتلقى الإمدادات عن طريق هذه الشبكة. وأفادت مصادر الفريق بأن الأساس المنطقي وراء عمليات النقل هذه هو التصدي للمخاطر الأمنية التي تواجهها حكومة بوروندي، وهي مخاطر يسببها الفصيلان المسلحان حركة المقاومة - تابارا والقوات الجمهورية البوروندية، عبر دعم الجماعات المسلحة الكونغولية التي يتوقع منها أن تعمل في نهاية المطاف بمثابة وكلاء.

باء – جهود التتبع

١٥٥ – خلال الفترة قيد الاستعراض، عزي البطء في التحقيقات التي يجريها الفريق بشأن الأسلحة والذخائر المستردة من الجماعات المسلحة التي عملت في السابق والتي تعمل حاليا على الأراضي الكونغولية إلى عوامل معينة تتمثل أساسا في عدم تقديم ردود على استفسارات الفريق بشأن بعض بلدان الأصلية وبعض المستخدمين النهائيين، وكذلك إلى عدم التعاون من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥٦ – وعملاً على تتبع منشأ الأسلحة والذخيرة المستردة حسبما ورد سابقا (انظر S/2016/1102، الفقرة ١١٣)، طلب الفريق المزيد من المعلومات من البلدان الأصلية المحتملة. وكان للأسلحة والذخائر خصائص مماثلة لتلك التي أُنتجت في كل من الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفياتي السابق)، وإسرائيل، وأوغندا، وبلغاريا والبرتغال، والجمهورية التشيكية (تشيكوسلوفاكيا السابقة)، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورومانيا، والسودان، واليونان[١٣].

١٥٧ – ويعرب الفريق عن تقديره للردود الواردة من كل من الاتحاد الروسي وإسرائيل وأوغندا وبلغاريا. وقد طلبت كل من إسرائيل وأوغندا المزيد من التفاصيل للتثبت من المستعملين النهائيين الأوائل، مثل الأرقام المسلسلة على المعدات الأصلية، من أجل مساعدة الفريق فيما يبذله من جهود للتتبع. ويشير الفريق إلى أن الذخيرة المستردة من الجماعات المسلحة نادرا ما توجد في أغلفتها الأصلية. وأبلغت حكومة بلغاريا الفريق أيضاً بأن السجلات المتعلقة بمبيعات الأسلحة لا يحتفظ بها إلا لمدة ١٠ سنوات.

١٥٨ – وأكد ضباط القوات المسلحة للفريق احتمال أن تكون معظم الأسلحة والذخائر الموثقة قد نُقلت من المخزونات الوطنية إلى الجماعات المسلحة التي وُجدت لديها. وقد تلقى الفريق شهادات متطابقة تفيد بأن عمليات التسريب من المخزونات الوطنية ما زالت المصدر الرئيسي لإمداد الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يتماشى مع استنتاجاته السابقة (انظر S/2009/603، الفقرات من ٢٣ إلى ٢٩ ومن ٤٠ إلى ٤٣، و S/2015/797، الفقرة ٤٦، و S/2016/466، الفقرة ٢٢٩ و S/2016/1102، الفقرة ١١٣).

١٥٩ – ولاحظ الفريق أنه رغم التباين المحلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن عادةً اقتناء بنادق من طراز AK-47 بمبلغ زهيد يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ دولاراً ورشاشات خفيفة بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ دولاراً. وتؤكد مصادر عديدة هذه الملاحظات، بما فيها إمكانية شراء الذخائر أيضاً بمبلغ قليل قدره ٢٠٠ فرنك كونغولي للطلقة الواحدة (انظر الفقرة ٢١).

١٦٠ – وجمع الفريق أغلفة الطلقات النارية التي أطلقت خلال هجوم ماي ماي كيلالو على كل من البعثة والشرطة الوطنية الكونغولية في بوتيمبو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأجرى تحليلاً عليها. ووفقا لتحقيقات الفريق ولما يعتقد به كبار ضباط القوات المسلحة، يوجد على الذخائر التي استخدمها مقاتلو الماي ماي خلال الهجوم رؤوس ذخيرة مماثلة لتلك الموجودة في المخزونات الوطنية (انظر المرفق ٥٢).

(١٣) اعتمد الفريق في أحيان كثيرة على المعلومات التي تقدمها دول أعضاء هي إما بلدان منشأ أو مستخدمة نهائية وكذلك على العلامات الموجودة على الأسلحة والرموز المبينة على الذخيرة في محاولاته لتتبعها.

١٦١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وخلال زيارة إلى إيتوري، وثق الفريق ذخائر تحتوي رؤوسها على الختم ''LI-02'' كانت شركة لويرو الأوغندية المحدودة Ugandan Luwero Industries Ltd قد صنعتها في عام ٢٠٠٢. وتم استرداد الذخيرة المذكورة من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، (قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، انظر الفقرتان ٥١ و ٥٢، والمرفق ٥٣ من هذا التقرير). وسأل الفريق حكومة أوغندا عن المستخدمين النهائيين المحتملين. وأوضحت حكومة أوغندا، في ردها، أن هذه الذخائر هي للاستخدام المحلي لا غير. ويشير الفريق، أثناء مواصلته التحقيق في الطريقة التي حصلت بها القوات على الذخيرة، إلى الاحتمال الشديد أن يمثل هذا الأمر انتهاكا لحظر الأسلحة.

١٦٢ - ولم تستجب بلدان عديدة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، لطلبات الفريق للمساعدة في تتبع الأسلحة والذخائر خلال فترة الإبلاغ. وأثناء الاجتماعين اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، التزم رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتبادل الإحصاءات المستكملة عن الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوسم الأسلحة وإدارة مخزون قواتها الأمنية. ولم يتلق الفريق المعلومات وقت كتابة هذا التقرير.

١٦٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، زار الفريق أيضاً وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الكونغولية. وخلال الاجتماع، تعهد أحد كبار المسؤولين في الوزارة بإنشاء لجنة تضم منسقين للاستجابة لطلبات الفريق المتعلقة بالحصول على معلومات. بيد أن الفريق لم يتلق بعد معلومات مستكملة عن تعيين هؤلاء المنسقين حتى الآن.

خامسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني

١٦٤ - خلال فترة الإبلاغ، لاحظ الفريق أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ما زالت على مستويات مرتفعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وركز الفريق على انتهاكات مثل قتل اثنين من أعضائه في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧ في مقاطعة كاساي الوسطى، وعلى حالات اغتصاب الأطفال في مقاطعة كيفو الجنوبية والهجوم على البعثة في مقاطعة كيفو الشمالية.

ألف - جريمة قتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء

١٦٥ - في ١٢آذار/مارس ٢٠١٧، اغتيل كل من مايكل شارب، منسق الفريق والخبير في شؤون الجماعات المسلحة وزايدة كاتالان، الخبيرة في الشؤون الإنسانية، في ترتيب مدبر في ظل ظروف غامضة حتى الآن. ويود الفريق التأكيد على أن جريمة قتل أعضاء فريق الخبراء تمثل اعتداء على مجلس الأمن، مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي.

تصاعد العنف في كاساي الكبرى

١٦٦ - شهدت منطقة كاساي الكبرى الواقعة في جنوب وسط جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي كانت تنعم سابقاً بالاستقرار تصعيداً لأعمال العنف ومستويات مثيرة للقلق من انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، عندما قتلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية السيد جان - بيير مباندي برينس، الرئيس العرفي لعشيرة كاموينا نسابو والزعيم السابق لإحدى حركات التمرد. وقد دفعت ردة فعل كاموينا نسابو العنيفة إزاء مقتل مباندي،

بما في ذلك الهجمات التي شنتها العشيرة ضد موظفي الدولة ورموزها، القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية إلى شن هجمات ضد حركة المتمردين، وكان ذلك في أحيان كثيرة باللجوء إلى العنف غير المتناسب. وبعد ذلك، وثقت العشرات من المقابر الجماعية وتسجيلات الفيديو التي تظهر أعمال القتل المتعمد التي شملت عناصر غير مسلحة من عشيرة كاموينا نسابو.

١٦٧ - وطوال عام ٢٠١٧، تجاوز هذا النزاع نطاق حركة تمرد عشيرة محددة ليصبح اضطراباً أوسع نطاقاً ينشر شعار عشيرة ''كاموينا نسابو'' خارج حدوده الأولية. وقالت المصادر للفريق أنه في حين أنه كانت هناك فصائل عديدة معادية للحكومة، فقد ظهرت أيضا ميليشيات موالية لها تعمل تحت شعار كاموينا نسابو. وعند كتابة هذا التقرير، اجتاح العنف مناطق واسعة من مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية ولومامي العليا.

اغتيال السيد مايكل شارب والسيدة زايدة كاتالان

١٦٨ - بالنظر إلى حجم انتهاكات حقوق الإنسان وربما إلى الجرائم التي يعاقب عليها القانون، باشر الفريق تحقيقاته بشأن منطقة كاساي الكبرى. وقام عضوان من أعضائه هما مايكل شارب وزايدة كاتالان بزيارة كانانغا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ للشروع في تحقيقات ميدانية. وترد بعض النتائج الأولية التي توصلا إليها في الفقرات السابقة. وفي أوائل آذار/مارس، عادا إلى كانانغا من أجل استكمال التحقيقات الجارية.

١٦٩ - واستعاد الفريق شريطاً صوتياً مؤرخاً ١١ آذار/مارس ٢٠١٧، أجرى فيه الخبيران مناقشة مع ممثلي عشيرة كاموينا نسابو. وتعلقت جوانب من هذه المناقشة بزيارة ميدانية تقررت لليوم التالي. وأكد الشريط أن التحقيق يهدف إلى التوصل إلى فهم أفضل لهيكل العشيرة، ولشبكات الدعم التابعة لها واحتمال تجنيد الأطفال واستغلالهم.

١٧٠ - وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٧، شرع الاثنان في زيارة ميدانية من كانانغا باتجاه محلية بونكونده. وقد علم الفريق أنه في الساعة الرابعة تقريباً من بعد الظهر بالتوقيت المحلي، قامت مجموعة غير نظامية من الأفراد، لم تحدد هويتهم حتى وقت كتابة هذا التقرير، بإعدام كل من مايكل شارب وزايدة كاتالان.

التحقيقات الجارية في الجريمة

١٧١ - أعد الفريق تحليلات أولية للتسجيلات الهاتفية ولفيديو عن جريمة القتل، بالإضافة إلى المقابلات. ولا تسمح بعد الأدلة الأولية لدى الفريق بعزو المسؤولية عن الجريمة. غير أن الأدلة المتاحة لا تستبعد تورط جهات فاعلة مختلفة مثل فصائل كاموينا نسابو (الموالية أو المناوئة للحكومة) ومجموعات مسلحة أخرى بالإضافة إلى أفراد من أجهزة أمن الدولة.

١٧٢ - ويدرك الفريق أن كلاً من القضاء العسكري الكونغولي وجهاز الشرطة السويدية ومكتب التحقيقات الفيدرالي للولايات المتحدة يجرون تحقيقات جنائية في مقتل الخبيرين. ويعرب الفريق عن تقديره لتعيين الأمين العام للأمم المتحدة مجلساً للتحقيق. ويدرك الفريق أن باستطاعة هذا المجلس أن يجمع المعلومات التي يمكن أن تسهم في التحقيقات الجنائية الجارية.

١٧٣ - ويشير الفريق إلى أن القضاء العسكري ألقى القبض على بعض المتهمين، وأن اثنين منهم كانا يخضعان للمحاكمة وقت كتابة هذا التقرير. ومع ذلك، يلاحظ أن المتهمين الرئيسيين الآخرين بالقتل

لم يعتقلا رغم الأدلة المتوفرة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، تحدث الفريق مع أحد كبار ضباط الشرطة الذين نددوا بعدم تعاون الأجهزة الأمنية الحكومية المشاركة في التحقيقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نشر شريط يعرض مقتل خبيرين يمكن أن يعرقل التحقيقات الجنائية الجارية.

باء – اغتصاب الأطفال في منطقة كافومو

١٧٤ – في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، عالج مستشفى بانزي في بوكافو ٤٢ حالة اغتصاب خطيرة، تفضي إلى الإصابة بالناسور الناتج عن الصدمة، لطفلات وفتيات تتراوح أعمارهن بين سنة واحدة و ١٦ سنة في كافومو والمناطق المحيطة بها، في مقاطعة كيفو الجنوبية. ووجد الفريق أن ميليشيا تدعى جيش يسوع هي التي نفذت عمليات الاغتصاب. وهذه الميليشيا التي يقودها فريديريك باتوميك روجيمبانجا الذي كان آنذاك عضوا في جمعية مقاطعة كيفو الجنوبية، تتشكل من عناصر سابقة في فصائل رايا موتومبوكي والماي ماي، وعناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية، وعاملين سابقين من مزرعة بيشيبيرهو.

١٧٥ – وأخبر رجلان من الميليشيا، بالإضافة إلى مصادر أخرى، الفريق بأن فصيل جيش يسوع قد ارتكب عمليات اغتصاب للأطفال في إطار طقوس يعتقد أنها تجعل مقاتليه محصنين ضد الرصاص. وأكد الرجلان أيضاً أن طقوس جماعتهم يشرف عليها شخص يدعى ''كابوشونغو'' أو ''كابوشونغا''. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتقل هذا الشخص مع باتومايك وعدد من أفراد الميليشيا بتهم تشمل اغتصاب الأطفال والفتيات.

١٧٦ – وأفادت المصادر المذكورة أعلاه الفريق بأن الميليشيات متورطة بتنفيذ اغتيالات محددة طالت المنتقدين منذ عام ٢٠١٢ على الأقل[١٤]. ويتفق ذلك مع الشهادات التي جمعت من مدنيين أخبروا الفريق بأنهم تلقوا تهديدات بالقتل من أعضاء جيش يسوع.

جيم – الهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوتمبو

١٧٧ – بناءً على شهادة مقاتلين سابقين – بمن فيهم بعض الضالعين في الهجوم – ثبت للفريق أن جماعة ماي ماي كيلالو قد هاجمت بوتمبو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتحت القيادة التنفيذية ''للعقيد'' كاكوله كيتلمير ونائبه الذي يعرف بـ ''كانيره''، شارك في العملية نحو ٨٠ عنصراً. ووصلوا بوتمبو في الساعة الخامسة صباحاً تقريباً واستهدفوا مباني البعثة ومكتب الشرطة الوطنية الكونغولية بالقرب منها وكذلك سجن كاكوانغورا في بوتمبو. وأفاد المقاتلون السابقون الفريق بأن الغرض من الهجوم هو تحرير بعض عناصرهم. أما الهدف الآخر، فكان الإفراج عن باراكا لولواكو مومبريه، القائد السابق لجماعة الماي ماي جسد المسيح، الذي اعتقدوا أنه محتجز في سجن بوتمبو. ومع ذلك، وثق الفريق أن الهجوم قد ركز غالباً على البعثة والشرطة الوطنية الكونغولية.

(١٤) من ضمنهم جان بوسكو كاكايوني وعضو سابق من أعضاء الميليشيا في عام ٢٠١٣، وكذلك الناشط في مجال حقوق الإنسان، إيفاريست كاسالي مبوغو، (الذي قدم إفادة عن جيش يسوع في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ وقتل بعد شهرين) ورئيس التجمع بوغورهي/كافومو.

١٧٨ - وفي حين أن الهجوم اتسم باستخدام للقوة النارية يفوق قدرة معظم الجماعات المسلحة التي تنفذ عملياتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أبلغ مقاتلون الفريق بأن أقلية منهم فحسب استخدمت الأسلحة النارية. واستنادا إلى شهادات وردت من حفظة السلام في جنوب أفريقيا ومن ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية الذين اشتركوا في قتال النصف ساعة، وإلى تحقيقات أجراها الفريق، أطلقت جماعة الماي ماي كيلالو ما يزيد عن ١ ٠٠٠ طلقة من بنادق من طراز AK-47 وطلقة واحدة على الأقل من رشاش خفيف. والتحليل الأولي الذي أعده الفريق لأغلفة الطلقات النارية التي تركت لا يشير إلى إمداد خارجي؛ ويمكن العثور أيضاً على الرموز المميزة للذخيرة في مخزونات الشرطة الوطنية الكونغولية أو القوات المسلحة (انظر المرفق ٥٢). وقُتل أثناء القتال مهاجم يرتدي وشاحاً كتب عليه مختصر (UPLC) ''اتحاد الوطنيين من أجل تحرير الكونغو''، وهو المختصر الذي تستخدمه جماعة ماي ماي كيلالو.

١٧٩ - وقُتل أثناء القتال أحد حفظة السلام من جنوب أفريقيا، وجندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشرطي ومدني وتسعة مقاتلين من جماعة ماي ماي كيلالو. ويشير الفريق إلى أن الهجمات على المدنيين وحفظة السلام هي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وأفعال تخضع للجزاءات.

سادسا - توصيات

١٨٠ - يقدم الفريق التوصيات المطروحة أدناه.

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٨١ - يوصي الفريق بأن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

(أ) إعادة النظر في تنفيذ برنامجها الحالي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع التركيز على جانب إعادة الإدماج، ولا سيما التدريب المهني وإيجاد فرص العمل، من أجل تجنب إعادة تعبئة المقاتلين السابقين (انظر الفقرات ٦٨-٧٠).

(ب) بدء التحقيقات مع الأفراد الضالعين في استغلال الذهب والتجارة به بطريقة غير قانونية، ولا سيما اللواء غابرييل أميسي كومبا، وكذلك مع أولئك المتورطين في اختفاء شهادات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الصادرة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، مقاضاتهم عند اللزوم (انظر الفقرات من ١٠٢ إلى ١٠٥ ومن ١١٣ إلى ١١٧).

(ج) وضع إطار قانوني وطني بشأن تنفيذ الجزاءات، يشمل أحكاماً محددة للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتجميد أصول أفراد معينين وكيانات معينة. (انظر الفقرة ٨).

(د) إنشاء الوسائل اللازمة لتجاوز الثغرات المحددة في تنفيذ العناية الواجبة، ولا سيما من خلال تطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الفساد وتمكين الموظفين الميدانيين لدائرة مساعدة وتأطير التعدين الضيق النطاق (انظر الفقرات من ٧٧ إلى ٩٨).

مجلس الأمن

١٨٢ - ويوصي الفريق بأن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) تكليف الأمين العام بإجراء تحقيق دولي مستقل في مقتل مايكل شارب وزايدا كاتالان لجمع الأدلة اللازمة لتحديد الجناة والشبكات التي تدعمهم ودوافعهم لذلك (انظر الفقرات من ١٦٥ إلى ١٧٣).

(ب) تنقيح قرار مجلس الأمن ٢٣٦٠ (٢٠١٧) لتمديد ولاية اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بهدف ما يلي:

'١' تعديل أحكام الفقرة ٧ (ز) من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦) بحيث تصبح ''دعم الأفراد أو الكيانات، بما في ذلك الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال والضالعة [...]''، من أجل زيادة تحديد مفهوم ''الشبكات الإجرامية'' الواردة فعلاً هناك (انظر الفقرة ٧٣).

'٢' تكليف فريق الخبراء بالعمل مع جهات معنية أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واتحاد النقل الجوي الدولي، لوضع توصيات بشأن المبادئ التوجيهية لتبسيط وتعزيز الحد من نقل الذهب الخام في حقائب السفر. (انظر الفقرات من ١١٠ إلى ١١٢).

'٣' تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر الفقرة ١٠).

Annex 1: Organizations and entities the Group officially met with during its mandate

GREAT LAKES REGION

Democratic Republic of the Congo

Government

Agence nationale de renseignement (ANR)

Auditorat militaire

Centre d'évaluation, d'expertise et de certification (CEEC)

Direction générale des migrations (DGM)

Forces armées de la République démocratique du Congo (FARDC)

Ministère des mines

Commission nationale pour le contrôle des armes légères et de petit calibre (CNC-ALPC)

Ministry of Foreign Affairs

Unité d'Exécution du Programme national de DDR (UEPN-DDR)

Private sector

Metachem

ITRI Ltd/PACT

Cooperative Minière pour la Promotion des Comunautés Congolaises (COMIPCC)

Cooperative des exploitaints miniers Karamo (CEMIKA)

Association des Negociants de Minerais du Nord Kivu (ANEMNKI)

Cooperative des Creuseurs Artisanaux de Bisie (COCABI)

Eglise de la Pentecôte pour l'Evangelisation du Monde (EPEM)

RAWBANK

PRO CREDIT Bank

AFRILAND First Bank

Trust Merchant Bank (TMB)

Association Congolaise des Banques (ACB)

Ecobank DRC

Banque Commerciale du Congo (BCDC)

First International Bank DRC

Standard Bank DRC

Organizations

Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe (BGR)

Caritas

EPEM Church

Banque Centrale du Congo - BCC

Embassy of France

Embassy of Sweden

Embassy of Italy

Embassy of the United States

European Union (EU) Delegation in Kinshasa

Human Rights Watch (HRW)

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)

United Nations Joint Human Rights Office (UNJHRO)

United Nations Mine Action Service (UNMAS)

United Nations Organization Stabilization Mission in the DRC (MONUSCO)

Development Initiative (DI)

Mines Actions Group (MAG)

Norwegian People Aid (NPA)

International Organization for Migration (IOM)

Rwanda

Government

Ministry of Foreign Affairs and Cooperation

Ministry of Disaster Management and Refugees

Rwanda Defence Force

Uganda

Government

Ministry of Foreign Affairs

Ministry of Mines

Uganda People's Defence Force

Uganda Revenue Authority

Private sector

African Gold Refinery

Organizations

Embassy of the United Kingdom

Embassy of the USA

United Nations Organization Stabilization Mission in the DRC (MONUSCO)

OUTSIDE THE GREAT LAKES REGION

Belgium

Government

Ministry of Foreign Affairs

Organizations

European External Action Service (EEAS)

France

Government

Ministry of Foreign Affairs

Organizations

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)

United Arab Emirates

Government

Ministry of Foreign Affairs

Federal Customs Authority

Organizations

Dubai Multi Commodities Center (DMCC)

United States of America

Organizations

United Nations Department of Safety and Security

United Nations Department of Peacekeeping Operations

INTERPOL

Annex 2: Group of Experts' official communications

During the mandate, the Group addressed 77 official communications to Member States, international organizations and entities (including multiple communications to the same addressees).

The Group received responses from the Governments of Belgium, Bulgaria, Ethiopia, Israel, the People's Republic of China, Romania, Rwanda, the Russian Federation, the United Arab Emirates and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

The Group did not receive responses from the Governments of Burundi, Canada, Czech Republic, the Democratic People's Republic of Korea, the Democratic Republic of the Congo, Germany, Greece, Kenya, the Netherlands, Portugal, Sudan, Turkey, Uganda and the United Republic of Tanzania.

The Group received responses from the following international organizations and entities: C.M.M. SARL, Ethiopian Airlines, the International Air Transport Association (IATA), ITRI Ltd, Metachem, Mission Aviation Fellowship (MAF), ProCredit Bank, Signal Mining and Western Union.

The Group did not receive responses from the following international organizations and entities: the Central Bank of the Democratic Republic of the Congo (BCC), the African Gold Refinery (AGR), PayPal Holdings, Inc. and Exodus Mining.

Annex 3: Major armed groups in Rutshuru and Masisi

The below map indicates zones of influence (not necessarily of full, constant control) of the six strongest armed groups currently active in northern Masisi and western Rutshuru territories: FDLR, CNRD, APCLS, Nyatura-Kasongo, Nyatura-John Love and Nyatura-Domi. It reflects the situation as of June 2017.

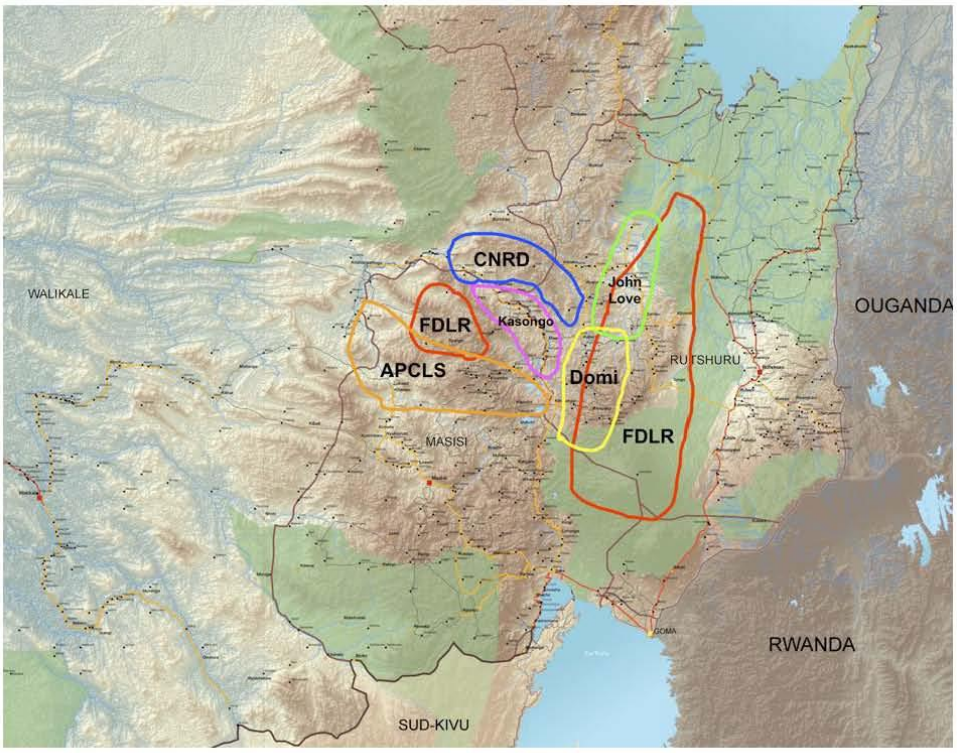

(Map by the United Nations, edited by the Group)

Annex 4: Statistics on defections to CNRD from the former FDLR Comete subsector

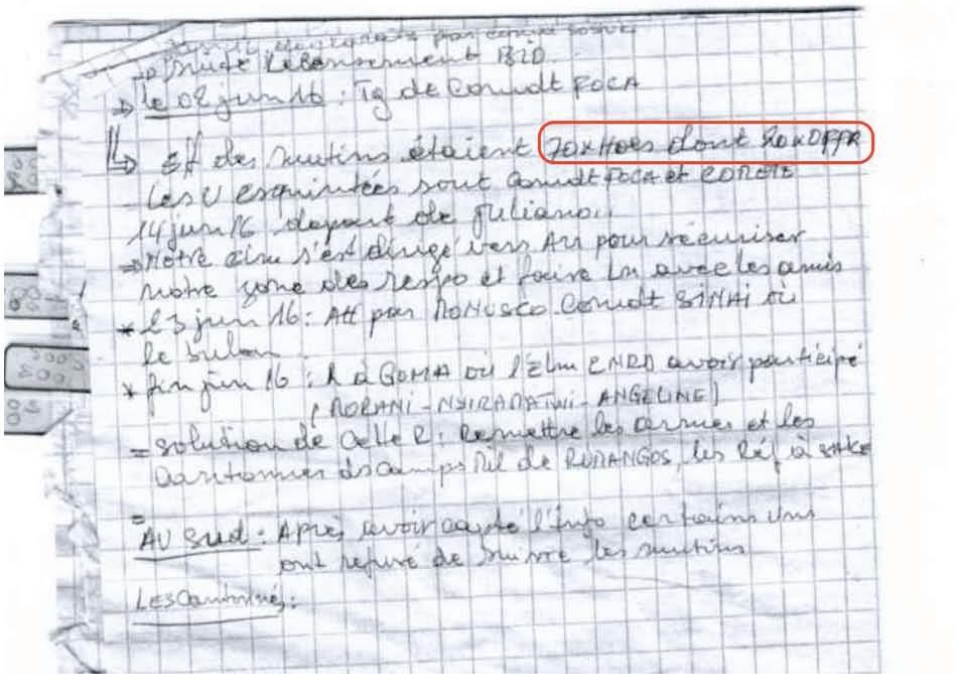

(Document recovered by MONUSCO in January 2017, highlights by the Group)

Annex 5: FDLR leadership and structure as of June 2017

"Major General" Gaston Iyamuremye (also kown as Victor Byiringiro or Rumuli, CDi.003) remains the acting president of the movement and Callixte Mbarushimana (CDi.010) is the FDLR's executive secretary. "Lieutenant General" Sylvestre Mudacumura (also kown as Bernard Mupenzi, CDi.012) is the overall commander of FOCA, seconded by "Brigadier General" Pacifique Ntawunguka (also kown as Omega Israel, CDi.024). All of them are sanctioned individuals.

Three main troop blocs are FDLR's special forces *Commando Recherches et Actions en Profondeur* (CRAP) led by "Colonel" Protogène Ruvugayimikore (also known as Gaby Ruhinda) and the two operational sectors, Canaan led by "Colonel" Bernard Rishirabake (also known as Serge), in Kiringa, and Sinai led by "Colonel" Gustave Kubwayo (also known as Sirkoff) in Kazaroho. Mudacumura himself, together with "Colonel" Lucien Nzabamwita (also known as André Kalume) was reported at *Monument* near Kiringa early 2017, next to Rishirabake's position. Byiringiro is in Kalima and Ntawunguka near Mutoto. "Colonel" Ezechiel Gakwerere (also known as Sibo Stany) heads the military training schools near Katsiru).

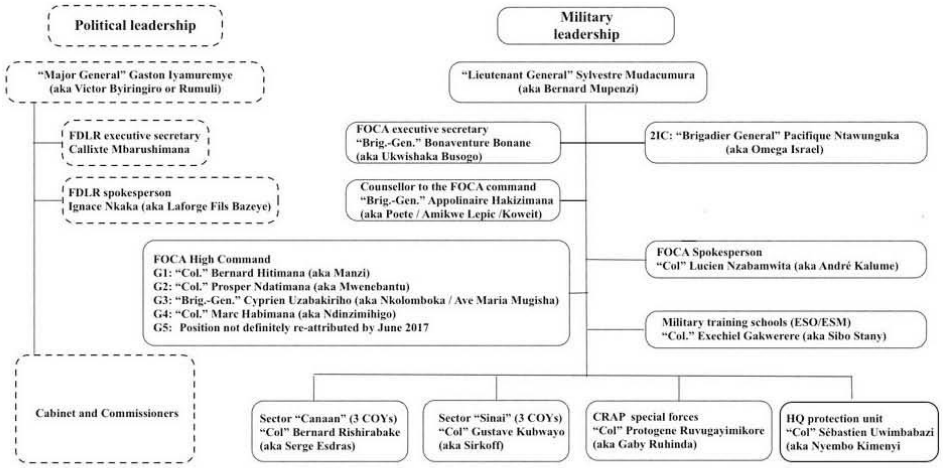

(Table based on interviews conducted by the Group and documentary evidence)

Annex 6: Division of the FOCA headquarters in two separate locations

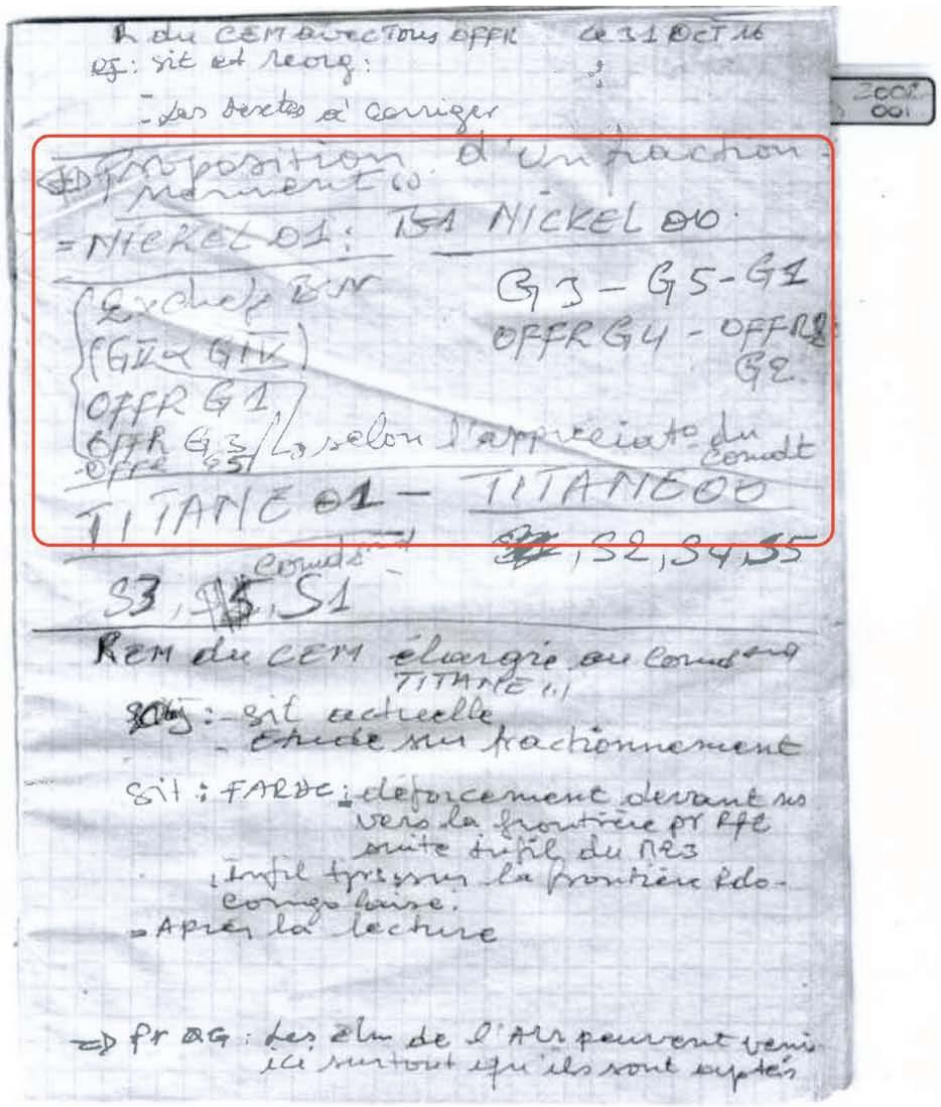

(Document recovered by MONUSCO in January 2017, highlights by the Group)

Annex 7: FDLR alliances

a) Collaboration with local authorities and civilian populations

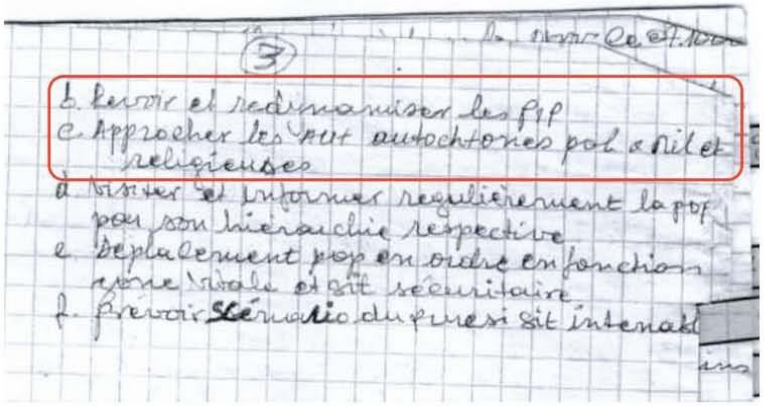

b) Close collaboration with 'allies'

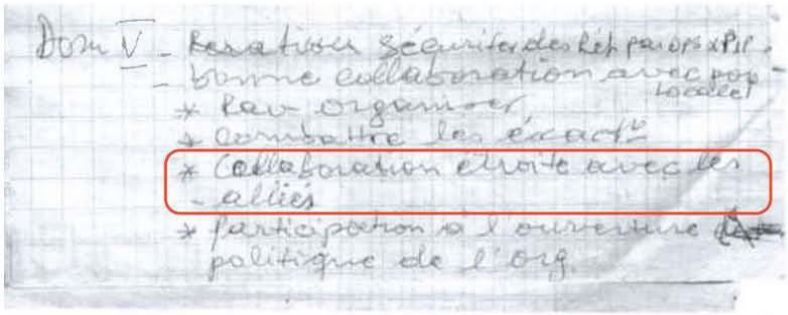

c) Reviving collaboration with RUD-*Urunana*

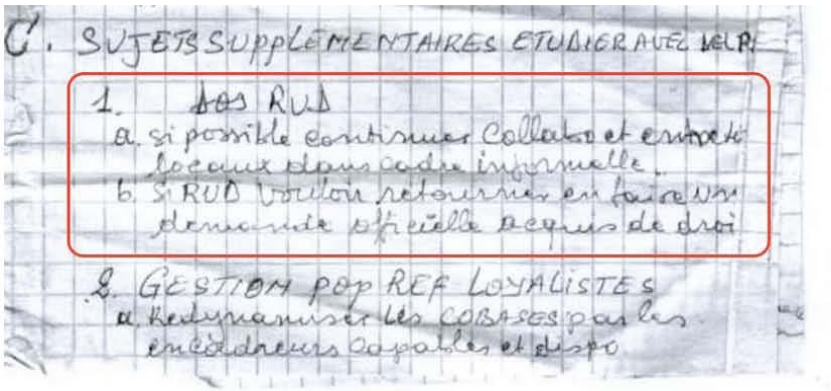

(Documents recovered by MONUSCO in January 2017, highlights by the Group)

Annex 8: Invitation to CNRD elements to defect back to FDLR

In September 2016, the FDLR leadership issued an order to its units to welcome back CNRD elements who had previously defected the FDLR.

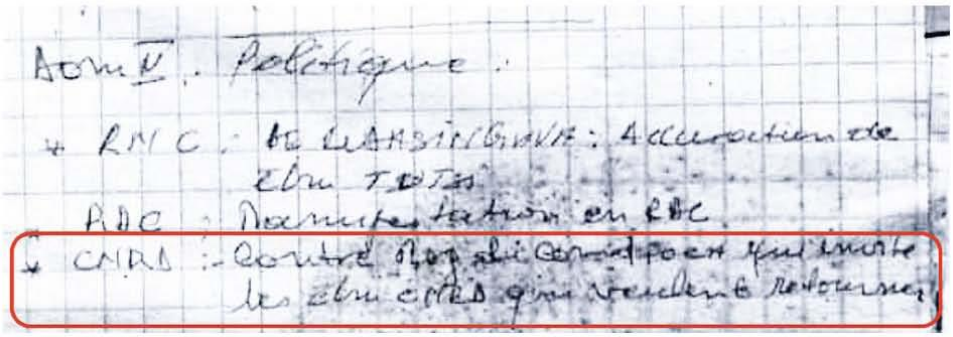

(Document recovered by MONUSCO in January 2017, highlights by the Group)

Annex 9: CMC and APRDC publications

a) CMC communiqué dated 7 February 2017

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO

Collectif des Mouvements pour le Changement

CMC

E-mail: cmcrdcongo@gmail.com

DECLARATION POLITIQUE No. 0001/CN-CMC/02.2017

Mesdames et Messieurs, Chers Compatriotes,

La République Démocratique du Congo (RDC) est en crise constitutionnelle de son histoire.

Le mandat du Président de la République prévu par la constitution a pris fin la nuit du 19 décembre 2016. Au delà de cette date le Peuple Congolais ne reconnait plus Joseph Kabila comme Président de la République. En dépit de l'expiration de son mandat, le ''Raïs'' a expressément confisqué le pouvoir et l'exerce actuellement par défi.

Ce maintien au pouvoir par force est le résultat des scénarios plusieurs fois montés, pour tenter de légitimer voir même légaliser son pouvoir finissant. Les décisions de la cour constitutionnelle et les négociations contestées qui ont aboutis aux accords du 18 octobre suivis de ceux du 31 décembre 2016 sous les auspices respectifs d'Edem Kodjo et de l'Eglise Catholique du Congo (la CENCO), sont une illustration.

L'acte posé par Kabila et sa racaille de classe politique corrompue et assoiffée de pouvoir est inacceptable. C'est un coup d'Etat monté contre lui-même, contre la Constitution et contre le Peuple Congolais. Le Président s'est rebellé contre son Peuple. Bref, Kabila déclaré la guerre.

Démasqué, l'ennemi du Peuple Congolais est aujourd'hui identifié: il s'appelle Joseph Kabila Kabange. Il dirige actuellement le pays en violation de la constitution et les lois qui régissent la RD Congo. Alors, trop c'est trop. Le peuple Congolais mecontent, a juré de faire respecter la constitution. L'article 64 lui donne le droit.
Vous remarquerez ainsi qu'aux dates du 19 et 20 décembre 2016, Kinshasa et toutes les provinces que compose la RD Congo ont vécu le théâtre des affrontements. Résultat, une cinquantaine des morts, sans compter des blessés, des arrestations en cascades, enlèvements, etc.

C'était bel et bien le début du soulèvement populaire;

Chers Compatriotes,

Considérant cette longue liste des violations des droits humains et autres, notamment les massacres à grande échelle des populations congolaises-zaïroises dont les morts sont actuellement estimés à **plus de 6 million en 2010** selon le rapport de Mapping des experts Onusiens, sans compter d'autres exactions à ce jour .

Devant les innombrables preuves d'humiliation du peuple à travers le bradage de la souveraineté nationale, le pillage systématique de ressources naturelles, le détournement des fonds publiques, la corruption, vol et viol, le chômage chronique, la misère sans nom, bref, la condition de vie des congolais ne fait que se dégrader du jour au jour

Vu notre Congo assujetti jusqu' à être rangé à la dernière place des pays les plus pauvres du monde

Conscient de la gravité de la situation actuelle dans le pays, de sa responsabilité devant Dieu et devant l'histoire, les sensibilités politiques et les groupes d'autodéfense Congolais ont formé une coalition politico-militaire dénommée: **le Collectif des Mouvements pour le Changement**, qui lève le ton et déclare ce qui suit:

1. Dénonce et rejette en bloc les décisions de la cour constitutionnelle, les accords du 18 octobre, ceux du 31 décembre et ses corollaires qui confèrent à Joseph Kabila un autre temps de se maintenir au pouvoir

2. Persiste et signe qu'à partir du 20 décembre 2016, Mr Joseph Kabila n'est plus constitutionnellement reconnu Président de la République et que toutes les institutions de la République Démocratique du Congo sont caduques.

3. Reconnait au peuple, seul souverain primaire, le droit légitime de se choisir les dirigeants des institutions établies par la constitution en cours en RD Congo

4. Assume la charge de représentant valable du peuple congolais en lutte pour la libération de la démocratie et de surcroit la constitution prise en otage

5. Prend l'engagement de combattre par tous les moyens le système militaro dictatorial, antidémocratique et anticonstitutionnel érigé à Kinshasa.

6. A le devoir de défendre les intérêts du peuple et de le rétablir dans ses droits légitimes

Chers Compatriotes,

Le Collectif de Mouvements pour le Changement lance **un appel** vibrant **aux Congolaises et Congolais** de se mobiliser tous, comme un seul homme, pour soutenir ses actions afin de barrer la route et faire échec à ces putschistes.

Aux Militaires et policiers de faire montre du patriotisme de se joindre aux **Forces de Défense du Peuple**, seules engagées pour sécuriser la population, restaurer la paix et rétablir l'ordre constitutionnel dans la pays.

Le CMC **lance une mise en garde** à la MONUSCO, aux pays voisins limitrophes de la RDC et autres, de se prévenir de s'impliquer dans ce conflit purement constitutionnel à moins que cette implication consiste à exprimer la volonté populaire

Le CMC en appelle aux chantres de la paix et la démocratie à travers le monde et aux bonnes volontés de ne pas se tenir à observer mais plutôt de venir prêter mains fortes au peuple qui défend la jeune et fragile démocratie en péril en République dite -Démocratique du Congo

Le CMC **jette toute responsabilité** sur la personne de Joseph Kabila et ses complices pour toute perte en vies humaines et pour tout dégât, matériel et autres, causés tout au long de la lutte jusqu'à la libération et que justice sera faite.

Le CMC prend en témoins le Peuple Congolais, les missions diplomatiques et Onusiennes établies en RD Congo ainsi que la Communauté Internationale.

Vive la République Démocratique du Congo- Zaïre
Vive le Peuple Congolais- Zaïrois
Vive le Collectif des Mouvements pour Changement.

Fait à **Walikalé,** le **7 fevrier, 2017.**

COLLECTIF DES MOUVEMENTS POUR LE CHANGEMENT
COORDINATION
C.M.C
NATIONALE

Pour la COORDINATION NATIONALE

.....

Athanase KUBA MARANDURA
Président

(Document recovered by the Group in February 2017)

b) APRDC manifesto dated 12 October 2017

Manifeste sur les objectifs de l'APRDC

OCTOBER 12, 2016

Alliance des Patriotes pour la Restauration de la Démocratie au Congo (APRDC)

Manifeste sur les objectifs de l'APRDC

La force des autorités se fonde sur celle de ceux qui sont derrière eux.

La force du peuple se fonde sur l'intégrité de ceux qui le dirige.

Logo

Le logo de l'APRDC consiste en la Colombe de la Paix encadrée par la Balance de la Justice, la Houe du Travail et le Stylo de l'Éducation. Les devises de Justice-Paix-Travail sont déjà celles de la RDC, mais l'APRDC pense que l'Éducation est aussi un pilier sur lequel la nouvelle République Démocratique du Congo doit se fonder.

Présentation

L'Alliance des Patriotes pour la Restauration de la Démocratie au Congo (APRDC) vise le rétablissement de la Démocratie en République Démocratique et au monde en général.

L'APRDC compte atteindre cet objectif à travers:

– L'éducation civique populaire basée sur l'expression libre de chaque citoyen à travers le vote comme méthode d'expression ;

– L'éducation politique de toute la population Congolaise afin de lui donner les outils nécessaires pour construire une nation forte;

– La promotion du consensus et du compromis comme culture publique;

– L'instauration d'une justice transparente et indépendante;

– La lutte contre toute forme de corruption et de détournement des deniers publics;

– La lutte contre toute violation du consensus national établit à travers la Constitution Nationale ou du consensus perçu publiquement à travers la recherche populaire de justice, de paix et de travail.

(See http://aprdcongo.org/2016/10/12/manifeste-sur-les-objectifs-de-laprdc/, last accessed on 15 June 2017)

Annex 10: Continuous FDLR recruitment efforts

a) FDLR leadership orders recruitment in September 2016

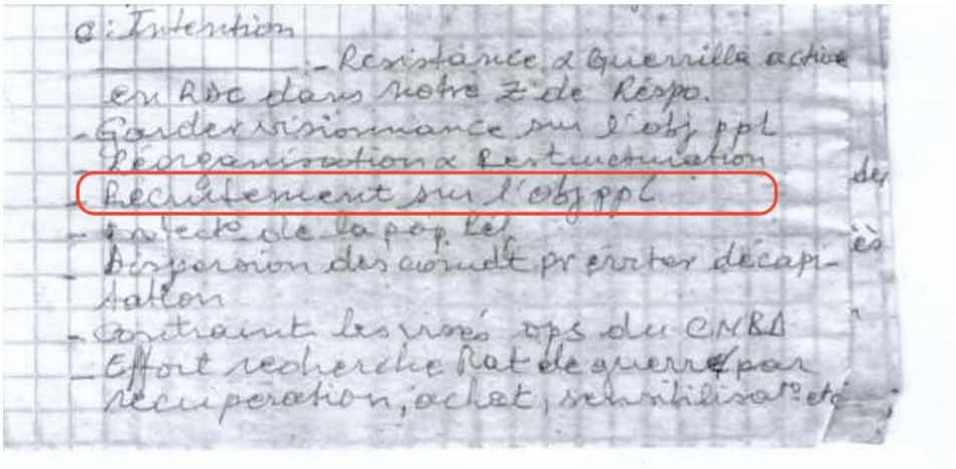

Objet : Instruction

- Résistance & Guerrilla active en RDC dans notre Zone de Respo.
- Garder vigilance sur l'obj ppl
- Réorganisation & restructuration
- Recrutement sur l'obj ppl
- Protection de la pop. tel
- Dispersion des combat pr éviter décapitation
- Contraint les unités ops du CNRD
- Effort recherche Rat de guerre par récupération, achat, sensibilisat° etc

(Document recovered by MONUSCO, highlights by the Group)

b) Recruitment out of Nakivale refugee camp in Uganda

One demobilised combatant explained to the group how the FDLR had been able to recruit him and a group of other adolescents from Nakivale refugee camp in Uganda. FDLR middlemen, two of them identified as "Hadj" and "Senga", in the camp sensitise young refugees to join FDLR. Once agreed, the recruits are given money for the travel and accompanied to Bunagana, from where they continue towards Virunga National Park, accompanied in at least one case by a fixer called "Mabirizi". Ex-combatants who had been recruited this way told the Group they ended up in the "non-conventional logistics" unit led by Kanyoni, based between Kazaroho and Kagando near Bambu.

Annex 11: FDLR plan to attack CNRD in the second half of 2016

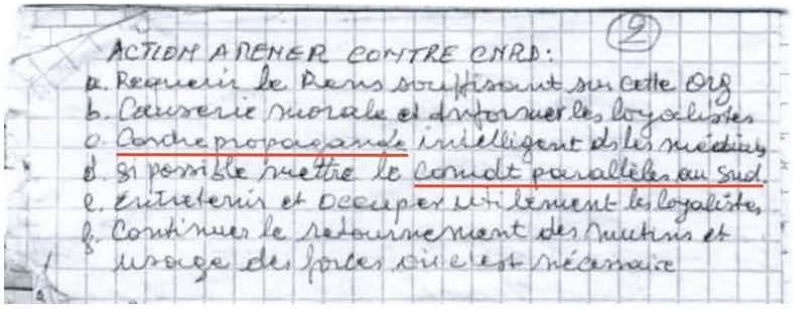

(2)

ACTION A MENER CONTRE CNRD:

a. Recueillir le Rens susceptible sur cette Org
b. Causerie morale et dénoncer les loyalistes
c. Contre propagande intelligente dans les médias
d. Si possible mettre le Comdt parallèles au sud
e. Entretenir et occuper utilement les loyalistes
f. Continuer le retournement des Nkuba et usage des forces dissidentes mécanisé

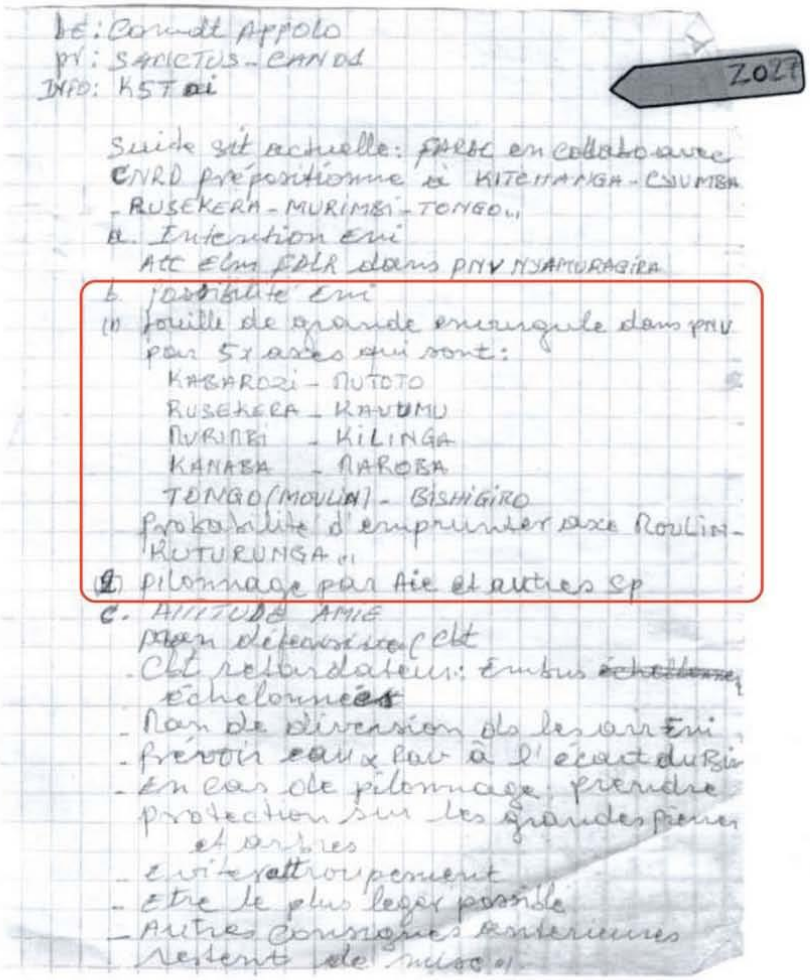

bt: Comdt Appolo
pr: SANCTUS - CMN Od
INFO: KST ai

ZOLF

Suite sit actuelle: FARDC en collabo avec CNRD prépositionne à KITCHANGA - CUMBA - RUSEKERA - MURIMBI - TONGO.

a. Intention Cmt
ACC Elms FDLR dans PNV NYAMURAGIRA

b. possibilité Cmt
(1) fouille de grande envergure dans PNV par 5 axes qui sont:
KABAROZI - NUTOTO
RUSEKERA - KAVUMU
MURIMBI - KILINGA
KANAGA - NAROBA
TONGO (MOULIN) - BISHIGIRO
Probabilité d'emprunter axe MOULIN - KUTURUNGA
(2) pilonnage par Aie et autres Sp

c. ATTITUDE AMIE
Plan défensif adopté
- Cbt retardateur: Embus échelonnés
- Plan de diversion dès les air Cmt
- prévoir eau x par à l'écart du Bic
- En cas de pilonnage prendre protection sur les grandes pierres et arbres
- Cmt enveloppement
- Etre le plus léger possible
- Autres consignes antérieures restent de mise

(Documents recovered by MONUSCO in January 2017, highlights by the Group)

Annex 12: FDLR communiqué dated 26 January 2017

- FDLR -

FORCES DEMOCRATIQUES DE LIBERATION DU RWANDA
DEMOCRATIC LIBERATION FORCES OF RWANDA
URUGAGA RUHARANIRA DEMOKARASI NO KUBOHOZA U RWANDA

BUREAU DU PRESIDENT / IBIRO BYA PEREZIDA / OFFICE OF THE PRESIDENT

UBUTUMWA BW'UBUYOBOZI BUKURU BW'URUGAGA FDLR BUGENEWE ABACUNGUZI BOSE N'INSHUTI ZARWO KURI IYI TALIKI YA 28 MUTARAMA 2017 KU ISABUKURU Y'IMYAKA 56 YA DEMOKARASI IMAZE IVUTSE MU RWANDA.

Bacunguzi, Bacunguzikazi, nshuti z'urugaga FDLR, taliki 28/01/1961 ni umunsi mukuru utazibagirana mu mateka y'igihugu cyacu u Rwanda.

Abanyarwanda twese twibukaho ko ingoma mbi ya cyami yari yarazambaguje rubanda yasezerewe burundu bikorewe i Gitarama, igasimbuzwa REPUBURIKA na DEMOKARASI. Kuri uwo munsi abayobozi bo mu nzego z'ibanze bitorewe n'abaturage rubanda nyamwinshi bari bamaze kurambirwa n'ikandamizwa ry'iyo ngoma ngome. Babyemeje rero ku manywa y'ihangu berekana ko bashaka DEMOKARASI aribyo kuvuga " UBUTEGETSI BW'ABATURAGE, BUSHYIRWAHO N'ABATURAGE, BUGAKORERA ABATURAGE " . Basezerera gutyo ingoma ya cyami na gihake hajyaho Demokarasi igendanye na Repubulika akaba ari nayo mpamvu wiswe " IVUKA RYA DEMOKARASI MU RWANDA «, ariko abambari b'ingoma ya cyami bo bakawita uwa " coup d'État y'i Gitarama " , mbese ko ubutegetsi babwihaye ku ngufu.

Bacunguzi, Bacunguzikazi, nshuti z'urugaga FDLR, kugira ngo iyo Demokarasi igerweho habaye ah'abagabo, impirimbanyi zitanze, bamwe baricwa, abandi babagira ibimuga ariko abandi bakomeza umutsi kugeza bageze ku cyo biyemeje cyo guhirika ingoma ya cyami. Muri aka kanya rero dufate umunota umwe tuzirikane izo ntwari zabaye ibitambo bya Demokarasi.

Bacunguzi, Bacunguzikazi, nshuti za FDLR, abambari b'ingoma ya cyami ntibemeye gutsindwa, bitabaza na LONI ngo ibasubize ku butegetsi. Na bwo muri KAMARAMPAKA baratsindwa, abaturage bashimangira ko nta ngoma ya cyami bashaka, ko bahisemo Demokarasi muri Repubulika.

Ariko nyuma ibisigisigi bya cyami ntibarekeye aho, batangije ibitero kuri Repubulika na Demokarasi bigitaguza ngo bisubize ubutegetsi, ariko ingabo z'u Rwanda z'icyo gihe zikajya zibakubita inshuro kugeza mu 1967. Nyuma bahagarika ibitero bajya kwisuganya, bagaruka taliki ya 1/10/1990 biyise FPR INKOTANYI. Nyuma y'imyaka 4 y'intambara na bwo bakubitwa inshuro, baje kugera ku butegetsi nyuma yo kumena imivu y'amaraso y'abanyarwanda benshi ariko bafashijwe n'ibihugu bimwe ndetse n'iby'ibihangange ku iyi isi.

Kandi na none kugira ngo bagere kuri uwo mugambi wabo mubisha bifashishije abahutu b'inda nini, aba ari bo bashyira imbere kugira ngo rubanda nyamwinshi rubone ko atari ibisigisigi bya ya ngoma ya cyami. Muri abo bahutu bagambaniye bene wabo twavugamo nka Koloneli Alexis Kanyarengwe, Pasteur Bizimungu, Seth Sendashonga, Twagiramungu Faustin n'abandi.

Bacunguzi, Bacunguzikazi, nshuti z'urugaga FDLR, ubutegetsi bw'i Kigali, ni ubundi bwami bwihinduye ukundi bugomba guhirikwa, Demokarasi ikongera igashinga imizi muri Repubulika. FDLR ni byo duharanira kandi tugomba kubigeraho. Birasaba rero ubwitange no gukomeza umutsi bya buri wese.

Gusa abameze nka ba Kanyarengwe baracyariho no mu rugaga rwacu barahagaragaye, ibitari kure ni Ndagijimana Lawurenti wiyita Irategeka Wilson, wagumuye bamwe mu bacunguzi ababeshye ko agiye kubacyura byihuse kandi mu cyubahiro. None amaso yaheze mu kirere! Ariko bamwe batangiye kuvumbura imigambi ye mibisha yo kubasubiza ku ngoyi; nibigobotore rero hakiri kare.
Na ba Pasteur Bizimungu, babibonye nyuma ko babaye ibikoresho nta garuriro.

Bacunguzi, Bacunguzikazi, ntimucibwe intege n'abagambanyi bafite imyumvire mibi bakoreshwa n'umwanzi. Abantu nkabo kuva na kera babaho. Kimwe n'ibindi bigwari bita urugamba bikishyira umwanzi cyangwa bikajya ahandi.

Buri wese rero nahagarare neza mu mwanya we, akore ibyo asabwa n'urugaga FDLR, kugira ngo tuzongere duheshe abanyarwanda Demokarasi nyayo, kandi IMANA turi kumwe.

Harakabaho Urugaga FDLR n'inshuti zarwo ;
Harakabaho Abacunguzi n'Abacunguzikazi ;
Harakabaho Demokarasi mu Rwanda.

Bikozwe tariki ya 26/01/2017.

BYIRINGIRO Victor
General Major
Président ai des FDLR

(Document recovered by the Group in February 2017, highlights by the Group)

Annex 13: FDLR-supporting websites

Websites hosted on IP address: 188.121.43.37

Hosted in the Netherlands

Location Latitude: 52.374

Location Longitude: 4.88969

Sites opened/administered by Ignace Ntirushwamaboko aka Darius Murinzi

FCLR representative for North America

Ignace Ntirushwamaboko

10-264 College Av. W, Guelph – Ontario N1G 1S8, Canada

Registrant Phone: +1.5192650593

Registrant Email: dariusmurinzi@yahoo.com

Admin ID: CR199497359

a) "rwacu.org", the Rwandan cultural society

Registrant Name: Ignace Ntirushwamaboko

Admin ID: CR234702839

Hosted IP Address: 188.121.43.37

b) Pay Pal account of the Rwandese Cultural Society

(See https://www.paypal.com/us/cgi-bin/webscr?cmd=_flow&SESSION=DoY0ZhUk0IoOR_P8-0LBwnhH6gVifA5fieanewY9KjB8sU-9K6d9CtyPx3y&dispatch=5885d80a13c0db1f8e263663d3faee8d83a0bf7db316a7beb1b14b43acd04037&rapidsState=Donation DonationFlow StateDonationStart&rapidsStateSignature=2e2bc5a7504c37bc916eac97eabbdb72c62eb65b, last accessed on 15 June 2017)

c) "intabaza.com"

Registrant Name: Ignace Ntirushwamaboko

Hosted IP Address: 188.121.43.37

d) "umucunguzi.com", Radio Umucunguzi

Registrant Name: Ignace Ntirushwamaboko

Hosted IP Address: 188.121.43.37

e) "urugaga.org"

Registrant Name: Ignace Ntirushwamaboko

Hosted IP Address: 188.121.43.37

f) Darius Murinzi's facebook page

g) Ignace Ntirushwamaboko's post on the FCLR's facebook page

Annex 14: Counterfeit DRC electoral card used by "Colonel" Félicien Nzanzubukire

(Recovered by the Group in February 2017)

Annex 15: CNRD structure and leadership as of June 2017

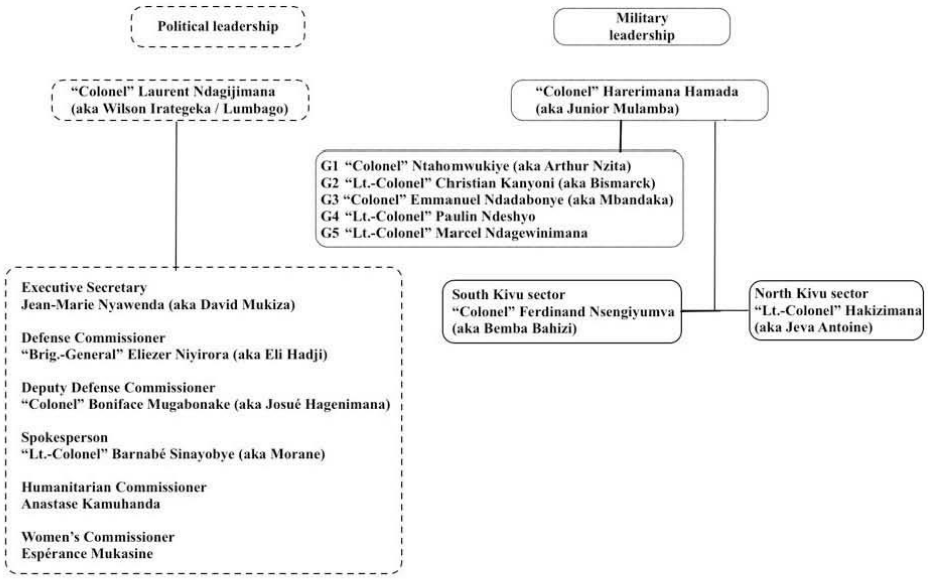

(Table based on interviews conducted by the Group and documentary evidence)

Annex 16: Background on the FDLR/CNRD split

Since former Rwandan Prime Minister Faustin Twagiramungu had created an opposition coalition in 2014, Ndagijimana, a 'southerner' like Twagiramungu and other progressives had been pushing for the FDLR to rally opposition efforts less extremist and not linked to the 1994 Genocide. FDLR interim president Byiringiro, Mudacumura and other 'northeners' remained reticent. Besides the regionalist dimension, FDLR and CNRD members told the Group that the split was also one of generational differences – the younger among the leadership accused the elder of not having brought back the refugees in dignity – as well as a split along former *Armée pour la liberation du Rwanda* (ALiR, FDLR's two-winged predecessor organisation) lines, with Hamada and Ndagijimana originating from ALiR II while Mudacumura, Ntawunguka and Byiringiro were in ALiR I.

Annex 17: SOCIRWA communiqué on the split of refugee communities

SOCIETE CIVILE DES RWANDAIS REFUGIES EN RDC
/SOCIRWA /RDC
E-mail <socirwardc11@gmail.com>
Tel :(+243) 825 940 306

COMMUNIQUÉ DE LA SOCIRWA/RDC No 016/028

COMMUNAUTÉ RWANDAISE RÉFUGIÉE EN RDC:"APPEL AU RAPPROCHEMENT"

01. La société civile des rwandais réfugiés en RDC (SOCIRWA/RDC), apprenant la déclaration du 20 nov 2016 de Mme IRAGENA Joséphine, prend acte de sa décision de s'auto-exclure de la SOCIRWA/RDC dont elle était 2ème Vice-Présidente. La SOCIRWA/RDC lui souhaite bonne chance dans la nouvelle organisation qu'elle a dénommée SOCIR (société civile internationale des réfugiés rwandais).

02.A cette occasion, la SOCIRWA/RDC renouvelle son comité de coordination comme suit:
- Président :HABUMUREMYI MUHIRE ANGELO
- 1er Vice-Président :Pasteur NKUNDIYE Esron
- 2ème Vice-Présidente :Mme MUKAMANA Odette
- Secrétaire Général :MUTANGANA Alexandre
- Trésorière :Mme MUSABYIMANA Thérèse
- 1er Secrétaire général adjoint :SERUGENDO J Pierre
- 2ème Secrétaire générale adjointe :Mme FURAHA Eugénie
- Trésorier adjoint :KAMANZI Deogratias
- Secrétaire Particulier :BYIGERO Willy
- Secrétaire Permanente :Mlle UWIMANA Olive
- Conseiller Principal :TUYIZERE Maurice

03. Concernant le HCR et la CNR: la SOCIRWA/RDC dément catégoriquement avoir conspiré à l'attaque de Bweru contre le site d'enregistrement des réfugiés rwandais (en avril 2016) et reste convaincue que seule une enquête indépendante peut dégager la vérité. Le nouveau comité de coordination de la SOCIRWA/RDC réitère son entière disposition à coopérer avec ces deux institutions qui connaissent bien,d'une part ,les efforts fournis par la SOCIRWA/RDC dans le

processus du dossier "Réfugiés Rwandais en RDC" et ,d'autres part, la nature des difficultés et handicaps affrontés dans tout le processus de ce dossier depuis 2013

04.A propos des calomnies et autres accusations mensongères à l'endroit de la SOCIRWA/RDC et son Président, amalgamés délibérément avec les FDLR que combat actuellement le CNRD (dissidents aux FDLR dès le 31/05/2016) dont le chef est l'époux de Mme IRAGENA Joséphine,nous crions haut et fort qu'il s'agit purement et simplement d'un plan de diaboliser la SOCIRWA/RDC, ses officiels et même ses acquis,diabolisation mise en forme par la déclaration du 20 nov 2016 afin d'en faire le prétexte pour fonder la SOCIR qui pourtant, dans la liberté du droit associatif,pouvait voir le jour, sans toutefois se baser sur la stratégie de diffamer et surtout d'incriminer gratuitement sa grande soeur, la SOCIRWA/RDC.

05. Préoccupée par les graves conséquences que court la communauté rwandaise réfugiée si la DISCORDE entre elle n'est pas freinée et éradiquée avant qu'il ne soit trop tard,la SOCIRWA/RDC appelle la SOCIR et tous les autres acteurs influents au sein de la communauté à faire preuve de RETENUE et de TOLÉRANCE pour œuvrer au RAPPROCHEMENT et ce,dans l'intérêt suprême des réfugiés rwandais en RDC qui depuis 1994,ont évolué en une communauté unie,partageant les mêmes souffrances et surtout le même espoir de sortir ,un jour, en dignité de ce long calvaire sans précédent dans l'histoire des réfugiés au monde.

Fait à Goma, le 13/12/2016

Pour la SOCIRWA/RDC

SOCIETE CIVILE DES RWANDAIS REFUGIES EN RDC
VERITE-JUSTICE FRATERNITE
SOCIRWA/RDC

HABUMUREMYI MUHIRE Angelo.

Président

(Document recovered by the Group in December 2016)

Annex 18: Nyatura factions in Masisi and Rutshuru

The Group notes a high level complexity regarding local armed groups that refer to the umbrella term Nyatura ("those who hit hard") in North Kivu. By June 2017, Nyatura factions have been active in many parts of Rutshuru and Masisi territories. In the past, the Group reported on child recruitment by Nyatura factions (see S/2015/19, paras. 128-130, S/2014/42, paras. 158-160). The following table is an updated version of S/2016/1102, annex 21, and lists the factions the Group was able to identify during the period under review.

Alias	Name	Leader	Area
APRDC	*Alliance des Patriotes pour la Réstauration de la Démocratie au Congo*	Benjamin Ndikuyeze	Bwito
Nyatura Domi	*Forces de Patriotes Congolais*	Ndaruhutse Kamanzi	Bukombo
Nyatura John Love	*John Love*	Muhawenimana Bunombe	Muriki
Nyatura Jean-Marie	-	Jean-Marie	Mpati
Nyatura Nzayi	-	Nzayi Kanyange	Katsiru
Nyatura Kasongo	*Groupe de Sécurité*	Kasongo Kalamo	Mweso
Nyatura Ngwiti	*Groupe de Sécurité*	Ngwiti Bahati	Busumba
Nyatura Noheri	*Groupe de Sécurité*	Noheri	Mweso
Nyatura Bavakure	*Justice et Egalité pour la Démocratie*	Bavakure	Masisi
Nyatura Kavumbi	-	Kavumbi	Kahira
Nyatura Kigingi	*Mouvement de Résidents Congolais pour un Changement Vital*	Kigingi Machokotala	Nyamaboko
Nyatura Delta	-	Delta Kashamare	Katoyi
Nyatura Kalume	-	Matias Kalume Kage	Ufamando

(Table based on interviews conducted by the Group and documentary evidence)

Annex 19: FDLR internal list of Nyatura-Domi/FPC leadership in December 2014

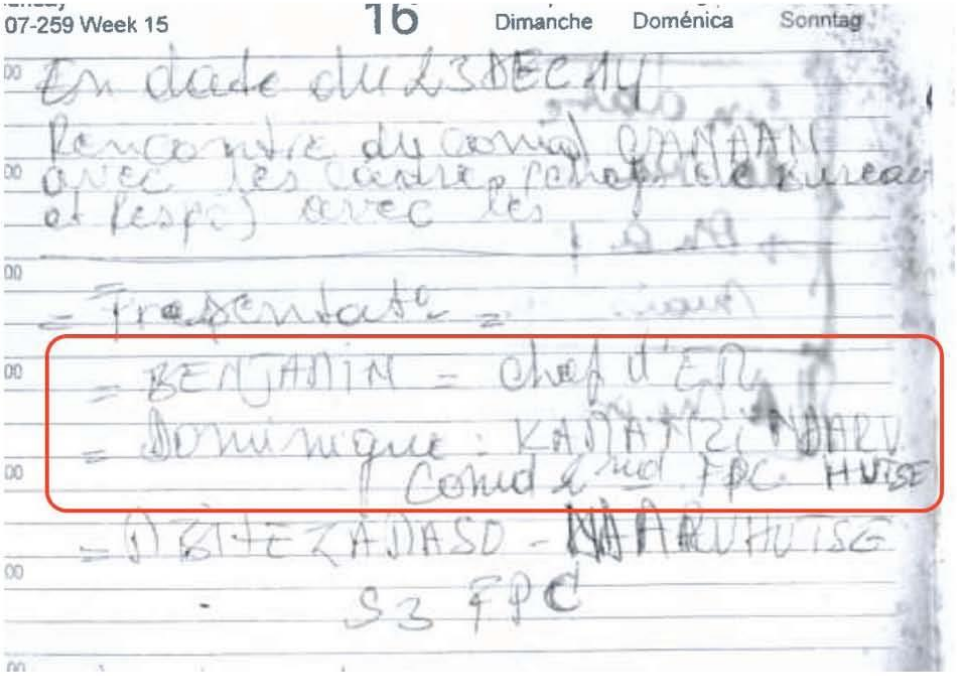

(Document recovered by MONUSCO, highlights by the Group)

Annex 20: FNL-Nzabampema and RED-*Tabara*

As previously reported by the Group (see S/2016/466 paras. 42-45), the *Forces nationales de liberation* (FNL)-Nzabampema branch continues to operate in eastern DRC with occasional incursions into Burundian territory. Led by "General" Aloys Nzabampema, a defector of the Burundian army, this armed group has recently lost in strength following joint operations by FARDC and MONUSCO. Currently, the FNL-Nzabampema's main operational theatre is Rukoko area. Nzabampema's deputies are "Colonel" Nestor Nizigama and "Colonel" Paul Abayisenga. A separate FNL faction works under "Major" Evelyne since her husband "General" Shuti Baryanka has been killed in 2016.

Since the Group's last final report, the *Résistance pour un état de droit* (RED)-Tabara has been continuously weakened due to internal discord, the lack of foreign support, FARDC operations and increasing hostility from local armed groups in the Ruzizi plain (see S/2016/466, paras. 33-41). RED-Tabara is currently highly mobile and based out of the Uvira hills. It collaborates with factions of the Banyamulenge armed group Ngumino.

Annex 21: FOREBU area of influence in 2017

While previously operating in the Tanganyika Sector, Fizi Territory, the FOREBU has, in early 2017, relocated a significant part of its effectives towards Uvira Territory, as indicated below. The respective areas of influence are approximations based on interviews conducted by the Group.

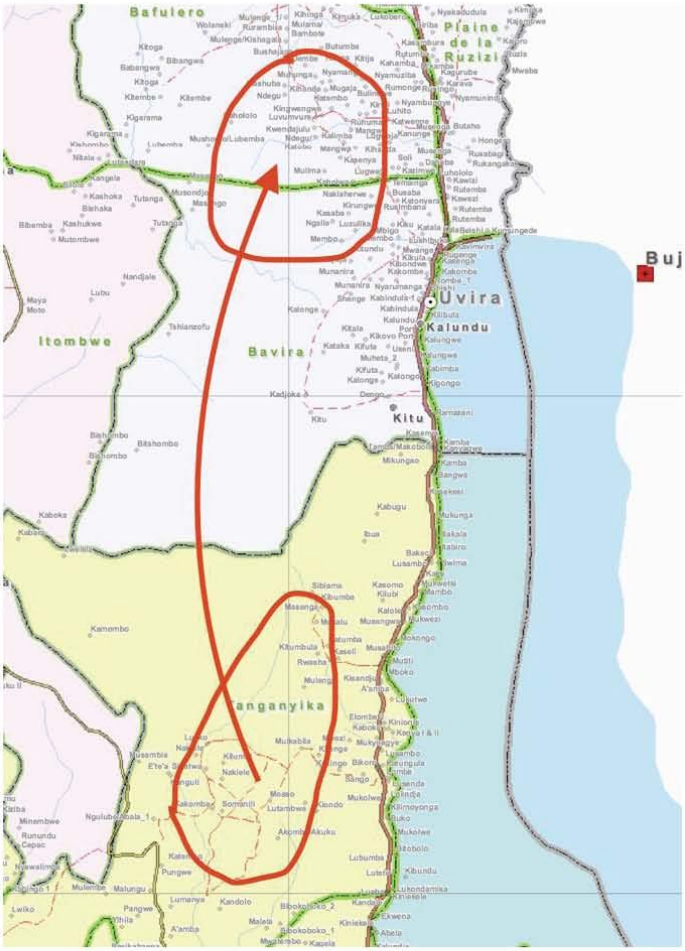

(Map by OCHA, edited by the Group)

(Forebu logo recovered by the Group)

Annex 22: ID cards of Ugandan nationals arrested for planning to join FOREBU

(Pictures recovered by the Group in February 2017)

Annex 23: Approximate structure of the Madina II camp complex of the ADF

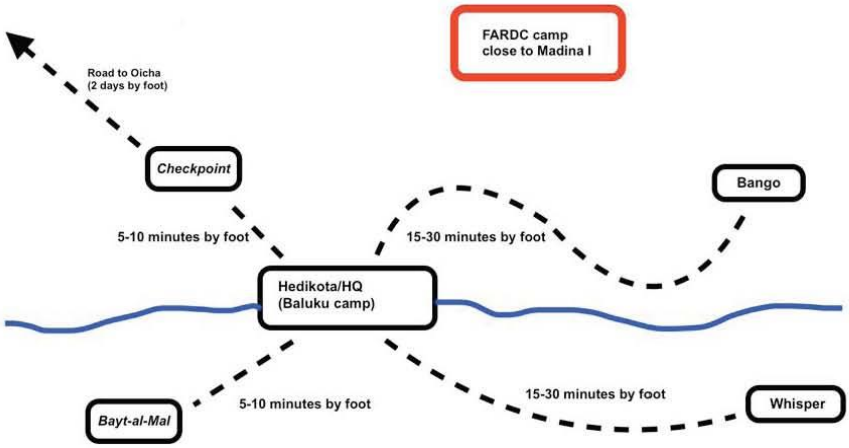

(Graphic based on interviews conducted by the Group)

Annex 24: Mai Mai Kilalo *dawa*

Several ex-combatants explained to the Group the key feature of the ritual to prevent bullets and blades from wounding combatants during fighting: recruits tiptoe on a weapon, as fellow Mai Mai use razorblades to tattoo them with the ashes of sacred plants. These ashes are also mixed with local beer to drink and water to sprinkle combatant bodies prior to an operation. The Group retrieved Kilalo's *dawa*, including alcohol and light drugs. For it to work, combatants must obey rules: no sleeping with menstruating women, no raping, no intercourse on the floor, no stealing, no lying, no urinating into running water, no washing unless with source water, no eating of certain vegetables. Other ex-combatants, including from Mai Mai Mazembe provided similar accounts. Ex-combatants interviewed by the Group said that the tattooing procedure continues to stigmatise them even after having demobilized.

(Pictures by the Group in March 2017)

Annex 25: Map of key Mai Mai groups operating around Butembo in mid-2017

The map indicates approximate zones of influence of Mai Mai Kilalo, northwest of Butembo, Mai Mai Corps du Christ, southeast of Butembo, as well as the much more decentralised Mai Mai Mazembe in southern Lubero Territory.

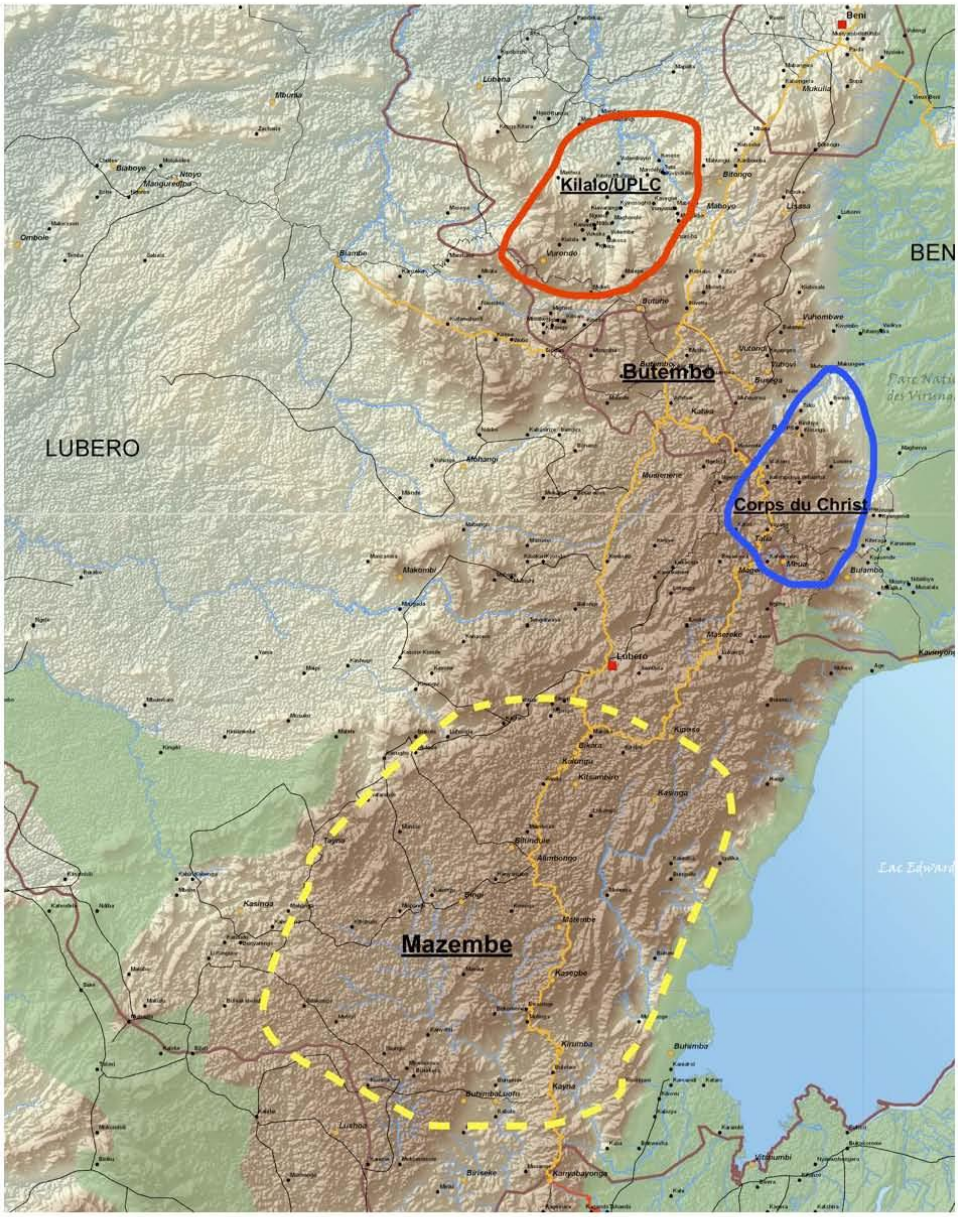

(Map by the United Nations, edited by the Group)

Annex 26: Mai Mai Kilalo (UPLC) taxation receipt, stamp and flag

a) Taxation receipt of Mai Mai Kilalo/ULPC

(Recovered by the Group in February 2017)

b) Mai Mai Kilalo/ULPC stamp and flag

(Pictures by the Group)

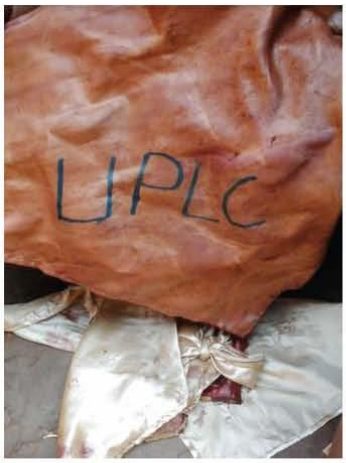

(Picture by MONUSCO, after the 19 December 2016 attack in Butembo)

Annex 27: Excerpts of the military justice report on the Luhanga massacre

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
JUSTICE MILITAIRE

AUDITORAT MILITAIRE SUPERIEUR
OPERATIONNEL DE NORD-KIVU
Cabinet du Substitut

Beni, le 10 /12/2016

N°AMG/OPS/.SM../D8a/16

Transmis copie pour information à:

- Monsieur l'Auditeur Général des FARDC à KIN/GOMBE ;
- Monsieur le Commandant 3ème Zone de défense à KISANGANI ;
- Excellence Monsieur le Gouverneur de la Province de Nord-Kivu à GOMA ;
- Monsieur le Commandant 34Région Militaire et Commandant Secteur OPS SUKOLA I Nord à BENI ;
- Monsieur le Commandant 3401Régiment à KIRUMBA ;
- Monsieur l'Administrateur du Territoire de LUBERO à LUBERO ;
- Monsieur le Chef de Bureau de la MONUSCO BENI à BENI ;
- Monsieur le Chef de Section Appui à la Justice MONUSCO BENI à BENI ;
- Monsieur le Chef de Section BCNUDH MONUSCO BENI à BENI ;
- Monsieur le Chef de Cellule des poursuites Judiciaires de la MONUSCO BENI à BENI.

2

Objet : Rapport relatif à la Mission Judiciaire effectuée à LUHANGA pour crime contre l'humanité par meurtre

A Monsieur l'Auditeur Militaire Supérieur Opérationnel de Nord-Kivu à GOMA

Monsieur l'Auditeur Militaire Supérieur Opérationnel,

J'ai l'honneur de vous transmettre en annexe le rapport d'enquête mené dans le village LUHANGA situé au sud du territoire de LUBERO.

Veuillez agréer, Monsieur l'Auditeur Supérieur Opérationnel, l'expression de ma respectueuse considération.

3

RAPPORT DE LA MISSION EFFECTUEE DANS LA LOCALITE DE LUHANGA, EN TERRITOIRE DE LUBERO

1. Rétroactes

En date du 27/11/2016, un massacre a été perpétré dans le village de LUHANGA. Le bilan de ce massacre annoncé par la presse, donne des chiffres qui varient entre 30 à 36 personnes tuées et plusieurs autres blessés.

Le 1e AVOCAT GENERAL des FARDC Chef de l'Action Publique, en mission à BENI, m'a instruit d'effectuer une descente sur le lieu du crime en vue de mener des enquêtes.

7.2. Communauté assaillante

Les assaillants ont été identifiés comme étant des Mai-Mai MAZEMBE, qui sont de la communauté NANDE.

7.3. Déroulement de l'attaque

Avant l'attaque du 27 Nov 2016, 2 personnes de tribu NANDE, avaient été tuées à cause de leur familiarité avec les HUTU du Camp de LUHANGA. Il s'agit de KASEREKA KISUKI et de KASEREKA VOITURE. Ces meurtres ont été imputés aux Mai-Mai MAZEMBE.

Le 27 Novembre 2016, 3 groupes de Mai-Mai MAZEMBE ont encerclé le camp et ont ouvert le feu, tuant et blessant sans discernement. Ils ont également pillé systématiquement le camp avant de se retirer. Il est à noter que les Mai-Mai MAZEMBE ont également attaqué la position FARDC, située à côté du camp de LUHANGA et ont délogé nos militaires.

7.4. Bilan de l'attaque

- 29 personnes habitant le camp LUHANGA tuées par balles (voir liste en annexe 1)
- 01 Mai-Mai MAZEMBE, non autrement identifié, tué par balles
- 15 personnes blessées (voir liste en annexe 2)

7.5. Personnes considérées instigatrices de cette attaque

- Le Sénateur VENANT TSHIPASA, qui, le 20 Juillet 2016, avait déclaré au marché de LUHOFU que les Mai-Mai MAZEMBE devraient être considéré comme gardien de la paix par les NANDE. Pour la population HUTU, ces propos ont encouragé les Mai-Mai MAZEMBE dans les actions menées contre la communauté HUTU ;
- Le Chef de localité BONE BEMBELEZA, Chef de localité BUNYAKA ESINGA, qui aurait déclaré au cours d'une réunion de sécurité que si les NANDE tuent les HUTU c'est parce que ils ont la même langue et les mêmes comportements que les FDLR

(Document recovered by the Group)

Annex 28: Anti-Hutu pamphlet circulated in February 2017 around Luhanga

While the Group cannot ascertain the tract's authenticity, it collected testimony on the circulation of such pamphlets during the period under review. The below tract threatens Rwandophone populations to leave the area around Luhanga within three days. Signed by "Jean-Marie who will finish with the Hutu", the Group was not able to authenticate the identity the author.

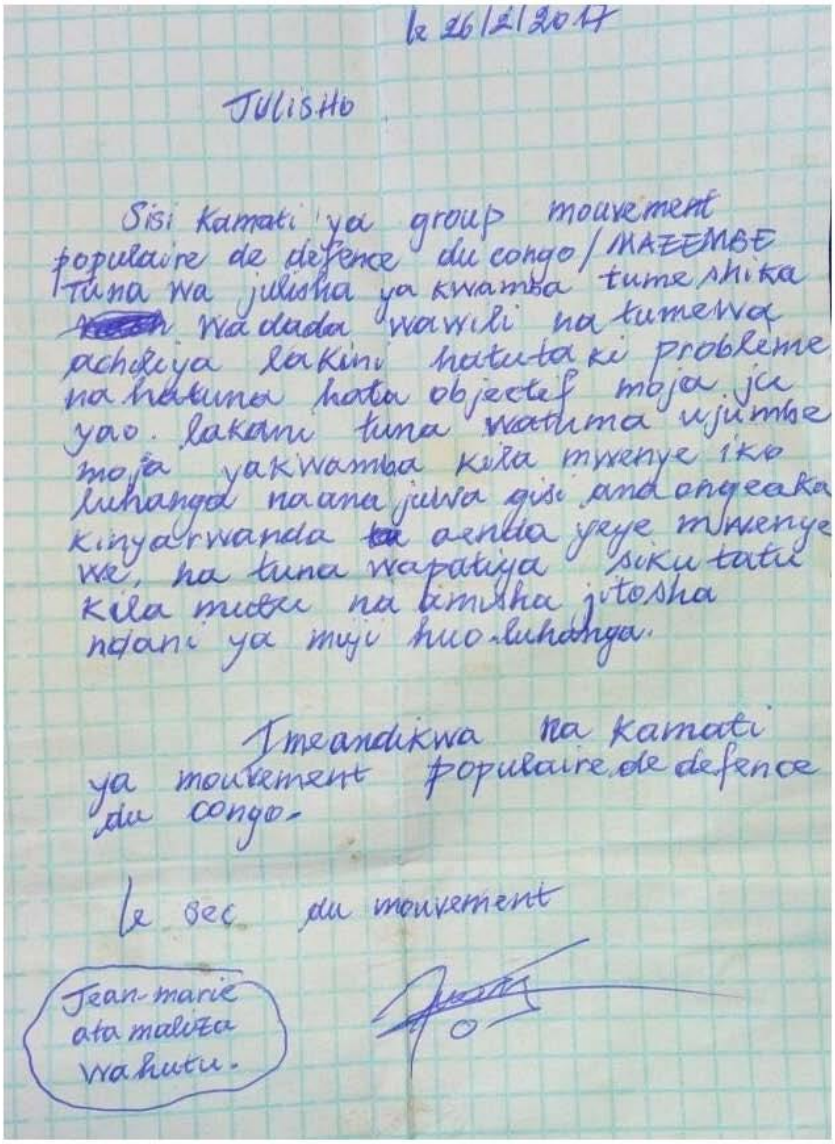

le 26/2/2017

JULISHO

Sisi kamati ya group mouvement populaire de defence du congo / MAZEMBE Tuna wa julisha ya kwamba tume shika wadada wawili na tumewa achilia lakini hatuta ki probleme na hatuna hata objectif moja ja yao. lakani tuna wathima ujumbe moja yakiwamba kila mwenye ike luhanga na ana juwa gisi and angeaka kinyarwanda ta aenda yeye mwenye we, ha tuna wapatiya siku tatu kila mutu na bimisha jitosha ndani ya muji huo luhanga.

Imeandikwa na kamati ya mouvement populaire de defence du congo.

le sec du mouvement

Jean-marie ata maliza wahutu.

(Document recovered by the Group)

Annex 29: Pictures of Mai Mai entering Beni on 15 October 2016

(Pictures recovered by the Group)

Annex 30: Press release by the Government of Uganda on 19 January 2017

M23 Press Release | Uganda Media Centre

19/1/2017

PRESS RELEASE

The Uganda Government would like to inform the public and the international community that the M23 rebels that have been cantoned at Bihanga Military Training School in Ibanda District since the Agreement of 2014 have been quietly escaping into the general public and some to unknown places.

Last night, the Uganda Security intercepted four (4) vehicles at Mbarara that were carrying 101 former M23 combatants who were travelling on their way to Democratic Republic of Congo (DRC).

These had disguised themselves as ordinary travelling passengers upon interrogation, it was established that they were part of the M23 former combatants who had been cantoned at Bihanga Barracks. These were stealthily leaving their gazetted place of abode contrary to the Agreement of 2014 and the protocols signed with the DRC Government.

Consequently, they were apprehended and are now being detained at Makenke Barracks, the second division Headquarters near Mbarara town. These 101 were following an earlier group of 40 that were discovered to have escaped seven (7) days ago and their whereabouts are not known.

Uganda would like to inform the public and international community that currently there are 270 former M23 combatants still cantoned at Buhanga.
We would like to restate our commitment to live by the agreements and obligations that were entered into in 2014.

Uganda will not and does not support any armed activities to distabilise the Democratic Republic of Congo.

We invite the media and observers to go to Makenke and conduct their own verification of these 101 former M23 detainees

Ofwono Opondo
Executive Director Uganda Media Centre

(Document recovered by the Group)

Annex 31: Crash of two FARDC Mi-24 helicopters near Mount Mikeno

a) Location of the crashes one and two

(Pictures by the Group)

b) Close-up pictures of the helicopters one and two

(Pictures by MONUSCO)

Annex 32: Press release of the Rwanda Defence Force

PRESS RELEASE

1. In the morning of 29 January 2017, a group of unarmed people claiming to be M23 combatants crossed into Rwanda through Rwanda-DRC common border, in Bugeshi Sector, Rubavu District. By 17:00 Hrs, 30 individuals had been registered.

2. According to information received from the combatants by Rwanda Defence Force, they claim that they are fleeing from combat action by DRC Armed Forces (FARDC).

3. The fleeing combatants have been seen by the International Committee of Red Cross (ICRC), and those requiring medical attention have been attended to by the ICRC, in accordance with International Humanitarian Law.

END

René Ngendahimana
Lt Col
Ag. Defence & Military Spokesperson

(See https://mod.gov.rw/news-detail/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=3352&cHash=a5ec7234777607ca9178d6168094ba13, last accessed on 15 June 2016)

Annex 33: Ex-M23 combatants captured by the Ugandan army in Bunagana

(Pictures recovered by the Group in February 2017)

Annex 34: PNDDR3 statistics

1. Statistiques globales au 22 mai 2017

SITES	SESSION 01 & 02								
	KITONA			KAMINA			TOTAL		
	Hom	Fem	TOT.	Hom	Fem	TOT.	Hom	Fem	TOT.
Installés physiques	1545	16	1561	2153	63	2216	3698	79	3777
En cours de reinsertion	463	8	471	402	6	408	865	14	879
TOTAL	2008	24	2032	2555	69	2624	4563	93	4656

SITES	SESSION 02 (ACTUELLEMENT DANS LES CPR)								
	KITONA			KAMINA			TOTAL		
	Hom	Fem	TOT.	Hom	Fem	TOT.	Hom	Fem	TOT.
En cours de reinsertion	463	8	471	402	6	408	865	14	879
TOTAL	463	8	471	402	6	408	860	14	879

2. Statistiques au 22 mai 2017 (suite)

répartition par groupe arme d'origine

GROUPE ARME	KAMINA	KITONA	TOTAL
FDC	2		2
FDDH/KAHIRA	4		4
FDDH/Kazinga		2	2
MM KIFUAFUA	2		2
MM KIVUE	2		2
UPDI		2	2
ADF/Congolais	1		1
ADN	1		1
FDC/GUIDE	1		1
FDDH/Kaniro		1	1
FDDH/NOEL	1		1
FOLC		1	1
FSP		1	1
LRA/Ougandais	1		1
MDCR	1		1
MM Bede/Fuliru		1	1
MM TSHUMA	1		1
Mushombe	1		1
NDC NDUMA	1		1
NDC/RENOVE	1		1
Nyatura Integr		1	1
RCD	1		1
SIMBA/FDS	1		1

GROUPE ARME	KAMINA	KITONA	TOTAL
RaihaMutomboki	38	149	187
Maï-Maï	59	70	129
Nyatura	57	54	111
FRPI	8	40	48
APCLS Janvier	28	15	43
M23	27	9	36
NDC/Cheka	4	29	33
Kata-Katanga		26	26
FDLR/FOCA	15	10	25
AUTRES		14	14
FPC Lafontaine/UPCP	1	13	14
FPD		9	9
UPCP/FPC	2	6	8
MM Yakotumba/Bembe		6	6
FDLR/FOCA/Rwandais		5	5
Nyatura Nyirag		4	4
Gumino-Tawimbi		3	3

CORPS DE CHRIST	2		2
MIRA	106		106
UPLD	13		13
MM CHINGINGI	11		11
MM Mazembe	11		11
MM MANU	3		3
MM NGANDO	1		1

3. Réintégration : Statistiques

- Installés Physiques (3777)

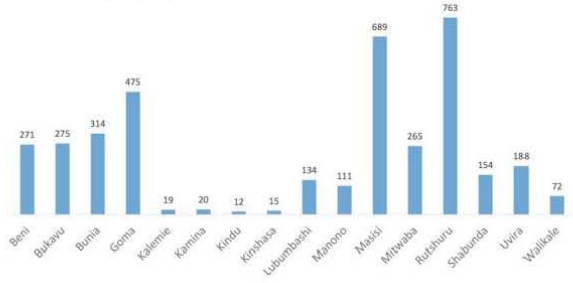

Observation

Goma	475			
Masisi	689	1927	3777	51%
Rutshuru	763			

22

(Documents provided to the Group by the UE-PNDDR)

Annex 35: Letter by ITRI Ltd to the Group

Telephone
+44 (0)1727 875 544

Fax
+44 (0)1727 871 341

Internet
http://www.itri.co.uk

ITRI Ltd
Unit 3, Curo Park, Frogmore,
St. Albans, Herts AL2 2DD, UK

Zobel Behalal
Acting Coordinator, GOE on the DRC pursuant to resolution 2293 (2016)
c/o Mohamed Sesay Kanja
Acting Secretary, Security Council Committee 1533 (2004)
United Nations Secretariat
TB-08041 A
New York
NY 10017
USA

Via email to: sesaym@un.org

14th June 2017

Dear Zobel,

Thank you for your letter dated 31st May 2017 of which we confirmed receipt on 8th June. As highlighted in previous correspondence, we have endeavoured to respond to your request in a timely manner although I hope that you can understand that we are obliged to prioritise on-going implementation activities, including management of important incidents impacting supply chains, over ad-hoc requests from external parties. This can make it impossible to meet short deadlines and we would highly appreciate that the GOE provides a minimum of one month for responses to future enquiries.

Request S/AC.43/2017/GE/OC.40

Your letter states that the GOE have found that iTSCi tags have been used to launder minerals from sites in Walikale and Shabunda sometimes under the control of armed groups (Mai Mai Simba and Raïa Mutomboki), or from non-validated sites.

Non-validated sites
Your enquiry implies that all non-validated sites are of the same level of concern as sites controlled by armed groups, however, this is not the case. Traceability is in place at many sites which do not have a current validation status.

The official validation process in the DRC has faced many delays. The original need for joint visits means that missions can be costly, long and difficult to organise. There have been many occasions when some organisations who wish to participate (for example IOM or BGR) have not been able to agree dates for visits due to limitations in budget, staff or because the mission would be to a complex area.

The process of validation is therefore still in progress, not all 3T sites in DRC have been visited by a validation team, even on a single occasion. While many sites have been validated in the past, the

validation arêtes are valid only for a 6 month period and most previously validated sites can no longer be considered to have a validation status since this period has expired.

Being a 'non-validated' site does not automatically mean that circumstances at the mine are unknown since alternative means for due diligence are possible. iTSCi was established prior to the start-up of official validations and gradual regularisation is still underway; validation teams have not visited all iTSCi sites within the past 6 months period, nevertheless, **iTSCi baselines and continuous monitoring visits at every of our sites ensure issues, such as armed group presence, are known and reported.**

The DRC Government is aware that regularisation of the validation process needs to be completed, and, that the validation process faces challenges of speed and cost. Their concern resulted in the Arrêté Ministériel N°0919/CAB.MIN/MINES/01/2015 du 29 Octobre 2015 fixant les procedures d'inspection, de qualification et de validation des sites miniers des filières aurifères et stannifère en République Démocratique du Congo, which introduced a more flexible approach to validation, allowing mine inspectors and/or traceability schemes to perform visits and report to the Minister. This was to move to a more cost effective and sustainable approach. In accordance with 0919 Arrêté, iTSCi is currently working on performing validation visits to some sites prior to implementation of traceability/due diligence.

There are of course other sites which are **neither validated, nor approved for iTSCi implementation.** One example is Kachuba site, Nzibira, our visit to which revealed possible involvement of FARDC which is not yet resolved.

The above represents our understanding of the reality on the validation process. In finalising your report, we request that the GOE avoids implying that all non-validated sites may be high risk, and includes exact details of site names which are a concern in order to allow proper evaluation of the evidence in the report, as well as future follow-up/mitigation.

Laundering

Your letter states that iTSCi tags have been used to launder minerals from Walikale, sometimes sourced from sites under the control of armed groups, and enquires as to whether we are aware of this reality. Since there is no information contained in your letter regarding tag numbers, locations, dates or other key reference points we can neither respond in detail, nor take any action on GOE allegations of risk. However, we are happy to confirm that we are fully aware of potential risks to 3T supply chains across the central African region, including the potential for illegal, criminal or corrupt activity that may raise the risk of connections between armed groups and iTSCi minerals or companies. iTSCi references the OECD guidance and categorises Annex II risks which include 'fraudulent misrepresentation of the origin of minerals' para 11, and armed groups and security services, para 3-10.

It is because we recognise that such risks are in reality likely, are complex to manage, and can never be completely eliminated, that we put in place many different measures to monitor for such risks and to mitigate them in an appropriate way. The key tools in managing risks is the iTSCi incident management system and our follow up with stakeholders at all levels and of all types. Information on potential incidents is available from our field staff who have a continuous presence in the area, as well as via a whistleblowing mechanism and other communications.

Walikale

According to verbal information and testimonies, Maï-Maï Simba, and sometimes the self-proclaimed 'General' Mando, were present at or around Kalay Boeing (KB) camp at several occasions in the past months; specifically 7-9 January 2017 and 23 January-3 February 2017.

Tagging was suspended on 7 January 2017 when Mai Mai Simba arrived at the camp [Incident NK-2017-0003]. We can confirm that the suspension occurred on 7 January not on 17 January 2017 as stated in your letter – although see below regarding mis-used tags.

On 9 January, Mai-Mai Simba reportedly collected money from each person present at the camp/village of KB site before leaving. Miners were allegedly at the mine site and not present at the camp at the time of the taxation. There are no reports or evidence to indicate that miners paid the Mai Mai Simba directly. However, taking into account that traditional authorities including the chief of locality and land owners apply local taxes including on mining activities, and considering that traditional authorities gave money to the Mai-Mai Simba, there is a recognised risk of indirect support to the Mai-Mai Simba.

One unarmed Maï-Maï Simba fighter was later reported to have been seen at KB camp on 1 January 2017 and to have reportedly received money from traditional authorities at the camp during a New Year celebration [Incident NK-2017-0003].

For security reasons, ITSCi field staff left KB camp at the time Maï-Maï Simba arrived which left ITSCi tags and logbooks under the control of the SAESSCAM agent at the site. Both parties signed a written declaration to confirm the suspension of tagging, including the reference numbers of tags and logbooks handed over to SAESSCAM. This statement stipulated that **no tags should be used until further notice by ITSCi**, but unfortunately, the SAESSCAM and Divimines agents mi-used 73 of these mine tags at KB [Incident NK-2017-0014].

All exporters were informed about the incidents. Information was also provided on the mine tag numbers mi-used by SAESSCAM, with the request to segregate the minerals when/if received at exporter facilities in Goma. To date, 68 mine tags have been located at two exporters in Goma, North Kivu. All associated minerals were segregated by the exporters and no authorisation for export has been provided by the authorities. Five mine tags have not yet appeared in the supply chain.

A range of stakeholder meetings and communications proceeded in the early months of 2017 and tagging was resumed on 12 April 2017 following improvement of the situation. For example, the security situation at and around KB had been reassessed and found to be more positive, and, mitigation measures including sensitisation of traditional authorities, and steps to reduce the risk of future payments from traditional authorities to Mai-Mai Simba, had been taken. As long as these mitigation measures are respected, and no other incident happen, these minerals can be exported from the DRC.

In March 2017, ITSCi put in place strengthened measures of tag distribution in Walikale to further reduce possible misrepresentation or origin of minerals from non-ITSCi sites [Incident NK-2016-157]. These measures allowed the provincial authorities to uncover illegal transport of untagged minerals in Walikale territory and the presence of large quantities of stocks in several negociants depots. This mineral is considered to have been sourced from Bisie mining area which is not validated, but on which there have been no recent reports of armed group activity. Recent high level stakeholder

discussions resulted in an agreement for ITSCi to tag minerals mined in Bisie for a period of 7 months during which artisanal miners will be encouraged to move away from the Alphamin Bisie concession.

Luntukulu

ITSCi is aware of potential risks of minerals from non-ITSCi sites in Luntukulu and/or in Shabunda being fraudulently tagged in or around Nzibira town. For example, such risks were recorded and reported in ITSCi incident SK-2016-0065 in April 2016. Such risks are not unexpected due to the slow pace of official validation of nearby sites, and in particular, stakeholder disagreement over recognition of informal mining on the Banro concession.

3T mining activities have always occurred around Luntukulu, including on the Banro private concession. A number of stakeholder groups consider that formalisation of those miners and implementation of traceability would be a step forward, however other stakeholders are of the opposite opinion. Efforts to reach an agreement have been underway for several years without success, making it difficult to mitigate risks of fraud.

Nevertheless, the situation on the concession is well understood, and **there are no armed groups or state security forces reported in that concession**. Discussions between Banro and provincial authorities have been underway in order to allow artisanal miners to officially carry out activities in some areas of the concession in the same way as has been agreed at Bisie. This would further allow these 3T minerals to be tagged and controlled. In November 2016, the Provincial Minister of Mines sent an official letter to Banro, asking for their agreement in that regard but no actions had been taken by the end of the year.

Various allegations of minerals from non-validated or non-approved sites entering the ITSCi supply chain in the area have been made, but none have been confirmed with appropriate evidence. There have also been no known cases of minerals directly or indirectly supporting state or non-state armed groups, then fraudulently entering the ITSCi supply chain. The incident mentioned above was therefore closed as unresolved in December 2016.

On 12 January 2017, during a provincial stakeholder (CPP) meeting, the concession owner promised to give a favourable decision to allow formalisation of 3T mining by the end of February. However, no decisions have so far been made. There has also been a lack of engagement from provincial authorities to hold the expected regular CPP meetings or to follow-up on this issue. Therefore, in order to ensure continuous follow-up on this situation and risks of minerals from non-approved sources entering the ITSCi supply chain, a new incident was open in 2017 [Incident SK-2017-0056].

ITSCi has also noted risks of minerals from non-approved sources allegedly entering the ITSCi supply chain in Nzibira. Two incidents were opened for two specific sites; SK-2017-0124 regarding minerals tagged at Chembeke sites; and SK-2017-0146 regarding activities at Tshosho site, both located in Walungu territory. Exporters were informed about these incidents and the risks present for those sites, and those exporters performed and provided risk analysis and due diligence for the minerals purchased from those sites, including with supplementary information from their own visit reports.

In neither case was there was any information to suggest, nor confirmation, that minerals were coming from mine sites controlled by non-state armed groups. Both incidents were closed as unresolved or inconclusive in May 2017.

To further mitigate such potential risks, ITSCi is also strengthening the management of tag and logbooks in South Kivu through a multi stakeholder tag management system. In future tags will not

be allocated only to the state agency such as SAESSCAM, but jointly to the state agency and the responsible cooperative.

Shabunda

iTSCi has been aware of, and received, various rumours regarding minerals originating in Shabunda, apparently transported to Bukavu by air and illegally tagged there. The parties alleged to be involved were negociants and provincial SAESSCAM and Division of Mines authorities. As a result of information shared on these rumours, a delegation from national authorities visited Bukavu in September 2016 and the provincial directors of SAESSCAM and Division of Mines were called back to Kinshasa. While they later returned to their positions there have been **no other similar rumours following this action**, and the incident was therefore closed as inconclusive in January 2017 for lack of evidence [Incident SK-2016-0066].

iTSCi first implemented tagging with the authorities at 5 mine sites in Shabunda territory in August 2016 and between that time and December 2016, only one security incident (involving road bandits) was recorded in the relevant implementation area. Mitigation measures were taken to reinforce security on a transport route and the incident was closed as resolved in March 2017 after the security situation had improved [Incident SK-2016-0134].

Additional validation missions have taken place in 2017, although delayed due to factors mentioned above. The validation team recommended validation of 27 mine sites, including 26 sites for 3Ts, but this has not yet been signed by the Minister.

At the end of 2016, the iTSCi whistle blowing system was also extended to Shabunda, but to date, no information has been received in relation to possible tagging of unapproved minerals/sites in Shabunda.

Note that the involvement of armed groups in Shabunda seems more related to the gold trade, as highlighted by the Global Witness report published in July 2016 "River of Gold" [Incident SK-2016-0094]. ITSCI also directly noted the involvement of armed groups at the gold sites of Moba and Lukonyaola in 2017 although this did not concern 3T's or ITSCI sites or minerals [Incident SK-2017-0017].

Request S/AC.43/2016/GE/OC.31

The GOE requested an update on the above point regarding information sharing. In my last email of 16 Feb 2017 I mentioned that we were consulting with our partners in governments on the potential MOU as any agreement would require their approval. This would be followed by a consultation with our member companies. It is unfortunate that this is a slow process however please be re-assured that we have not forgotten the proposal and still support the general concept of closer cooperation.

We have since received comment from Minister Kabwelulu, DRC who confirms that to support transparency he has no objections to sharing information between ITSCi and GOE, providing that the DRC Government is assured of receiving such information in advance. This raises some challenges for us in terms of cost and resourcing since all communications to the DRC Government must of course be in French, while the working language of ITSCI documentation for the supply chain is of course English. A significant additional translation budget would be required to put in place closer cooperation with the GOE which our members across industry may not view as a priority use of funds; this issue is yet to be resolved.

We have also discussed the request with Minister Biruta, Rwanda. Our MOU with the Government signed in 2010 notes that "...both parties will work to agree on a general policy on what data may or may not be made available to official bodies such as the UN Group of Experts, and/or to other interested parties and/or to the general public before such information is released. We are still working on a mutually agreed framework for sharing information.

The 3T sector in Burundi has not been very active in the past 2 years so we have not discussed this request with the Government there. However, production is now re-starting and we will also communicate with them about your request at an appropriate time.

The next step, should we be able to locate funding for additional required translations, would be to move ahead with an MOU with the GOE which relates to information on companies within the DRC. We can also make further enquiries with the Government of Burundi and continue discussion with Rwanda. We would be pleased to work towards establishing a positive relationship and greater level of information exchange with the Group and hope that further discussion may ultimately lead to a successful conclusion.

Response to GOE report S/2016/1102

The last GOE report stated (para 84) that tagging was suspended at sites in Masisi after the GoE sent letters to three exporters, and as a result concluded that stakeholders cannot solely rely on validation procedures or on official norms to guarantee that the minerals are conflict-free.

We would agree with the second part of that statement, that official validation cannot be relied upon, since it represents the situation at any mine at the time of the validation visit and does not assist in monitoring any change in that situation or what risks arise. This is the reason why ITSCi finds it essential to have a continual on the ground presence (as also recommended in the OECD DDG).

The first statement is **not correct as tagging was suspended prior to any letters** from the GOE.

We would like to make the following clarification of events and actions for correction in the next GOE publication;

20 Oct 16:	the incident was reported by our field staff who witnessed the situation together with SAESSCAM agents
22 Oct 16:	an incident report was opened
22 Oct 16:	Provincial authorities, ANR and FEC were informed during a meeting in Goma
24 Oct 16:	all tags and logbooks were withdrawn from the 3 mine sites
25-26 Oct 16:	Signal Mining and Metachem were informed by ITSCi and requested to segregate purchased minerals from this sector
11 Nov 16:	GoE sent the letter to exporters

Note that CMM was not informed about the incident in October, as they had not purchased any minerals from this sector in that month; they only had purchased minerals in August 2016, at a time where the security situation was good and when there had been no report of presence of armed group in the sector. On 17 Nov 2016 we informed CMM of the letter from the GoE and related information since the letter had been sent to an email address that was not current. We also ensured other exporters had received the GOE letter.

Note that CMM was named in para 83 of the French version of the GOE report, but not in the English version.

The UN report further says, para 82, that members of the armed group "Guides" were present at mine sites and, according to a stakeholder working in mining and a representative of the civil society, received money from miners working at mine sites in Mahanga. According to annex 28, these "Guides" were later split in several sub-groups, respectively led by "General" Luanda (who renamed his groups Forces de Défense du Congo, FDC), "Generals" Mbura and Bwira (who refer themselves as Guides-Mouvement acquis au changement, MAC). These "Generals" are all named in our incident update reports.

Also, note that the UN report includes in its annexes (Annex 29, pp. 73-75) a copy of the answer sent by Signal Mining which mentions that they had been informed by ITSCi on 25 October prior to receipt of the GOE letter and the incident report number. Signal Mining further wrote that ITSCi informed all authorities and stakeholders during meetings on 22, 26 Oct and 12 Nov.

While the GOE remarked in para 82 that elements from the armed groups "received money from the mining actors operating at the sites in Mahanga" we do not as yet have any evidence to substantiate that point.

Note that there was also a mis-use of tags in this case, 9 mine tags were used by a SAESSCAM agent despite suspension of tagging by ITSCi and while all tags and logbooks had already been withdrawn from the site, and were located at the SAESSCAM office [Incident NK-2016-0123]. All exporters were informed about the incident and expected to segregate the minerals if received at their facilities. After several months of investigation, the minerals were located at CMM in April 2017 and segregated. The delay in locating these tags was due to the fact that CMM had closed their facilities for several months and started to purchase minerals again only in April 2017.

Discussions between ITSCi, state agents (Division of Mines and SAESSCAM), cooperatives, and companies had already taken place in April to discuss the iTSCi procedures in general and also review the security situation in Nyamaboko sector. Such risks of minerals from this sector brought to other ITSCi areas for tagging were raised and discussed, but so far, although no evidence was found, exporters committed to looking at such risks closely [Incident NK-2017-0134]

Should you have specific questions relating to the operation of the ITSCi Programme, its mines or its members please do contact me again. We are keen to assist in verification of any information you have and encourage sharing and discussion before publication of comment by the GOE to avoid inaccuracies and subsequent misunderstandings or need for correction.

We would be happy to further discuss with the group any aspects of our response that may not be clear or which require further clarification, either through in-person meeting or other means.

Yours sincerely,

Kay Nimmo,
Manager of Sustainability and Regulatory Affairs, ITRI Ltd, &
ITRI Representative to the iTSCi Governance Committee

Annex 36: Tagging in Walikale Territory

a) Validated mining sites around Bisie (Ndjingala, Mubi and Walikale are trading centres)

(Map by the International Peace Information Service, edited by the Group)

b) Tagged minerals from sites around Bisie

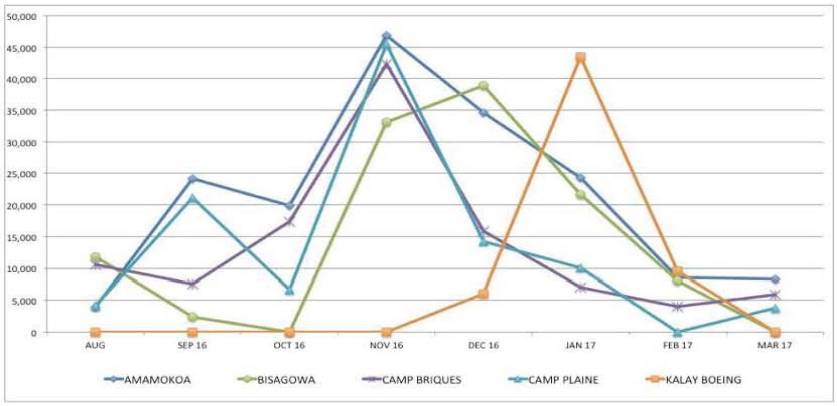

SITE	SEP 16	OCT 16	NOV 16	DEC 16	JAN 17	FEB 17	MAR 17
AMAMOKOA	24,120	19,926	**46,884**	34,695	24,353	8,581	8,275
ANIGISI	117,195	70,554	**0**	10,027	23,895	8,502	5,018
BISAGOWA	2,356	**0**	**33,067**	38,968	21,718	8,026	**0**
CAMP BRIQUES	7,558	17,425	**42,310**	15,842	7,017	4,000	5,962
CAMP PLAINE	21,148	6,708	**45,408**	14,230	10,015	**0**	3,713
KALAY BOEING	**0**	**0**	**0**	6,013	43,508	9,513	**0**
LUBILINGA	27,609	18,292	26,916	32,916	16,034	5,005	9,770

(Graph by the Group, based on the table compiled from iTSCi logbooks)

Annex 37: EPEM warehouse location and concession claim

a) EPEM warehouse coordinates

b) EPEM's claim to Nyakoba concession

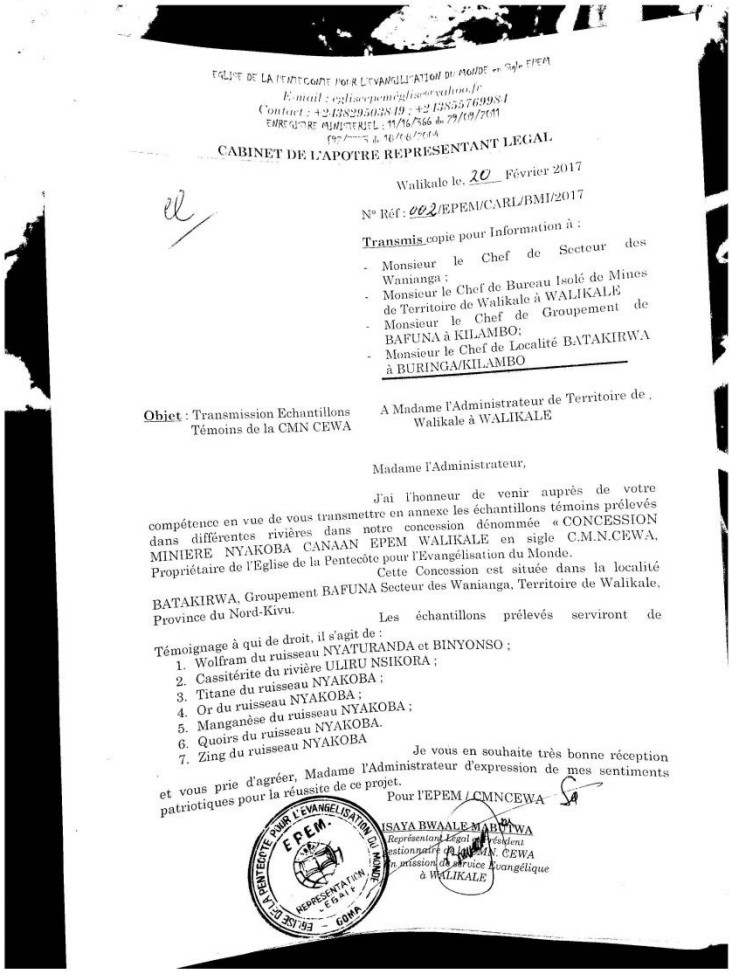

EGLISE DE LA PENTECOTE POUR L'EVANGELISATION DU MONDE en Sigle EPEM
E-mail : eglisepem@hotmail.fr
Contact : +243895038419 ; +243855769984
ENREGISTRE MINISTERIEL : 11/16/566 du 29/09/2011
[illegible] du 16/6/2014

CABINET DE L'APOTRE REPRESENTANT LEGAL

Walikale le, 20 Février 2017

N° Réf : 002/EPEM/CARL/BMI/2017

Transmis copie pour Information à :

- Monsieur le Chef de Secteur des Wanianga ;
- Monsieur le Chef de Bureau Isolé de Mines de Territoire de Walikale à WALIKALE
- Monsieur le Chef de Groupement de BAFUNA à KILAMBO;
- Monsieur le Chef de Localité BATAKIRWA à BURINGA/KILAMBO

Objet : Transmission Echantillons Témoins de la CMN CEWA

A Madame l'Administrateur de Territoire de Walikale à WALIKALE

Madame l'Administrateur,

J'ai l'honneur de venir auprès de votre compétence en vue de vous transmettre en annexe les échantillons témoins prélevés dans différentes rivières dans notre concession dénommée « CONCESSION MINIERE NYAKOBA CANAAN EPEM WALIKALE en sigle C.M.N.CEWA, Propriétaire de l'Eglise de la Pentecôte pour l'Evangélisation du Monde.

Cette Concession est située dans la localité BATAKIRWA, Groupement BAFUNA Secteur des Wanianga, Territoire de Walikale, Province du Nord-Kivu.

Les échantillons prélevés serviront de Témoignage à qui de droit, il s'agit de :

1. Wolfram du ruisseau NYATURANDA et BINYONSO ;
2. Cassitérite du rivière ULIRU NSIKORA ;
3. Titane du ruisseau NYAKOBA ;
4. Or du ruisseau NYAKOBA ;
5. Manganèse du ruisseau NYAKOBA.
6. Quoirs du ruisseau NYAKOBA
7. Zing du ruisseau NYAKOBA

Je vous en souhaite très bonne réception et vous prie d'agréer, Madame l'Administrateur d'expression de mes sentiments patriotiques pour la réussite de ce projet.

Pour l'EPEM / CMNCEWA

ISAYA BWAALE MARITWA
Représentant Légal et Président
Gestionnaire de la CMN. CEWA
En mission de service Evangélique
à WALIKALE

EGLISE DE LA PENTECOTE POUR L'EVANGELISATION DU MONDE EPEM REPRESENTATION LEGALE GOMA

(Document recovered by the Group)

Annex 38: Transport fraud detected at Kashebere control point

On 23 March 2017, Théophile Kambale, a driver of the humanitarian non-governmental organisation "ALDI", was stopped at Kashebere checkpoint and found in possession of one ton of cassiterite hidden in its TATA vehicle (plate number 3303 AB / 19). The minerals were seized "as a temporary measure" by the mining authorities of the DRC.

On 7 February 2017, a négociant from Mubi, Morefu Karati, was arrested by authorities for transporting six tons of tagged cassiterite from Bisie while declaring only five tons on the transport manifest compiled by SAESSCAM in Mubi. The fraud was discovered by manually counting the bags, the vehicle seized and sent to Goma (see statement below).

On the same day, a Toyota Hilux pickup was also caught transporting two tons of cassiterite from Bisie instead of the 750kg declared in the accompanying SAESSCAM documentation.

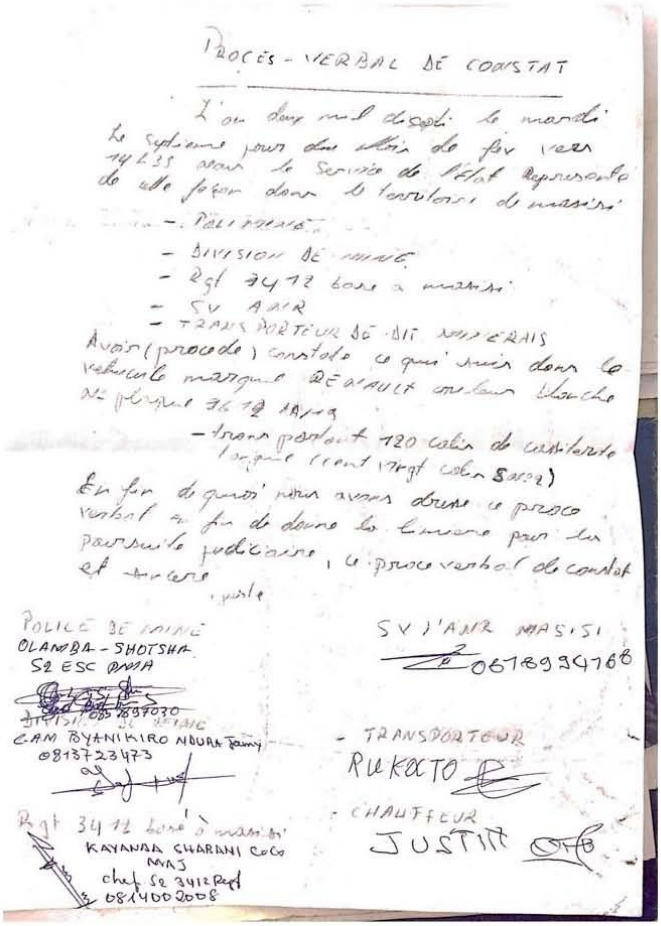
PROCÈS - VERBAL DE CONSTAT

POLICE DE MINES
OLAMBA - SHOTSHA
S/ESC MASA

SV J'ANR MASISI
0678934768

- TRANSPORTEUR
RUKOCTO

- CHAUFFEUR
JUSTIN

CAM BYANIKIRO NDURA Jimmy
0813723473

Rgt 3412 basé à MASISI
KAYANDA CHARANI COCO
MAJ
chef SE 3412 Rgt
0814002008

(Document recovered by the Group)

Annex 39: Handover of tags from SAESSCAM to ITRI Ltd staff

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO
MINISTERE · DES MINES
SAESSCAM NORD-KIVU
BUREAU DE MASISI

Rubaya, le 03/11/2016

N · 03/11/2016

Concerne : Transmission
Décharge de la remise et reprise du matériels de traçabilité du Sites d'axes Ngungu, Kibabi, Karuba et Nyabiondo.

Transmis copie pour information à :
- Monsieur le chargé de l'Administration et Finance ai du SAESSCAM MASISI à Rubaya

A Madame le Chef de Bureau ai du SAESSCAM/NK, Bureau de Masisi à Rubaya,

Madame le Chef de Bureau,

Nous avons l'honneur de vous transmettre en annexe de la présente le dont l'objet est repris en marge.

Veuillez agréer ; Madame le Chef de Bureau, l'expression de nos sentiments de franche collaboration.

Pour le SAESSCAM/NK, Bureau de MASISI
MUNYOLERE LUHEMBA Justin
Chargé de Techniques et Opérations

(Document recovered by the Group)

Annex 40: Letter from COMIPCC to the Chef d'antenne minière in Nyabiondo

On 19 December 2016, the director of the mining cooperative COMIPCC wrote to the Chef d'antenne minière (the local representative of the Ministry of mines) in Nyabiondo to pledge for the release and tagging of 1,700kg of cassiterite from the suspended sites in Mahanga they have in their warehouse in Nyabiondo. The letter refers to the 421kg of cassiterite from the same sites tagged by SAESSCAM on 30 October 2016.

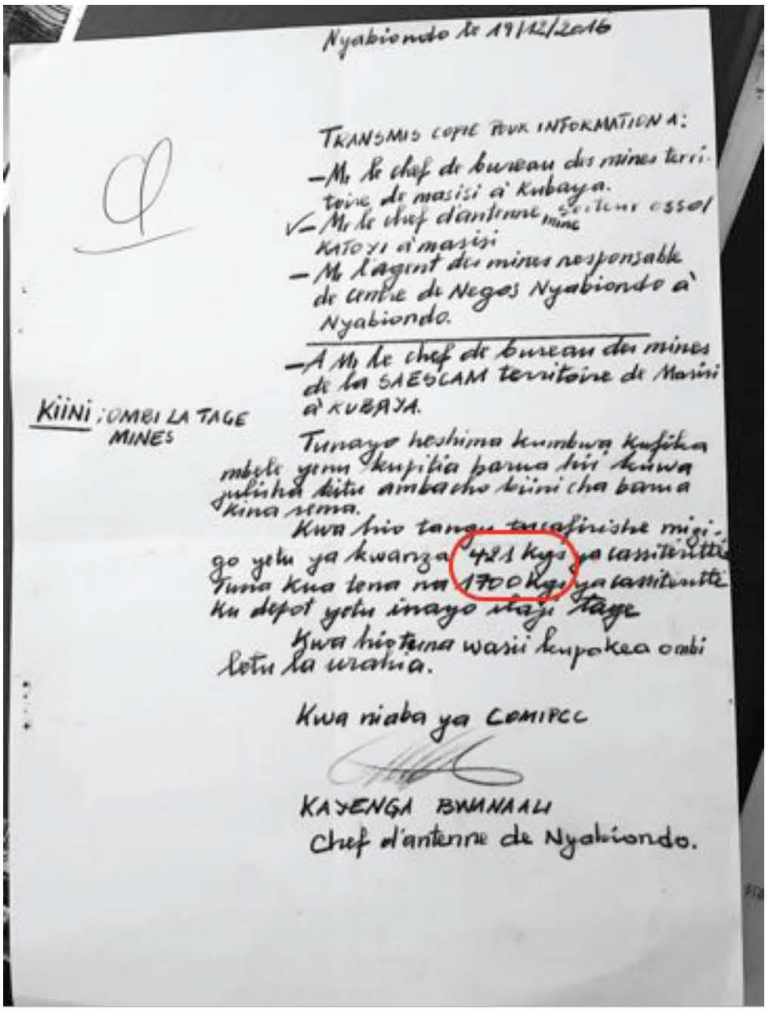

Nyabiondo le 19/12/2016

TRANSMIS COPIE POUR INFORMATION A:
- Mr le chef de bureau des mines territoire de masisi à Kubaya.
- Mr le chef d'antenne minière KATOYI à masisi
- Mr l'agent des mines responsable de cimbe de Negos Nyabiondo à Nyabiondo.

- A Mr le chef de bureau des mines de la SAESCAM territoire de Masisi à KUBAYA.

KIINI : OMBI LA TAGE MINES

Tunayo heshima kumbwa kufika mbele yenu kupitia panua hii kuwa julisha kitu ambacho kiini cha barua kina sema.

Kwa hivo tangu tuafinishe migo yetu ya kwanza 421 kgs ya cassiterite Tuna kua tena na 1700 kgs ya cassiterite ku depot yetu inayo itaji tage

Kwa hiyo tena wasii kupokea ombi letu la uratia.

Kwa niaba ya COMIPCC

KAYENGA BWANAALI
Chef d'antenne de Nyabiondo.

(Document recovered by the Group, highlights by the Group)

Annex 41: Ugandan measures to stop the sale of smuggled gold

5. **Measures to stop illegal importation of Gold:**

Uganda is a signatory to the ICGLR Pact on Security, Stability and Development which contains a Protocol Against the illegal Exploitation of Natural resources and it has ratified both the Pact and the Protocol. The Protocol's central tool is the establishment of a Regional Certification Mechanism.

Cabinet approved a bill for the domestication of the provisions of the Protocol on the Fight against the Illegal Exploitation of Natural Resources. The bill was recently presented to the Sectoral Committees of Foreign Affairs and Defense. The bill awaits tabling before Parliament.

The domestication of the ICGLR protocol is in the final stages of completion and once complete a more comprehensive due diligence mechanism such as the Regional Certification Mechanism will be implemented in a bid to curb illegal exploitation of natural resources.

Other related actions being undertaken include measures to ensure that before an import permit is issued for a consignment to be imported into Uganda, the entity intending to import is required to present an export permit and Certificate of Origin from the originating country of the consignment. This is a measure to make sure that consignments that officially enter Uganda are recognized by the originating country.

Uganda has also encouraged and attracted private sector investment in the gold sector in a bid to formalize it, enhance traceability and responsible sourcing of gold. The establishment of the refinery by African Gold Refinery (AGR) in Uganda is testimony to the response to attract investments to formalize the sector.

(Extract of a letter dated 19 June 2017 from the Government of Uganda addressed to the Group)

Annex 42: Non-declaration of 150 kilograms of gold

Dubai Customs Department

دائرة جمارك دبي

نموذج تحويل إلى قسم القضايا الجمركية بإدارة الشؤون القانونية

Referral Form to the

Customs Cases Section at the Legal Affairs Department

Customs Case No :

تاريخ القضية الجمركية

Seizure Report No : PT1A/2015/364 رقم محضر الضبط:

2015/09/14 تاريخ محضر الضبط

(Dept./ Center): عمليات المسافرين - مبنى 1

Company Name: ELYSEE KANINI CHIBALONZA

Subject: تهريب

Dept./ Center Remarks: التوقيع

For Customs Matters Section Use Only

Brief Summary: & Legal Conditioning

Decision

Employee's name & Signature

مدير إدارة الشؤون القانونية

مدير المكتب الفني للتشريعات والسياسات

Matters Section at the Legal affairs Department

Tel.: 3023473 - Fax: 3452631

Reference to 150 kilograms of gold

(Document provided to the Group by the Government of the UAE, highlights by the Group)

Annex 43: Travel records of Ms. Elysée Chibalonza from 2016 to 2017

Subject: UN Group of Experts on DRC request for travel information of Ms. Elysee Kanini Chibalonza

Reference is made to letter dated 28 March 2016 with ref. no. S/AC.43/2015/GE/OC.19 by Security Council committee established pursuant to resolution 1533(2004) concerning DRC requesting travel information about Ms. Kanini.

Upon receipt of the letter, we have checked all documents and travel history of the individual. Based on our investigation of the matter, we would like to summarize our findings and kindly request your good office to communicate the information to the coordinator of the group of experts accordingly:

1. The start date and place of Ms. Kanini travel on ET 612 flight are 13/09/2015 and Lubumbashi respectively.
2. Regarding list of all trips Ms. Kanini made on Ethiopian Airlines since January 2015, the individual has made a total of 17 trips from January 2015 t0 March 2016 and the points of departure of all the trips is Lubumbashi and the final destination is Dubai. The dates of travel are 6/1/2015, 06/02/2015, 20/2/2015, 13/2/2015, 27/3/2015, 29/4/2015, 24/5/2015, 14/6/2015, 28/6/2015, 03/8/2015, 04/10/2015, 04/11/2015, 06/12/2015, 27/12/2015, 13/1/2016, 5/2/2016 and 8/3/2016.

Finally, Ethiopian Airlines would like to assure Your Excellency and the Esteemed UN Panel of Experts, that Ethiopian Airlines has always been transparent and sincere in carrying out its legal compliance and social responsibilities and as a good corporate citizen, confirm that, as always, it will continue complying with any relevant and applicable UN Security Council Resolutions.

PNR_Locator	PrimaryDocNbr	CustomerFullName	CouponStatus	MarketingAirlineCode	MarketingFlightNbr	ServiceStartCity	ServiceEndCity	ServiceStartDate
TMMAAY	0712114574196	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-04-26
TMMAAY	0712114574196	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	600	ADD	DXB	2016-04-26
TMMAAY	0712114574196	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	613	DXB	ADD	2016-04-29
TMMAAY	0712114574196	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-04-29
NGGQLA	0712114884770	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-06-12
NGGQLA	0712114884770	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	600	ADD	DXB	2016-06-12
NGGQLA	0712114884770	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	613	DXB	ADD	2016-06-15
NGGQLA	0712114884770	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-06-15
FXUVZA	0712115136974	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-07-17
FXUVZA	0712115136974	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	602	ADD	DXB	2016-07-18
FXUVZA	0712115136974	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	601	DXB	ADD	2016-07-20
FXUVZA	0712115136974	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-07-20
ACZIZT	0712115398983	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-08-20
ACZIZT	0712115398983	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	600	ADD	DXB	2016-08-20
ACZIZT	0712115398983	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	601	DXB	ADD	2016-08-23
ACZIZT	0712115398983	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-08-23
ZHEGZT	0712115723582	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-09-30
ZHEGZT	0712115723582	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	612	ADD	DXB	2016-09-30
ZHEGZT	0712115723582	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	601	DXB	ADD	2016-10-03
ZHEGZT	0712115723582	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-10-03
EBUPJC	0712115948377	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-11-01
EBUPJC	0712115948377	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	600	ADD	DXB	2016-11-01
EBUPJC	0712115948377	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	601	DXB	ADD	2016-11-04
EBUPJC	0712115948377	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-11-04
TDFMWW	0712116115768	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2016-11-23
TDFMWW	0712116115768	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	600	ADD	DXB	2016-11-23
TDFMWW	0712116115768	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	601	DXB	ADD	2016-11-26
TDFMWW	0712116115768	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2016-11-26
FDWDGM	0712116502082	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	FBM	ADD	2017-01-20
FDWDGM	0712116502082	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	600	ADD	DXB	2017-01-20
FDWDGM	0712116502082	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	601	DXB	ADD	2017-01-23
FDWDGM	0712116502082	CHIBALONZA/KANINI ELYSEE MRS	USED	ET	871	ADD	FBM	2017-01-23

(Document obtained by the Group)

Annex 44: Missing ICGLR certificates

In June 2016, the Government of Belgium refused to clear an export of gold accompanied by the ICGLR certificate number CD 00007976. In February 2017, exporters in Lubumbashi used the ICGLR certificate number CD 00001892 to export 99.5 kilograms of gold to Dubai.

Numbers of disappeared certificated	Number of certificates in the series
CD 00001892 – CD 00001893	2
CD 00001911	1
CD 00007631	1
CD 00007937 – CD 00007958	22
CD 00007976 – CD 00007999	24
Total certificates missing	**50**

Annex 45: Official gold exports from Uganda

a) Official monthly gold exports from January 2014 to March 2017

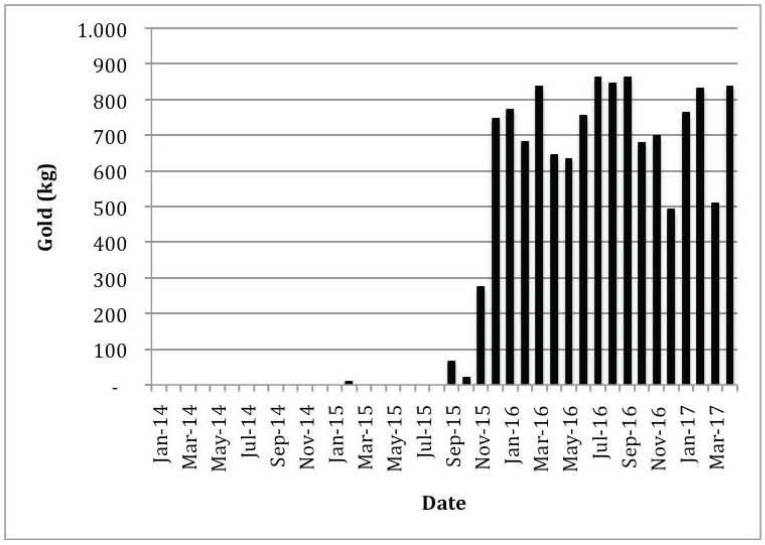

(Source: Bank of Uganda Statistics, 2017)

b) Official monthly gold exports from January 1995 to April 2017

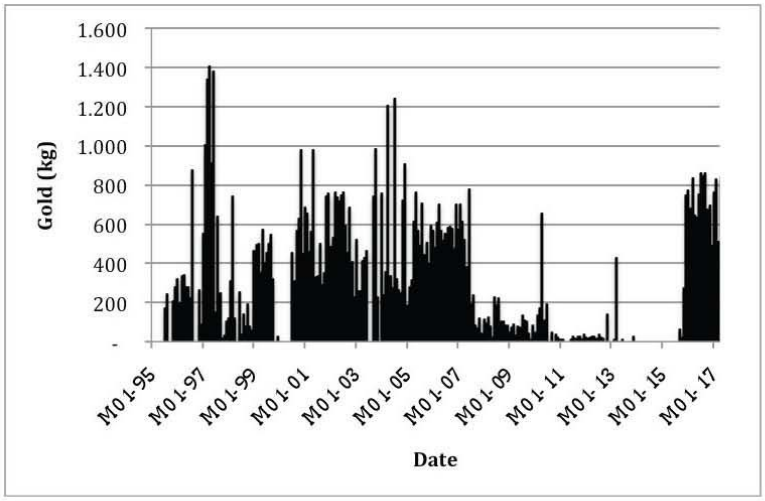

(Source: Bank of Uganda Statistics, 2017)

c) Official gold exports and production from 2011-2015

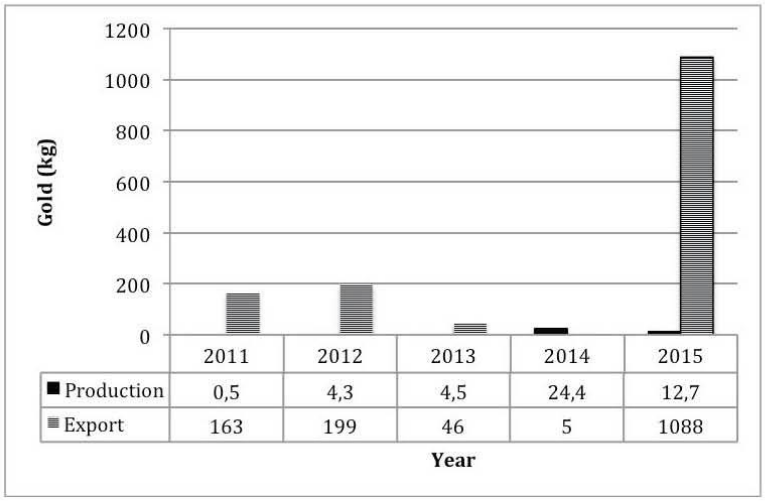

(Source: Uganda Bureau of Statistics, 2016)

Annex 46: Rafiki General Trading

a) Example of an ICGLR certificate used by Glorym to export gold to Rafiki General Trading

DEMOCRATIQUE DU CONGO

MINISTERE DES MINES
CENTRE D'EVALUATION, D'EXPERTISE ET DE CERTIFICATION DES SUBSTANCES MINERALES PRECIEUSES ET SEMI-PRECIEUSES

PRODUIT: OR ARTISANAL

CERTIFICAT D'ORIGINE A L'EXPORTATION

DESIGLIM/CEC

Exportateur: GLORY MINERALS

Aéroport de Kolwezi: AEROPORT DE GOMA

Date d'exportation: 02/04/2016

Destinataire: RAFIKI GENERAL TRADING CO. Po Box 16805 DUBAI U.A.E.

Transport par: KAMPALA / OUGANDA

Désignation	Poids Net	Teneur %	Valeur Unitaire	Valeur US$
	2 049,39	90	OR	74 792,9
Total	2 049,39	90	OR	74 792,9

Bukavu (RDC) le 02/04/2016

Signature

b) Statement of activities by Rafiki General Trading

RGT رفيقي للتجارة العامة م م ح
Rafiki General Trading FZE

Date: 22nd August 2016

To:
The Ministry of Foreign Affairs
Dubai
United Arab Emirates

SUBJECT: RAFIKI GENERAL TRADING FZE - COMPANY ACTIVITIES

Dear Sir / Madam,

I am writing this letter to elaborate further about the activities of RAFIKI GENERAL TRADING FZE. It was founded in 2013 inRas Al Khaimah, United Arab Emirates. which is owned and managed by Nilesh Subhash Lodhia.

The scope of the business activities mainly covers imports and exports which can be described as follows:

- From Democratic Republic of Congo, we are exporting pharmaceutical raw materials to India.
- From India we are exporting garments and fabric to Democratic Republic of Congo.
- Serve as mediator or agent between Suppliers and Buyers for sourcing high quality pharmaceutical raw materials. However, there are certain transactions in which buyers are directly sending their payments to the suppliers and they are just providing me the agreed commission amount in cheque or cash forms.

Bind with this letters, are some proofs of my business deals to support the aforesaid information, such as Invoice, Bill of Lading & Company Bank Statement.

Should you have further clarification please feel free to contact me.

Remain at your entire disposal.

Sincerely Yours,

Nilesh Subhash Lodhia

P.O.Box : 16805, Ras Al Khaima - U.A.E., Tel : +971 7 2075940, Fax : +971 7 2075941, E-mail : rafiki@rakfzbc.ae

(Documents obtained by the Group)

Annex 47: Response of the Government of the UAE to the Group

PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

Ref: 2017/71

8 February, 2017

Mr. Sharp,

I am writing in reference to letter No. S/AC.43/2017/GE/OC.5 dated 2 February 2017, regarding the information requested by the Group of Experts on the actions taken by the United Arab Emirates to implement the recommendations contained in the final report of the Group (S/2016/466), and the gold import figures of the United Arab Emirates from Burundi, the Democratic Republic of the Congo, Tanzania and Uganda starting from January 2016 to this date.

In this regard, I would like to inform you that we have requested the Federal Customs Authority in the United Arab Emirates to provide us with the gold import figures.

With regard to the actions taken to implement the recommendations contained in the final report of the Group of Experts, I am pleased to inform you that the National Committee on Anti-Money Laundering and Combating Terrorist Financing is committed to implement the measures contained in the report, and has developed corrective plans to regulate the process of importing gold and complete measures to stop illicit financial flows. Measures taken in this regard include the following:

- The concerned authorities in the United Arab Emirates implement measures which require the individuals carrying gold to declare, upon their arrival to the United Arab Emirates, the identity of gold exporters (full name and address).

Mr. Michael Sharp
Coordinator
Group of Experts on the Democratic
Republic of the Congo
Security Council Resolution 2293 (2016)

PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

- The local customs authorities request individuals who transport gold to provide information that include copies of their passports or identification documents, the address of residence, and the destination to which the funds will be transferred, in conformity with the financial regulatory measures of the Financial Action Task Force (FATF), which require verification of sources of funds, currencies, gold and silver, and in accordance with the established procedures of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) pertaining to gold.

- The United Arab Emirates implements a declaration system for cash amounts above AED 100,000.00 or its equivalent in foreign currencies. According to that system, individuals entering the United Arab Emirates must declare the amount of cash in their possession by filling the relevant form available at all points of entry, which is later carefully examined for authenticity of documents by the local customs authorities. Additionally, the local customs authorities request traders in the United Arab Emirates to register their names and addresses as a pre-condition for releasing the gold.

- The United Arab Emirates analyses the financial flow patterns in order to identify risks in accordance with the established standards implemented by the concerned authorities.

- The concerned customs authority imposes trafficking fines on individuals in the case of non-declaration, and follow-up on the reasons of not doing so.

Finally, the UAE Federal Customs Authority, in agreement with the National Committee on Anti-Money Laundering and Combating Terrorist Financing, continue to coordinate with security entities, Departments of Economic Development, the UAE Ministry of Economy and the other concerned authorities on measures to curtail the illicit trade in gold, jewelry and precious stones from conflict areas.

PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

Please accept the assurances of my highest consideration.

Jamal Jama Al Musharakh
Deputy Permanent Representative
Chargé d'Affaires, a.i.

Annex 48: Charcoal

a) Map of charcoal producing areas

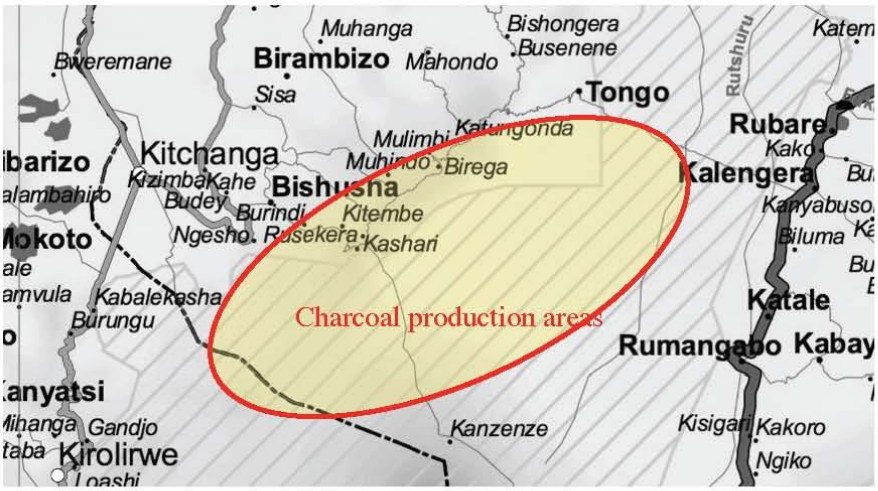

b) Production in areas under FDLR control

	PRODUCTION					
	Population			FDLR		
SITE	Producers	Kiln/week	Bags/week	Producers	Kiln/week	Bags/week
Songo	100	100	800–1000	13	4	32–40
Gitsimba	400	400	3200–4000	13	4	32–40
Karuli	500	500	4000–5000	13	4	32–40
Total camps	**1000**	**1000**	**8000–10000**			**96–120**
Bishusha/Bwiza	500	500	5000–6000	0	0	800–1000

c) Illegal taxation by FDLR and FARDC on the production and sale in FC

	ILLEGAL TAXES FDLR		ILLEGAL TAXES FARDC/BAG		Selling price/bag
SITE	kiln	bag	Kitchanga	Kabalekasha	
Songo	6,500	1,000	1,000	1,000	3,000
Gitsimba	6,500	1,000	1,700	1,000	3,000
Karuli	6,500	1,000	1,700	1,000	3,000
Bishusha/Bwiza	4,000	0	1,700	1,000	5,000

d) Estimated revenues for FDLR from the illegal taxation of production and sales in FC

SITE	FDLR tax/kiln	FDLR tax/bag	FDLR sales own bags	TOTAL REVENUES
Songo	650,000	0.8–1 million	96,000–120,000	1,546,000–1,770,000
Gitsimba	2,600,000	3.2–4 million	96,000–120,000	5,896,000–6,720,000
Karuli	3,250,000	4–5 million	96,000–120,000	7,346,000–8,370,000
Total camps	**6,500,000**	**8–10 million**	**288,000–360,000**	**14,788,000–16,860,000**
Bishusha/Bwiza	2,000,000	0	4,000,000–5,000,000	6,000,000–7,000,000

e) Estimated revenues for FARDC from illegal taxation of sales

SITE	FARDC Kitchanga	FARDC Kabalekasha	TOTAL REVENUES
Songo	1,360,000–1,700,000	0.8–1 million	2,160,000–2,700,000
Gitsimba	5,440,000–6,800,000	3.2–4 million	8,640,000–10,800,000
Karuli	6,800,000–8,500,000	4–5 million	10,800,000–13,500,000
Total camps	**13,600,000–17,000,000**	**8–10 million**	21,600,000–27,000,000
Bishusha/Bwiza	5,000,000–6,000,000	5–6 million	10,000,000–12,000,000

f) Registry of taxes collected from FDLR in VNP camps

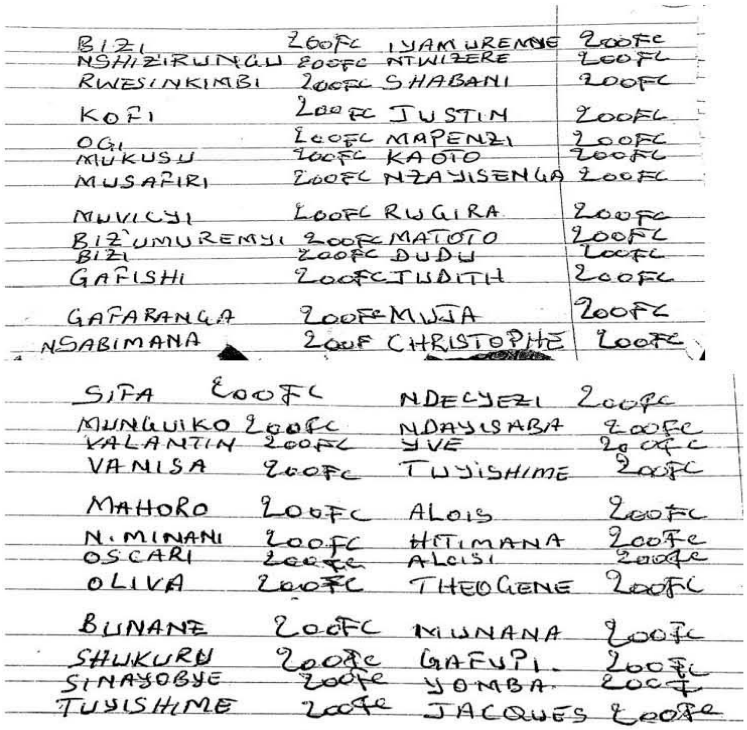

Annex 49: MANPADS recovered from the FDLR

a) Full MANPADS as recovered

b) Markings on the launching tube

90п22-1-01 / 04-87 / 04860

9M313-1 / 04-87 / 04860 / C. / LOD.COMP.

Reference numbers for quality control: 709 / 527

(Pictures by the Group)

c) Table of markings of the recovered MANPADS

90п22-1-01	"P", translated from Cyrilic alphabet
04-87	Year of production
04860	Serial number on the launching tube
9M313-1	Type of Missile-Variant 1
C. LOD.COMP.	Indication that materiel was exported to an Anglophone country
709 1141, 709 15381, 709 616	The marking "709" indicates the sequence of quality control

(Compiled by the Group)

d) Characteristics of a SAM-16 MANPADS

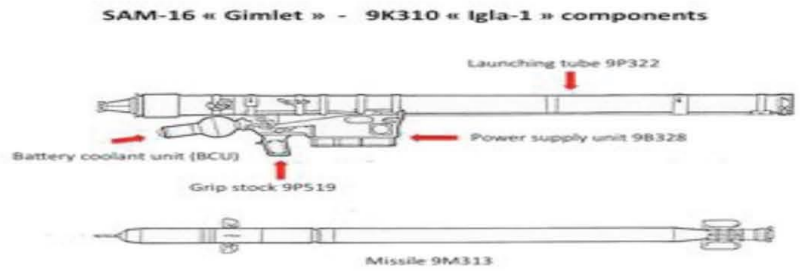

(See www.armyrecognition.com, last accessed on 15 June 2017)

Annex 50: Pictures and map of the Kiliba incursion by FDN

(Pictures recovered by the Group)

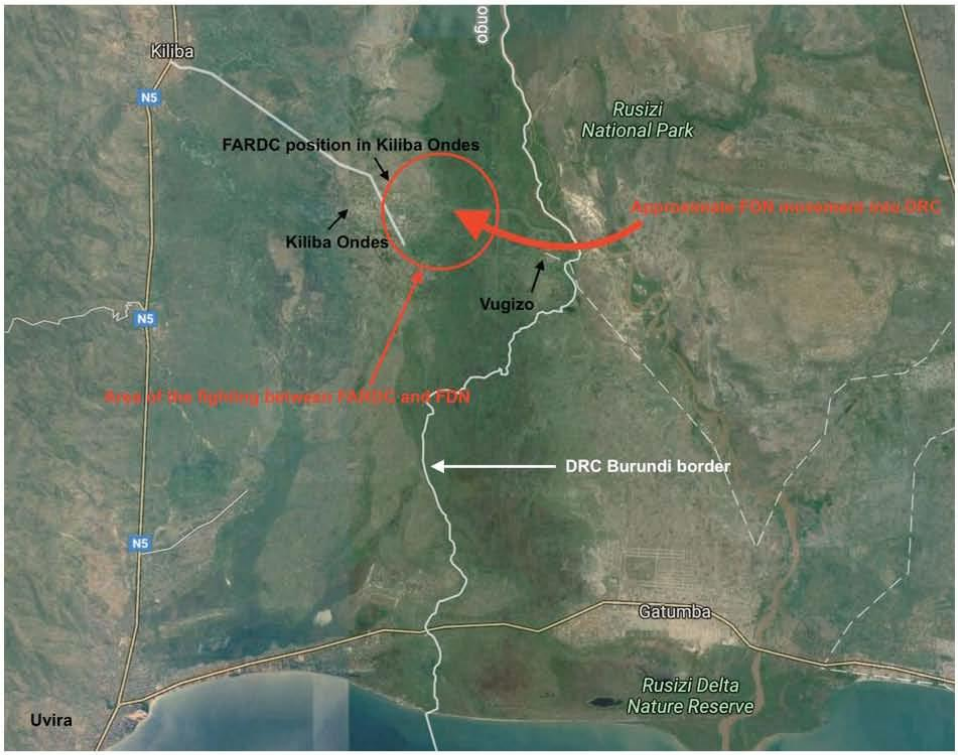

(Map by Google Inc., edited by the Group)

Annex 51: Route of arms traffic across Ruzizi river in early 2017

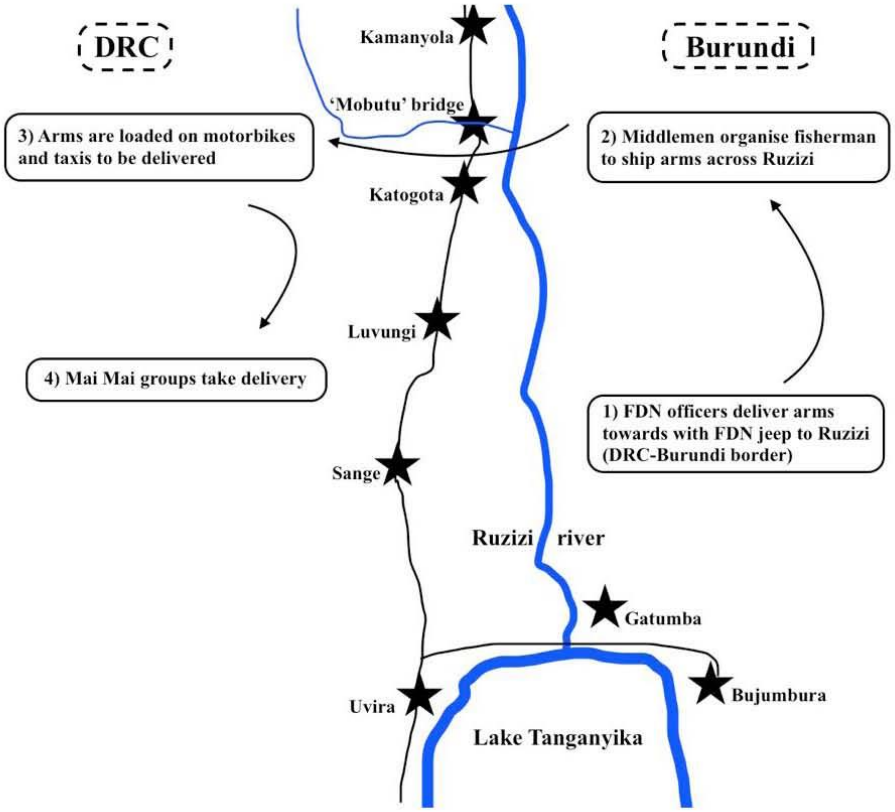

(Graph based on interviews conducted by the Group)

Annex 52: Ammunitions used in the attack against MONUSCO in Butembo

Photo No.: 01 Head stamp: 04_73 	Photo No.: 02 Head stamp: 61_10 	Photo No.: 03 Head stamp: 81_76
Photo No.: 01 bis Head stamp: 04_73 	Photo No.: 02 Bis Head stamp: 61_10 	Photo No.: 03 bis Head stamp: 81_76
Photo No.: 04 Head stamp: 821_07 	Photo No.: 05 Head stamp:911_77 	Photo No.: 06 Headstamp 911_78
Photo No.: 04 bis Head stamp: 821_07 	Photo No.: 05 bis Head stamp:911_77 	Photo No.: 6 bis Head stamp: 911_78

(Map compiled from pictures taken by the Group)

Annex 53: Ammunitions recovered from the FRPI

a) Head stamps of FRPI ammunition

(Pictures by the Group)

b) Screenshots of Luwero Industries Ltd's website

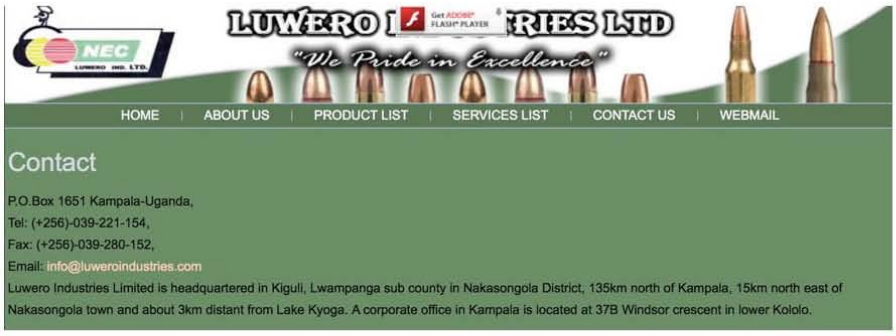

(See www.luweroindustries.com, last accessed on 15 June 2017)

Annex 54: Timeline and traces of the attack on MONUSCO in Butembo

a) Timeline based on MONUSCO testimony

Time	Events
0610	Gunshots from northeast and west begin against MONUSCO and PNC. Mai Mai use cover of PNC office to shoot at MONUSCO. Attack also focuses on prison and the mayor's office.
0645	PNC run towards MONUSCO to hide. One peacekeeper gets shot into neck, survives wounded, prompting South African peacekeepers to repulse, they shoot four Mai Mai combatants. Peacekeepers see AK47, light machine guns and RPGs on the assailant side. Suspected aim of assailants seems to recover weapons.
0705	MONUSCO decides to chase assailants with four APCs, two westwards and two northwards. PNC recuperates three AK47 and light machine gun from fleeing Mai Mai.
0710	Next MONUSCO, one Mai Mai hides in a trench, shoots and kills one peacekeeper. Other Mai Mai fire a grenade against an APC and shoot another peacekeeper who survives.
0930	Attack ends, MONUSCO captures further Mai Mai. On MONUSCO side, one killed and two wounded are brought tom Goma.
1300	MONUSCO patrol discovers a killed FARDC soldier while clashes with retreating Mai Mai continue.

b) Pictures of the damages at Butembo MONUSCO base

(Pictures by the Group)